مجلس الأمة

40

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر –

العدد الأربعون –أوت–سبتمبر 2009

رئيس المجلس :

استحقاق التجديد النصفي:
مناسبة للتنويه بجهد الأعضاء للتنافس تحت سلطة القانون.. وفي كنف الأخـــــلاق

الأسئلة الشفوية

أعضاء المجلس "يُسائلون" الوزراء حول مظاهر النقائص في جوانب من قطاعاتهم

الديمقراطية.. وحقوق الإنسان في الفضاء الفكري لمجلس الأمة

يوم دراسي حول
"التغيرات المناخية وآليات التنمية"

26 أكتوبر 2009 بمقر مجلس الأمة

أخطار محدقة و"وعي" في غرفة الإنعاش

في هذا العدد

4 افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2009
التحدي الراهن يكمن في تحريك الآليات الاقتصادية.. وتثمين قيم العمل وروح المواطـــــنة

8 اختتام دورة الربيع لسنة 2009
عرض ومناقشة مخطط الحكومة
نقاش يتيح للمواطن سماع مسؤوليه.. وفرصة لتقييم الإنجازات..

الجلسات

خلال جلسة تنصيب مسؤولي الهياكل رئيس المجلس :
11 **الجزائر دخلت مرحلة.. يدرك الفاعلون السياسيون أبعادها**
13 **مخطط الحكومة.. أو..الترجمة الميدانية للبرنامج الرئاسي**
14 **مختصرات من الملفات..والحكومة أمام محك الآجال**

17 تدخلات رؤساء الكتل البرلمانية
22 الأسئلة الشفوية

النشاط الخارجي 32 استقبالات 36

تعاون

في زيارة رسمية للجزائر
السيد "لويس ماريا دي بويق" رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا
40 **الجزائر حاضرة استراتيجيا في النقاش الأوروبي**
43 **رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الأندونيسي في زيارة رسمية إلى الجزائر**
45 **وفد من مجلس الشيوخ بالمملكة الإسبانية برئاسة السيد فرانسيسكو خافيير روخو، في زيارة رسمية إلى الجزائر**

متابعات
46 **الديمقراطية وحقوق الإنسان... التلازم والتطبيـــــقات**

يوم برلماني حول:
47 **"حماية الاقتصاد الوطني: مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود"**

يوم دراسي
51 **آفاق النقل بالسكك الحديدية في الجزائر**

أبواب مفتوحة 53 أبواب مفتوحة 54

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورفيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد
رشيد لواري
الطاهر حليس

Photogravure : **Tramaset**

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار –(ANEP) رويبة

ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

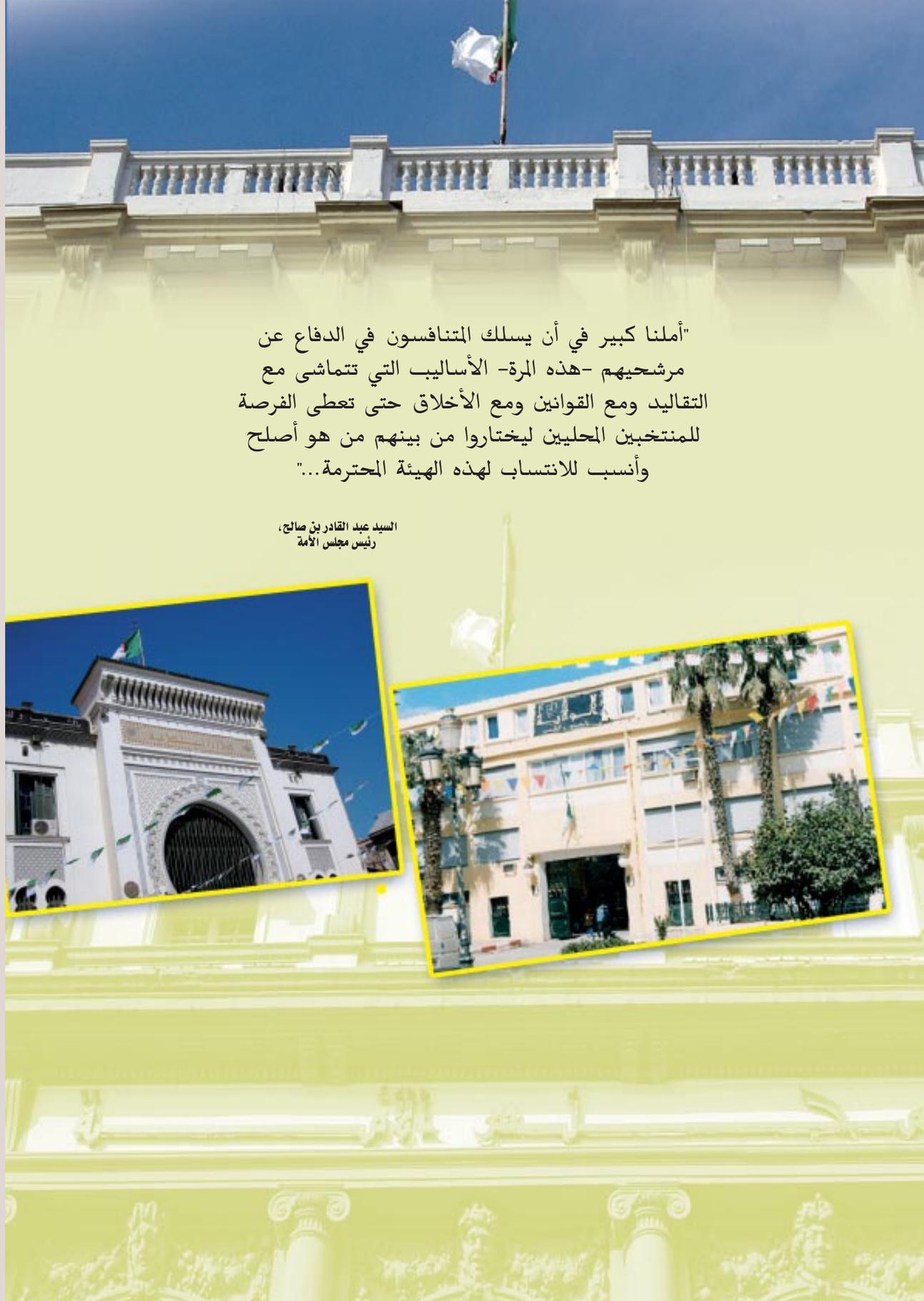

"أملنا كبير في أن يسلك المتنافسون في الدفاع عن مرشحيهم -هذه المرة- الأساليب التي تتماشى مع التقاليد ومع القوانين ومع الأخلاق حتى تعطى الفرصة للمنتخبين المحليين ليختاروا من بينهم من هو أصلح وأنسب للانتساب لهذه الهيئة المحترمة..."

السيد عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة

التحدي الراهن يكمن في تحريك الآليات الاقتصادية.. وتثمين قيم العمل وروح المواطـــــنة

كما هو مألوف تقتضي مناسبات افتتاح الدورات التشريعية مراسم معينة، تميزها على الخصوص كلمة يلقيها رئيس المجلس بالمناسبة.
في هذه المرة استعرض السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس عددا من القضايا ذات العلاقة ببرنامج الدورة والدخول الإجتماعي.. والوضع العام في البلاد..

ونحن نفتتح دورة الخريف العادية، يطيب لي أن أرحب بكم جميعًا، سيداتي سادتي، وأشكركم على حضوركم معنا المناسبة... مناسبة افتتاح دورة الخريف العادية.

خلافًا لسابقتها يتوقع للدورة الخريفية لهذا العام أن تعرف نشاطًا تشريعيًا هامًا. ولئن كان مجلس الأمة سيشهد أثناء هذه الدورة تجديدًا نصفيًا لتركيبته البشرية... فإن ذلك لن يؤثر كثيرًا في سير أشغال الدورة ولا على نشاطات الهيئة خلال الفترة... وهو لن ينقص من حجم عملها...

فيما يخص الجانب التشريعي للدورة تبقى قوانين المالية التكميلية منها والعادية هي القوانين المحورية في عمل الدورة...

وبالطبع ستتولى دورة الخريف العادية دراسة وتحديد الموقف من مشاريع نصوص قانونية عديدة وهامة.

وإذا كان يصعب علينا التعليق على مشروع قانون المالية العادي لسنة 2010 الآن، فإن التطرق إلى مضمون مشروع قانون المالية التكميلي يمليه أكثر من مبرر لعل أبرزه يكمن في كون مضمونه أصبح معروفًا... وأن هذا المضمون أتى بتدابير اقتصادية ومالية واجتماعية هامة للدرجة التي كاد أن يصبح فيها قانون مالية ثان وجديد.

قانون المالية التكميلي.. والأصوات المشككة

أهمية مشروع القانون هذا تكمن خاصة في كونه تضَمَّن جملة من الأحكام والإجراءات التي من شأنها أن تساهم في :

– دعم الاقتصاد، وتوفر الحماية للمنتوج الوطني، وتؤمن فرصًا لاستحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب دعمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... وتشجيعه للاستثمارات الأجنبية الداعمة للاقتصاد الوطني.

وهكذا وكما يلاحظ الجميع فإن قانون المالية التكميلي تضمن أحكامًا عديدة يستفيد منها أكثر من قطاع... إنها إجراءات وتدابير –وإن هي وجدت من يعارضها– في مضمونها جريئة وستعود بلا شك بالفائدة على شرائح واسعة من المجتمع...

...غير أن ما أثار استغرابنا خلال هذه الصائفة هو ارتفاع بعض الأصوات المشككة في مدى سداد الترتيبات المتخذة وفي مدى جدواها الاقتصادية.

بالطبع لكل واحد الحق في التعبير عن رأيه وموقفه... لكن الحقيقة تبقى هي الحقيقة. والواقع هو الواقع...

– المعارضون لمشروع النص سجلوا موقفهم من خلال التصريحات التي نقلتها عنهم وسائل الإعلام الوطنية أو من خلال العرائض التي قدموها للجهات المختصة في البلاد. والحكومة من جهتها ومن خلال كبار مسؤوليها المعنيين، شرحت إيجابيات وفوائد الإجراءات التي اقترحتها. وبالطبع تبقى الكلمة في الموضوع الآن لممثلي الشعب في البرلمان لكي يحددوا موقفهم بما من شأنه أن يدعم الاقتصاد الوطني ويحمي مصلحة الأغلبية من أبناء شعبنا...

التقليل من حوادث المرور مسؤولية الجميع

الدورة التي نحن بصدد بدء أشغالها سوف يتضمن جدول أعمالها مشاريع قوانين عديدة، كمشروع القانون الخاص بالمياه الذي ينظم كيفية استغلال رمال الأودية أو ذلك المتعلق بتنظيم حركة المرور.وإذا كان الأول يرمي إلى المحافظة على وتيرة الإنجاز السكني دون المساس بالتوازن البيئي، فإن الثاني أملاه الواقع المأساوي المعيش عبر طرقنا الوطنية. وهو الواقع الذي يتسبب (للأسف) في قتل أعدادٍ كبيرة من أبناء شعبنا سنويًا !...

أمام هذا الوضع الأليم الذي نعيش فصوله يوميًا أسئلة كثيرة تطرح : هل الطرقات هي التي ضاقت بعدد مستعمليها فكانت السبب في تكاثر ضحايا الطرقات؟ أم أن العيب يكمن في ضعف النصوص الناظمة لحركة السير؟... أم أن التساهل في منح شهادات السياقة هو الذي كان السبب؟... أم أن الخلل يرجع إلى قلة تشبع بعض المواطنين بأخلاقيات احترام قواعد المرور...؟

أسئلة عديدة تطرح في هذا المجال... لكن الواقع يقول إن المسؤولية هي في الواقع مسؤولية متقاسمة ما بين أكثر من جهة... ولهذا كان لزامًا على الهيئة التنفيذية أن تتحرك وبالسرعة التي اقتضاها الموقف... ولهذا أيضا أتى مشروع النص المعروض على الهيئة لتحديد الموقف منه...

لقد جاء مشروع النص ليس لمعالجة المأساة المعالجة النهائية وإنما للمساهمة في تقليص آثارها... ويبقى الحل الأمثل يكمن في تظافر جهود كافة الأطراف المعنية بالموضوع وفي مدى تعاونها.

ئإن نصًا بهذه الأهمية لهو نص يستوجب كامل دعمنا وعنايتنا، لكنه يتطلب إسناده بإجراءات أخرى مكملة ليست الحكومة وحدها معنية بتوفيرها...

– فيما يخص مشروع القانون الخاص بتنظيم استغلال رمال الأودية، فهو يأتي كإجراء مؤقت لتلبية حاجة ملحة استوجبتها التزامات الدولة لتوفير مادة أساسية ضرورية لإتمام تنفيذ مشاريع تنموية هامة كانت الحكومة قد وعدت بها في إطار برامجها التنموية الطموحة خاصة تلك المتعلقة بالسكن والمنشآت الكبرى...

حصانة "اللجنة" في استقلاليتها

يهدف مشروع القانون المتضمن المصادقة على الأمر المتعلق باللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان في المقام الأول إلى جعل النص المنشئ للجنة المذكورة متطابقًا يرتقي إلى مستوى القانون ويتماشى مع توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالموضوع... غير أن جانب الجدة في مشروع النص يبرز خاصة في الصلاحيات والاستقلالية الكبيرة التي أصبحت تتمتع بها هذه اللجنة بموجب هذا النص في إطار المعاينات والتحقيقات التي تقوم بها في مجال إعداد تقاريرها المتعلقة بالتحريات الخاصة بالتجاوزات الواقعة أو المحتملة وأيضًا في مجال تسجيل الخروقات التي قد تقع وتمس حقوق الإنسان...

وهكذا يأتي مشروع هذا النص ليكون إضافة إيجابية جديدة في منظومتنا القانونية، وهو يأتي اليوم ليعزز خاصة الباب المتعلق بالدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطن ويرسخ في ذات الوقت سياسة الحكم الراشد التي تعمل البلاد من أجل توسيع نطاقها...

ليس في مقدورنا التعليق تفصيلا على كافة المشاريع القانونية المقترحة من الحكومة... ومرد ذلك يكمن في كون الحكومة لازالت بصدد تحضير بعض هذه المشاريع أو هي في مرحلة الانتهاء من تحضيرها. إلا أن الأكيد وهو أن الدورة ستكون ثرية سواء تعلق الأمر بعدد مشاريع نصوصها أو بمحتويات هذه النصوص، خاصة وأن خطة الإصلاح القانوني المستمدة من برنامج السيد رئيس الجمهورية لا تزال متواصلة.

أمام هذا الوضع الأليم الذي نعيش فصوله يوميًا أسئلة كثيرة تطرح : هل الطرقات هي التي ضاقت بعدد مستعمليها فكانت السبب في تكاثر ضحايا الطرقات؟ أم أن العيب يكمن في ضعف النصوص الناظمة لحركة السير؟...

<<<

<<<

...لأكيد وهو أن الدورة ستكون ثرية سواء تعلق الأمر بعدد مشاريع نصوصها أو بمحتويات هذه النصوص، خاصة وأن خطة الإصلاح القانوني المستمدة من برنامج السيد رئيس الجمهورية لا تزال متواصلة.

في هذه الدورة فإن القطاعات التي قد تكون معنية، يمكن أن تضم قطاع العدالة، حيث سيكون مشروع النص الخاص بتنظيم مهنة المحاماة موضوع معالجة... في حين أن قطاع المالية الذي سيتولى بالإضافة إلى قانوني المالية المذكورين قد يسجل للدورة مشروعًا خاصًا بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، بالإضافة إلى مشروع آخر ينظم كيفية تداول الديون المهنية. ومن المحتمل أن تقدم الحكومة هذه المرة على تسجيل مشروع ضبط الميزانية الذي كثيرا ما طالب به البرلمان قصد دراسته...

قانونا البلدية والولاية اللذين انتظرهما الجميع منذ مدة يمكن أن يسجلا أثناء الدورة...

إنها كلها مشاريع قوانين هي الآن تحت الدراسة. وقد يُسجل كلها أو بعضها أثناء الدورة... ولإعطاء المرونة لعملنا ضمن الهيئة فقد اتفقنا مع الحكومة على إبقاء جدول أعمال الدورة مفتوحًا لإدراج مشاريع نصوص أخرى أثناء الدورة.

وهكذا، وكما تلاحظون، فإن الدورة لن تكون عادية، ومشاريع نصوصها القانونية لن تكون متواضعة من حيث عددها...

إن نشاط أعضاء مجلس الأمة لن يقتصر في هذه الدورة على أدائهم التشريعي بل هو ينصرف أيضا إلى ممارسة دورهم الرقابي وأيضا نشاطهم المتعلق بالتحرك الميداني الرامي إلى معاينة التطبيق العملي لبرنامج الحكومة الذي صادقوا عليه.

وهم في إطار دورهم الرقابي سيواصلون طرح الأسئلة الكتابية والشفهية وفي الوقت ذاته سوف ينظمون جلسات إستماع اللجان المختصة ضمن المجلس...

إن الحرص الذي يوليه أعضاء مجلس الأمة وأيضا الحكومة (على حد سواء) لهذه الآلية الرقابية، ليحمل دلالة مؤسساتية دقيقة لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، لأنها تندرج في الواقع ضمن العناية التي يوليها كل من البرلمان والحكومة للتعاون من أجل الدفاع عن الصالح العام...

وإذا كنا اليوم عاودنا الحديث عن موضوع الأسئلة الشفوية التي يطرحها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الحكومة، فإننا نفعل ذلك :

لأن جلسات الأسئلة الشفوية ستكون واحدة من الفضاءات الرقابية الأساسية التي ستميز نشاطات الدورة خاصة وأن عدد هذه الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لدى مكتب المجلس قد عرف تزايدًا واضحًا في الأشهر الأخيرة.

وإننا من خلال عودتنا للحديث عن الأسئلة الشفوية نريد أن نؤكد أيضا على المرامي والأبعاد التي تكتسيها والنجاعة التي توفرها هذه الآلية الرقابية الهامة في الأداء البرلماني.

مبرر هذه العناية يأتي كذلك من باب تعميم وتبسيط الأبعاد المؤسساتية لهذه الأداة الرقابية التي تندرج ضمن ثقافة دستورية وسياسية تسعى البلاد إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي فيها...

وعودتنا للحديث عن موضوع الرقابة يكمن أخيرًا في كون الرقابة البرلمانية بالإضافة إلى الاعتبارات الدستورية والقانونية الخاصة بها فهناك مبررات موضوعية فرضها واقع البلاد التنموي... إذ بالإضافة إلى أن الأولوية التي توليها الدولة اليوم لتسجيل المشاريع التنموية... فهي أصبحت بالإضافة إلى ذلك تركز في عملها على متابعة كيفية تنفيذ وتسيير هذه المشاريع خاصة...

ونحن نتحدث عن موضوع جدية تنفيذ المشاريع، فإننا نبارك منهج العمل الذي أصبح السيد رئيس الجمهورية يعتمده في إطار صلاحياته لمساءلة مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة عن مدى التقدم المسجل في تنفيذ مشاريع القطاعات التابعة لهم وإفادتهم بالتوجيهات المناسبة في الموضوع. إنها سنّة حميدة تستوجب منا التنويه والدعم...

تتزامن دورتنا الخريفية هذه مع الدخول الاجتماعي، الذي يتزامن هو الآخر مع استئناف الهيئات والمؤسسات لنشاطاتها.

وإننا، زميلاتي زملائي، نود بالمناسبة أن نستغل السانحة التي يمنحنا إياها الموعد لكي نذكر ببعض القضايا وبعض التطورات التي يتزامن وقوعها أثناء الفترة... خاصة وأن دورتنا تأتي هذه المرة متزامنة مع إطلالة شهر رمضان المعظم، شهر الصيام والقيام، وأيضا شهر العمل والاستقامة والسلوك الحسن.

إلا أن شهر رمضان المعروف بفضائله ومعانيه ودلالاته الروحية السامية، أصبح للأسف مناسبة –في منظور البعض– لتعميم انتشار بعض السلوكات وبعض المظاهر المنافية للأعراف والقوانين. مظاهر وسلوكات يتضرر منها المواطن والمجتمع على حد سواء... وهي تقع على الرغم من كل الإجراءات والاحتياطات التي تتخذها السلطات العمومية لحماية المواطن من آثارها السلبية...

أمام هذا الوضع، يبقى الحرص على مضاعفة الجهد لاتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تجنيب المواطن تبعات هذه السلوكات التي كثيرًا ما تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن.

أمام هذا الوضع، يبقى الحرص على مضاعفة الجهد لاتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تجنيب المواطن تبعات هذه السلوكات التي كثيرًا ما تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن. ولكن الأمر الذي يجب أن يقال بالمناسبة أيضا هو أن إجراءات السلطات العمومية وحدها لا تكفي لمحاربة هذه المظاهر وهذه السلوكات ويبقى المطلوب في مثل هذه الحالات يكمن في تظافر جهود الجميع، سلطات محلية ومجتمعًا مدنيًا في محاربة هذه المظاهر في هذا الشهر الفضيل...

أيتها السيدات، أيها السادة

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه البلاد مع الدخول الاجتماعي يكمن هذه الأيام خاصة في دعوة الجميع إلى مضاعفة الجهد من أجل تحريك الآلة الاقتصادية وتحسين مردودية العمل ضمن هيئاتنا الوطنية العامة منها والخاصة وفي نفس الوقت بذل مزيد من العناية لتحسين الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود من المواطنين والعمل في ذات الوقت على التقليص من ظاهرة البطالة...

وفي هذا الباب تبقى ثقتنا كبيرة في أن تتوصل الثلاثية المزمع تنظيمها في هذا الخريف، نقول تتوصل إلى إيجاد الصيغ الكفيلة بتحسين وضعية العاملين وبتحقيق أجواء السلم الاجتماعي المنشود والذي يعمل الجميع لأجله منذ مدة...

يتزامن انعقاد دورة الخريف العادية لهذا العام مع موعد التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة... وإذا كان هذا الاستحقاق مكرسة قواعده بنصوص قانونية، وهو يتكرر وقوعه كل ثلاث سنوات، فهو يُعدّ دائمًا مناسبة لتنافس الأحزاب والبرامج والأفكار.

أملنا كبير في أن يسلك المتنافسون في الدفاع عن مرشحيهم –هذه المرة– الأساليب التي تتماشى مع التقاليد ومع القوانين ومع الأخلاق حتى تعطى الفرصة للمنتخبين المحليين ليختاروا من بينهم من هو أصلح وأنسب للانتساب لهذه الهيئة المحترمة...

المناسبة تعطينا الفرصة أيضا لكي ننوه بجهود جميع الزملاء الذين انتموا وعملوا بإخلاص ضمن ولصالح الهيئة ولفائدة البلاد. لقد كان لهم جميعًا... شرف الانتماء والعمل في الهيئة والمشاركة في صنع قوانين في غاية الأهمية، قوانين ساهمت في تطوير وتحسين أداء الدولة وعززت نظامها الجمهوري. ويكفيهم شرفا هذه المرة أن التاريخ سيسجل لصالحهم كونهم شاركوا في تزويد البلاد بدستور جديد أعطى المرأة حقها وثبت حماية الرموز الوطنية وأعطاها مكانتها وفسح المجال واسعًا أمام الشعب لتجديد الثقة في من هو الأجدر بقيادته...

إننا بهذه المناسبة نقول لزملائنا الشكر كل الشكر لكل من عمل ضمن الهيئة، لكل من يعمل ولكل من يأتي ليواصل المسيرة...

عرض ومناقشة مخطط الحكومة

نقاش يتيح للمواطن سماع مسؤوليه.. وفرصة لتقييم الإنجازات..

طبقا لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اختتم مجلس الأمة مساء يوم السبت 11 جويلية 2009 دورته الربيعية لسنة 2009. جلسة الاختتام ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس، وحضرها السيدعبد العزيز زياري رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيد أحمد أويحي الوزير الأول وأعضاء الحكومة. وقد ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة بهذه المناسبة، هذا نصها:

إن دورتنا هذه وفي سياق التطبيق العملي لمضمون الدستور عرفت حدثيْن هامين كان لأعضاء مجلس الأمة دور فيهما ولا أكون مبتعدًا عن الحقيقة إذا ما ربطتهما بمهمة العضو ودور الهيئة...

لقد أصبح هذا اللقاء –فعلاً– واحدًا من السّنن الحميدة التي نجحنا في تكريسها ما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية... وتبقى الغاية بالطبع هي تقوية الصلة والزيادة من فرص اللقاءات التي تحقق التقارب والتعاون مابين مؤسسات الدولة وبما يتماشى ومضمون الدستور وقوانين الجمهورية.

... في هذه المناسبة عوّدنا أنفسنا، زميلاتي زملائي، على استغلال المناسبة للحديث عن حصيلة أعمال هيئتنا خلال الدورة، وإبداء الرأي حول ما يجري ما بيننا وما حولنا من مستجدات وحول ما تعرفه الساحة الوطنية من تفاعلات يعيش إفرازاتها مجتمعنا...

إذا كانت الدورة الخريفية الفائتة قد توجت أشغالها بتزويد البلاد بدستور معدل ساهم في تسطير معالم طريق مستقبل البلاد... ووضّح خيارات الأمة وحَمَى رموزها وثبّت بالوقت ذاته مبدأ الإنصاف ما بين مُكوِّنات أفراد المجتمع.

فإن دورتنا هذه وفي سياق التطبيق العملي لمضمون الدستور عرفت حدثيْن هامين كان لأعضاء مجلس الأمة دور فيهما ولا أكون مبتعدًا عن الحقيقة إذا ما ربطتهما بمهمة العضو ودور الهيئة...

أوّل هذين الحدثَيْن كان الانتخابات الرئاسية حيث خرج الشعب الجزائري بأغلبيته الساحقة للمشاركة في الحدث واختيار المصير الذي يريده لنفسه... لقد كان الموعد مناسبة للنقاش ولعرض البرامج، وشرح المواقف بين المتنافسين وفيها تحرّك الجميع كل من موقعه للدّفاع عن المرشّح الذي يراه الأفضل... هذا النشاط وهذه الحركية حولت الجزائر كلها إلى منتدى سياسي : تنافست خلاله البرامج والطروحات التي كان يُقدِّمها الواحد والآخر... وفي هذه المنافسة قام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، كُلُّ أعضاء مجلس الأمة (وبغظ النظر عن إنتمائهم السياسي) قاموا بدوْرٍ نشيطٍ مُميّز...

ما يمكن قولُه عن الانتخابات الرئاسية، هو أنّها أَدْخلتْ مضمون الدستور بصيغتِهِ الجديدة حيِّز التطبيق وهي بالوقت ذاته جاءت لتُوَفِّرَ الأرضية التي في إطارها تتحقق للجزائر الاستمرارية والتواصل وبفضلها تنتعش وتتجذر سياسة التجديد الوطني.

أما الحدث المؤسساتي الثاني الذي طبع أشغال الدورة، وأثرى عملَها فقد تمثل في تقديم السيد الوزير الأول مخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية... الذي يعتبر إجراءً دستوريًا ضروريًا يقتضيه العملُ المؤسساتي لاستكمال الحكومة لشرعيتها وقانونية عملها قبل مباشرتها نشاطها العادي .

لقد كان عرض مخطط عملِ الحكومة أمام البرلمان مناسبة جِدُّ متميزة مكّنت كلاً من السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من تسليط مزيد من الضوء على القضايا الهامة المطروحة على الساحة الوطنية...

وقد استغل السيد الوزير الأول المنبر فقام بشرح التَّصوُّرات وتوضيح المقاربات المتضمنة في الوثيقة المقدمة للهيئة ووضّحَ كيفياتِ التعاطي معها...

إن النقاش في مثل هذه المناسبة هو دائمًا فرصةٌ مواتية يستطيع من خلالها المواطن سماعَ مسؤوليه ومعرفة ما تمّ إنجازه من أعمال وما يَتِمّ التحضير لإنجازه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في البلاد...

إذا كنا اليوم نعود بالحديث عن مخطط عمل الحكومة فلأنه شكّل محطة هامة في عمل البرلمان خلال الدورة وفي الحياة الوطنية كونه جاء لتفعيل التدابير الدستورية الجديدة من جهة، وتسطير معالم الطريق الخاص بتنمية البلاد وفقًا للوعود التي أَتى بها السيد رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية، من جهة أخرى...

الأمر الذي يجب التذكير به في هذا الإطار وهذه المناسبة هو أن النقاش والمصادقة على البرنامج كانت ضرورة قانونية لا مناص منها، كونها تعطي السند الشرعي لأي خطوة قانونية تخطوها الحكومة مع البرلمان .

وإن هذه العواملَ وهذه المبررات هي التي كانت بالواقع سببًا في تواضع عدد مشاريع النصوص القانونية المسجّلة للدورة ومن ثَمَّ كانت سببا في تواضع حجم الأداء التشريعي خلال الفترة...

لكن هذه المبررات الموضوعية والقانونية المفروضة على كلتَيْ الهيئتين التنفيذية والتشريعية، لم تَحُلْ دون اتخاذ الحكومة لجملة من التدابير التطبيقية لقوانين سارية المفعول خلال الفترة، ولعل أبرزها كانت الإجراءات التي ترمي إلى حماية الاقتصاد الوطني... أو تلك التي هيَّأتْ الأرضية لمواصلة وتيرة النمو والتحضير لإعداد التَّصوُّر الذي يربط ما بين تصورات مشاريع التنمية السابقة وتلك التي تتعلق بتنفيذ أهداف مخططها التنموي المصادق عليه من قبل الهيئة التشريعية خلال الدورة من جهة ثالثة...

لقد واصل أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة عملهم الرقابي من خلال طرح الأسئلة الكتابية على أعضاء الحكومة وتحقيق الانتظام للجلسات الخاصة بالأسئلة الشفوية الأمر الذي جعل هذه الآلية الرقابية تؤدي دورها عاديًا وأعطى الفرصة لكل من أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة لتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تهم المواطن .

لقد بينت التجربة الأهمية التي تكتسيها جلسات طرح الأسئلة الشفهية والعناية التي يوليها المواطن لها...

وإننا، زميلاتي زملائي، نريد استغلال المناسبة المتاحة أمامنا لكي ننوه بالتوجه الجديد للحكومة والرامي إلى التجاوب بإيجابية أكبر مع البرلمانيين في مجال ممارسة دورهم الرقابي لقد كانت مراسلات السيد الوزير الأول إلى السادة أعضاء الحكومة والسادة الولاة أين يدعوهم إلى التعاون مع البرلمانيين... نقول أنها كانت مبادرة دالّة وجدت استقبالاً حسنًا لدى كافة البرلمانيين الرسالة هذه جاءت متزامنة مع مضمون رسالة أخرى بعث بها السيد الوزير الأول إلى رئيسي غرفتي البرلمان وفيها أبدى استعداده للتجاوب مع كافة الأسئلة الشفوية التي يبعث بها السيدات والسادة أعضاء البرلمان بما فيها تلك التي توجه إليه بصفته وزيرًا أولا.

إنه موقف سديد يصب في الاتجاه الصحيح، ويعبر عن رغبة مخلصة في التعاون والتعامل ما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية... موقف يستوجب التسجيل... كونه يقوي ويعزز العمل المؤسساتي الذي يندرج في إطار المسار الرامي إلى تمكين عضو البرلمان من القيام بدوره وتمكينه من تعزيز صلته بالمواطن

تُعد الرسالتان المشار إليهما والصادرتان عن السيد الوزير الأول من وجهة نظرنا مرجعيات عمل وهي بمثابة دفتر أعباء ملزم لكل أعضاء الحكومة وكافة المؤسسات التابعة لها كونها ترسم كيفيات التعامل وتحدد طريقة العمل المستقبلي بين ممثلي مؤسسات الدولة.

طريقة تقوم على أساس الحوار والعمل المنسق والشفاف، عمل من شأنه تمكين ممثلي الشعب من الاطلاع على حقيقة التنمية وتسيير الشأن المحلي وتقديم التصور حول كيفية معالجة القضايا...

كعادته، نظم مجلس الأمة هذه السنة يومًا برلمانيًا للطفل، واستضاف فيه نجباء بناتنا وأبنائنا من كل نواحي وطننا الكبير... ولقد كان تنظيم هذا اليوم البرلماني للطفل سانحة طيبة مكنت النجباء من أطفالنا من الالتقاء والتحاور والمناقشة مع كبار مسؤولي الدولة ومفاتحتهم في قضايا واقعهم المعيش ضمن المدرسة وفي إطار المحيط الذي يعيشون فيه.

إذا كنا اليوم نعود بالحديث عن مخطط عمل الحكومة فلأنه شكّل محطة هامة في عمل البرلمان خلال الدورة وفي الحياة الوطنية كونه جاء لتفعيل التدابير الدستورية الجديدة من جهة، وتسطير معالم الطريق الخاص بتنمية البلاد وفقا للوعود التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية، من جهة أخرى... ...

<<<

<<<

إنه موقف سديد يصب في الاتجاه الصحيح، ويعبر عن رغبة مخلصة في التعاون والتعامل ما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية... موقف يستوجب التسجيل... كونه يقوي ويعزز العمل المؤسساتي الذي يندرج في إطار المسار الرامي إلى تمكين عضو البرلمان من القيام بدوره وتمكينه من تعزيز صلته بالمواطن

وإذ أجدد بهذه المناسبة شكري للقطاعات الوزارية التي شاركتنا في إنجاح هذا اللقاء، فإني آمل أن يستمر هذا التقليد... بما من شأنه أن يخدم الطفل والمدرسة والمنظومة التربوية.

جلسات الاستماع التي تقوم بها الهيئة في إطار صلاحيات لجانها، تواصلت خلال الدورة وتم أثناءها التعرض للعديد من القضايا...

إلى جانب هذه النشاطات، لم يتوان مجلس الأمة وكعادته عن احتضان لقاءات فكرية تمحورت بالخصوص حول إلقاء محاضرات مع وجوه برلمانية بارزة، ورؤساء برلمانات لهم باع كبير في السياسة والتجربة البرلمانية...

وأنا أستعرض معكم النشاط الفكري الذي يوفّق بين مبدأ تقوية مؤسسات الدولة وتعميم الثقافة البرلمانية ومواصلة التفكير والاجتهاد في شتى المجالات، أذكر بأننا واصلنا وسنواصل نشر مجلة "الفكر البرلماني" و"مجلة مجلس الأمة"، وأننا بصدد إصدار مجموعة من الدراسات في شكل كتب تحتوي على الأعمال الفكرية التي نظمها مجلس الأمة بالماضي، والتي نتمنى أن تساعد طباعتها وتوزيعها في تعميم الفائدة وفي إثراء المكتبات الوطنية الجزائرية

تلك كانت أهم الأعمال التي تركز عليها جهد الهيئة ونشاط أعضائها إلا أن الهيئة وأعضاءها بالإضافة إلى ذلك قاموا خلال الفترة بالعديد من النشاطات الأخرى، بعضه أنجزوه داخل الوطن والبعض الآخر حققوه خارج الوطن، من خلال مشاركاتهم في مختلف الملتقيات الاقليمية أو الدولية أو من خلال استقبالهم لكبار الضيوف الذين زاروا الجزائر...

لعل النشاطات التي طبعت عمل الهيئة وأعضاءها هي التي تركت الانطباع بأن الأداء السياسي خلال الدورة كان مرجحًا على حساب الأداء التشريعي... لهذا فإني، زميلاتي زملائي، لن أكون بعيدًا عن الحقيقة إذا ما اعتبرت أن الدورة الربيعية لسنة 2009 كانت دورة سياسية بالأساس كونها أسست بشكل واضح لمرحلة جديدة في تطور البلاد وعلى مختلف الأصعدة، وهي تعتبر بذلك انطلاقة جديدة في مسار تطبيق الخريطة الشاملة لعملية التجديد الوطني التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية منذ 1999.

أولها تتعلق بالمسار التنموي... وصراحة أقول وإن كنا مرتاحين للواقع الاقتصادي للبلاد والذي حافظ –حتى الآن– على وتيرة تنمية محترمة في ظل ظروف وتحديات صعبة واجهتها البلاد نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية غير أننا سنكون أكثر اطمئنانا وارتياحًا إذا ما بقينا متحكمين في وتيرة التنمية المسجلة حتى الآن... وإننا لذلك نبارك كافة الجهود التي تبذل بقصد الالتزام باحترام الآجال في تحقيق تنفيذ مشاريع التنمية المسجلة، وإننا بالوقت ذاته ندعم الجهود الرامية إلى تقليص حجم البطالة... والرفع من المستوى المعيشي للمواطن... لكن هذه الأهداف وإن هي بدت ممكنة التحقيق إلاّ أنها ليست مضمونة النتيجة ما لم تتظافر كافة الجهود وما لم تعتمد الصرامة في العمل والجدية في تنفيذ القوانين...

إذا كانت بلادنا تعرف تحسنًا مضطردًا في جل المجالات، إلا أننا بالوقت ذاته نود استغلال المناسبة لشجب الاعوجاج الذي يطال بين الحين والآخر المال العام... لهذا، فإننا نود الإشادة بكل المبادرات التي تتخذ بغرض القضاء على هذه الظواهر التي تمس بالاقتصاد الوطني ومصداقية مؤسساتنا

أود استغلال المناسبة ونحن نعيش أجواء عيد الاستقلال والشباب، أن أدعو إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد في مجال العناية بشبيبتنا وتوفير مزيد من الفرص المؤدية إلى تمكينها من البذل والعطاء لإتاحة الفرصة أمامها لكي تظهر قدراتها الكبيرة وإمكاناتها الخلاقة... وهي عديدة...

أليست شبيبتنا هي التي أفرحت الوطن كل الوطن بانتصاراتها الرائعة في كرة القدم... ؟ أليس الشباب الجزائري هو الذي أفرحنا وأفرح القارة السمراء والعالم وهو يستعرض لوحات ثقافية رائعة أثناء المهرجان الثقافي الإفريقي؟ تترجم بصدق عبقرية شعبنا الثقافية؟

ونحن نعيش أجواء 5 جويلية، أجواء عيد الاستقلال والشباب الذي كان عيدًا لأفراح الانتصارات، أود أن أتوجه بتهاني الخالصة لشبيبتنا كافة شبيبتنا التي خلال أقل من شهر جعلتنا نحيا أحداثًا سعيدة متلاحقة تحولت الجزائر فيها إلى ساحة أفراح وبهجة كان الشباب فيها في المقدمة فلنعمل لأن تكون أيام الجزائر كلها أيام أفراح وسعادة وانتصارات...

خلال جلسة تنصيب مسؤولي الهياكل رئيس المجلس :

الجزائر دخلت مرحلة.. يدرك الفاعلون السياسيون أبعادها

بعد الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم 25 أفريل 2009 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح وتم خلالها وعلى إثرها تنصيب مسؤولي هياكل المجلس.. ألقى رئيس المجلس كلمة نصها:

زميلاتي، زملائي،

– تطبيقًا للنصوص الناظمة لعمل مجلس الأمة نلتقي اليوم للمصادقة على أسماء مسؤولي هياكل المجلس الجدد...

– اللقاء هذا يعطينا الفرصة لكي نهنئ أنفسنا ونهنئ الشعب الجزائري على الانتصار الكبير الذي صنعه الجزائريون والجزائريات يوم 9 أفريل...

– التهنئة نزفها لفخامة رئيس الجمهورية على الثقة المستحقة التي منحه إياها الشعب الجزائري... وبتلك الأغلبية الاستثنائية التي جاءت لتثبت مرة أخرى ثقة شعبٍ في رئيسه وتمسك رئيسٍ بخدمة أمته...

– إن الحدث الذي عاشت فصوله بلادنا في الأيام الأخيرة هو الذي يدفعنا اليوم ومن هذا الموقع إلى تقديم بعض الأفكار وتسجيل بعض الملاحظات حول الموضوع...

الحقيقة الأولى التي يجب أن تقال هي :

– إن الانتخابات الرئاسية ليوم 9 أفريل كانت بالواقع بمثابة عرسٍ وطني كبير شارك في صنعه كافة الجزائريين وهو كان حدثا تاريخيا بارزا ومنعطفًا هامًا نحو المستقبل... صنعه شعب عوّدنا على انتزاع الإعجاب بمواقفه في المناسبات الكبرى والمواعيد الهامة...

– أحزاب سياسية وحركات مجتمع مدني بل مكونات مجتمع كل من موقعه كان صانع هذا الحدث...

– 9 أفريل، زميلاتي زملائي، في أبعاده ودلالاته كان : بمثابة استفتاء حول توجه بلد وتأكيد لخيار وطن وتكريس لممارسة دولة في أسلوب الحكم...

إن النقاش الذي دار أثناء الحملة الانتخابية بيّن من جهته جملة من الحقائق وهي أن :

– شعبنا في هذا النقاش كان في مستوى الحدث وهو أثناء الحملة ويوم الاقتراع أثبت بأنه شعب يتمتع بوعي سياسي ووطني كبير، لأنه عرف كيف يستمع قبل أن يختار...

– إن سير عملية الانتخاب كان ناجحًا وهو كان كذلك من مختلف الجوانب وعلى كافة الأصعدة...

– لقد لبّى الشعب نداء الواجب الوطني بالذهاب جماعات وأفراد إلى مكاتب الانتخاب وقصَد صناديق الاقتراع واتخذ القرار السيد...

– وبهذا الأداء المواطني يكون الشعب الجزائري مرة أخرى قد فنّد أقوال كل المشككين ودحض بشكل قاطع حجج وطروحات المتشائمين.

– وأعطى بذلك درسًا لأولئك المُثبِّطين للعزائم والمحبطين للإرادات وفضح أولئك الذين يسومون بلدهم ويسيئون التقدير والحكم في القضايا الهامة ويمتهنون حرفة التشويه وتجارة التغليط...

– فروّجوا لأفكار مفادها أن الشعب الجزائري سيهجر لا محالة صناديق الاقتراع، وقالوا أن النظام في الجزائر معزول عن شعبه، وقالوا... وقالوا...

لكن شيئًا من هذا لم يقع... بل العكس هو الذي حصل... وبمشاركة قوية شارك... واختار الجزائريون الرجل الذي يناسب المرحلة ودعموا البرنامج الذي يساعد البلد في :

تعميم أجواء الأمن، وتعميق أهداف المصالحة الوطنية وتأكيد الاستقرار في كافة أوجهه وصولاً إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...

فكان أن اختارت الأغلبية العريضة السيد عبد العزيز بوتفليقة...

فهنيئًا له... وهنيئًا للجزائر به...

وفي هذا الباب، باب المنافسة، للأمانة نقول أن بقية المرشحين خاضوا معركة شريفة وتحلوا بشجاعة واضحة في الطرح والدفاع عن الموقف للسعي لنيل ثقة المواطن... والآن وقد قال الشعب كلمته الحسم... فإن التاريخ سيسجل لكل واحد دوره ومواقفه...

–وبعد أن تحققت هذه النتيجة، وبعد أن انتهت المنافسة وبعد أن فصل الشعب وحدّد الموقف، فإن ما يُمكن قوله هو أن البلاد خرجت من هذا الاستحقاق أكثر قدرة على مواصلة مسيرتها في تكريس الممارسة الديمقراطية والاحتكام إلى الشعب...

– من جهتنا، زميلاتي زملائي، وبعد أن تحقّقت النتيجة بفضل تظافر جهود الحساسيات السياسية المؤثرة الداعمة ومكونات المجتمع المدني، فإننا نقول أن أعضاء البرلمان في هذه

<<<

<<< المناسبة لم يتخلفوا عن الركب وأن أعضاء مجلس الأمة لن يتوقفوا عند هذا الحد بل هم سيواصلون دعمهم وسندهم للبرنامج الذي قدمه السيد الرئيس واختاره الشعب وسيكونون إلى جانب تنفيذه...

من كل هذا، ونتيجة كل هذا، فإن الخلاصات الكبرى التي نستخلصها من انتخابات أفريل هي أن الجزائر :

– قد نجحت في أن تكون في الموعد وأن تخرج من هذا الاستحقاق وهي أكثر قوة وأكثر توحدًا وأكثر تصميمًا على مواصلة مسيرتها التي من عشر سنوات انطلقت...

– الآن وقد تمت الانتخابات الرئاسية بصدور قرار الشعب السيّد، وصدور حكم المجلس الدستوري الواضح...

الآن وقد أدى السيد رئيس الجمهورية اليمين الدستورية، تكون بذلك الجزائر قد أتمت كافة الخطوات الدستورية ذات الصلة بالحدث ودخلت مرحلة جديدة هامة يدرك الفاعلون السياسيون أبعادها ومراميها.

9 أفريل، زميلاتي زملائي، في أبعاده ودلالاته كان : بمثابة استفتاء حول توجه بلد وتأكيد لخيار وطن وتكريس لممارسة دولة في أسلوب الحكم...

إنه واقع جديد يحتم القراءة الذكية في التعاطي مع المعطيات وأدراك مضمون الرسائل التي بعث بها الشعب يوم 9 أفريل... بعث بها إلى كافة الجهات داخل وخارج الوطن.

ولعل أهم رسالة يمكن استخلاصها من هذه الدروس هي تلك الموجهة إلى الجماعات التي ضلت الطريق بأن تستوعب الدرس فتراجع نفسها وتعود إلى جادة الصواب والتكفير عن الذنب...

إن الموقف الذي وقفه الشعب الجزائري يوم 9 أفريل سيبقى أحسن رد على بعض طروحات هذه الجهات الضالة كونه قبر بشكل نهائي... طروحات هذه الجماعات الزاعمة بضعف النظام وهشاشة الدولة التي كانت تقنع نفسها بها للتمادي في غيها...

ولكن وعكس كافة هذه المزاعم فقد أثبتت الانتخابات الأخيرة أن الدولة الجزائرية قوية وهي قوية بنظامها الجمهوري وقوية بمؤسساتها الدستورية لكنها قوية خاصة بالتفاف شعبها وراء قائد مسيرتها...

فهل يستخلص هؤلاء الدروس ويفهمون قوة رسالة الشعب؟

– الأمر الهام الآخر الذي نود التذكير به في هذه المناسبة هو:

أن الجزائر قد انتخبت رئيسًا لعهدة جديدة وهي انتخبته بأغلبية عريضة، أغلبية تعطيه كامل المشروعية السياسية والدستورية المدعومة بالسند الشعبي الكبير والأغلبية الاستثنائية...

إنها حقيقة يجب ألاّ تغيب عن الأذهان... خاصة وأن هذه النتيجة تؤهل القاضي الأول في البلاد اليوم أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ القرارات الشجاعة في الملفات الهامة...

الحقيقة الثالثة التي يجب التأكيد عليها في هذه المناسبة هي أن السيد رئيس الجمهورية في هذا الإطار : يحتاج إلى دعم الجميع لتجسيد الإجراءات الكفيلة بتحقيق مضمون البرنامج الذي خاض به حملته الانتخابية.

ولهذا فإنه يتوجب تجند كل الطاقات البشرية المؤمنة بالتوجه للعمل على إنجاح المسعى...

من جهتنا في مجلس الأمة (وقد انخرطت أغلبيتنا لصالح الاستمرارية(فإننا نعتقد أن الوقت الآن هو للعمل من أجل ترجمة الوعود التي أعطيت.

لهذا وفي إطار الصلاحيات المخولة لهيئتنا فإننا سوف نبذل قصارى جهودنا من أجل تحقيق كل ما هو مطلوب منا القيام به... وفي هذا الإطار يمكنني القول أن هناك عملاً هامًا ينتظرنا وأن هيئتنا بالتأكيد ستتولى دراسة وتحديد الموقف من كافة الملفات الهامة المبرمجة...

وأننا في إطار ما هو مطلوب منا القيام به سنعمل بكل جدية على ممارسة دورنا الرقابي... خاصة وأن هذا الدور وهذه المسؤولية تكتسيها أهمية خاصة في هذه المرحلة تحديدًا... ناهيك عن كون السيد رئيس الجمهورية يولي الموضوع عناية كبيرة... لهذا فإني وأياكم سوف نولي الموضوع عنايته المستحقة...

منطلقًا من كل هذا... فلا يساورني، زميلاتي زملائي، أدنى شك من أن البرلمان مطالب مستقبلا بلعب دور أكثر أهمية...

صحيح أن السيد رئيس الجمهورية قد حُمِّل بمسؤولية كبيرة هو واع بها، أما مسؤوليتنا نحن فهي منطقيًا بأن نكون إلى جانبه ومؤازرته وتقديم الدعم له حتى نمكنه من تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه أمام المواطن...

– إذن فلنكن في مستوى تطلعات هذا الشعب العظيم، لخدمته بكل إخلاص وتفان، ولتكن أعمالنا ونقاشاتنا البرلمانية المستقبلية في مستوى طموحات شعبنا.

وفي انتظار استئناف أشغالنا، يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه، سيداتي سادتي، الإعلان عن المواقف من المقترحات المقدمة إلينا من قبل العائلات السياسية الممثلة في الهيئة التي ننتمي إليها والخاصة بتجديد مسؤولي هياكل المجلس وتزكية اختياراتكم...

وكما تعلمون، فإن العملية هذه قد تأجلت بعض الوقت لاعتبارات تعرفونها ولا داعي إلى العودة لها...

وبالطبع الأمر يتعلق بتزكية أعضاء مكتب مجلس الأمة الجدد الذين اختارهم زملاءهم لتمثيلهم ضمن الهيكل.

وهم كالتالي :

– السيدة زهرة ظريف بيطاط،
– السيد عبد الرزاق بوحارة،
– السيد حود مويسة محمد مدني،
– السيد رشيد عساس،
– السيد بوعلام درامشيني.

بعد تزكية أعضاء المكتب وتنصيبهم، سوف يتولى هؤلاء تنصيب مكاتب اللجان في الأماكن والمواعيد المقترحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مخطط الحكومة..
أو..الترجمة الميدانية للبرنامج الرئاسي

بعد حصوله على التزكية من قبل نواب الشعب وقدم السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 26 ماي 2009 عرضا لمخطط حكومته الخماسي المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، الذي قال في مستهلها:

أود في البداية أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد الوزير الأول والسادة أعضاء فريقه الوزاري على تشريفهم هيئتنا بهذه المناسبة، أود أن أهنئهم على الثقة المجددة التي نالوها من لدن السيد رئيس الجمهورية لمواصلة العمل على رأس القطاعات الوزارية التي كانوا على رأسها والتي في إطارها كانوا ينفذون برنامج السيد رئيس الجمهورية المزكى شعبيًا كما أود أن أقدم بشكل أخص تهنئتي إلى السيد الوزير الأول على الثقة المزدوجة التي نالها أولاً من قبل السيد رئيس الجمهورية وهو يكلفه بمواصلة مهمته كوزير أول– ومن منتخبي الشعب في المجلس الشعبي الوطني وهم يصادقون على برنامجه.

ثانيًا: واليوم إذ يأتي السيد الوزير الأول إلى مجلس الأمة، فهو يأتي كعادته تطبيقا لإجراء دستوري مكرس، لكنه يأتي أيضا من منطلق الرغبة في توسيع دائرة النقاش والتحاور مع الهيئة حول مضمون مخططه التنموي الثري في مضمونه والطموح في أهدافه.

إننا ندرك أيضًا أن السيد الوزير الأول يأتي إلى البرلمان من منطلق حرصه على تكريس حقيقة ما فتئت الجزائر تؤكد عليها، وهي الحرص على التعاطي عاديًا مع كافة الملفات ومع جميع المواعيد.

وهي في إطار تسيير شؤونها تعمل دائمًا على أن يكون ذلك في إطار القانون، وضمن ومع المؤسسات المؤهلة بذلك.

إن مجيئ السيدالوزير الأول وطاقمه الوزاري إلى رحاب البرلمان يندرج خاصة في إطار إعلاء مكانة دولة القانون، ويصب في سياق المسار الذي تعمل له مؤسسات الدولة لترسيخ النهج الديمقراطي الذي اختارته الجزائر منهجًا وأسلوبًا لمعاينة قضاياها.

اليوم يأتينا مشكورًا السيد الوزير الأول ليعرض علينا برنامجه الذي سيتبع بالتأكيد بنقاش ثري ومفيدوفي هذا العمل بالطبع سوف تبرز أكثر من فائدة.

إن التمثيلية الوطنية، مجسّدة في أعضاء مجلس الأمة سوف تستغل السانحة لتبدي الرأي في مضمون الوثيقةالمقدمة لها.

كما أن تدخلات أعضاء مجلس الأمة سوف تعكس الواقع المعاش وكما يراه الواحد والآخر ومن المؤكد أن نقاشاتهم سوف تنقل بصدق تطلعات المواطن وانشغالاتهاْ خاصة أن هذا التقديم وهذا النقاش يأتيان مباشرة بعد الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل والتي حولت الجزائر يومها إلى فضاء حوار، تم خلالها استعراض القضايا والمشاكل التي تواجه المواطن والوطن.

ومن المؤكد أيضًا أن النقاش الذي سيدور ضمن هذه القاعة سوف يكون مناسبة مواتية للسيد الوزير الأول لكي يسلط الأضواء مجددًا على القضايا الوطنية الهامة ويشرح التصورات حول كيفية التعاطي معها

إن النقاش الذي دار في رحاب الغرفة الأولى للبرلمان، وذلك الذي سيدور عندنا في مجلس الأمة، بالإضافة إلى ذلك الذي جرى لمدة تقارب الشهر ومع كافة مكونات المجتمع لهي سنّة حميدة تبرز النهج التشاركي الذي تنتهجه الجزائر في معالجة الملفات الوطنية الكبرى وهي تظهر أيضًا كيف تتم عمليًا الممارسة الديمقراطية في الجزائر ولكنها تبرز خاصة كيف تمارس الهيئة البرلمانية دورها في ترسيخ هذه الممارسة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أعلم مثلكم أن أعضاء مجلس الأمة بكامل ألوانهم السياسية وإن كانوا في أغلبيتهم الساحقة قد دعّموا برنامج السيد رئيس الجمهورية، إلا أن هذا الدعم لا يمنعهم من مناقشة مضمون المخطط الذي قدمه السيد الوزير الأول، وإعطاء قراءاتهم حول مضمونه وتقديم رؤاهم حول كيفيات تنفيذ فحواه.

وأعتقد مثلكم أن غايتهم هي التنبيه إلى ضرورة حُسن تنفيذ الأهداف المكرسة في برنامج السيد رئيس الجمهورية والتي جاءت خطة عمل السيد الوزير الأول لتترجم مضمونها.

إذن وإن تنوعت الأفكار وتعددت المقترحات، إلا أن الغاية هي بالتأكيد تقديم الرؤى وتسجيل الملاحظات حول كيفية تطوير الجزائر وحول كيفية تقدمها وازدهار شعبها.

دون إطالة أدعو السيد الوزير الأول إلى تقديم العرض الخاص ببرنامجه على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

الكلمة لكم السيد الوزير الأول

مختصرات من الملفات..والحكومة أمام محك الآجال

المصالحة الوطنية: التزم السيد أحمد اويحي الوزير الأول من خلال تدخله بتكريس "تحدي الجزائر آمنة" مؤكدا عزم الجزائر على مكافحة الإرهاب وفي نفس الوقت التكفل بضحايا المأساة الوطنية "وتغليب روح الميثاق المكرسة في نصوصه" مع توطيد الوحدة الوطنية حول مكونات هويتنا المرتكزة على الإسلام، العروبة والأمازيغية.

حقوق الانسان: ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية وحرية التعبير والصحافة إلى جانب تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم.

إصلاح العدالة: إثراء النصوص القانونية وتعزيز عدد القضاة وتحديث مناهج العمل

توفير الآليات اللازمة لمحاربة الرشوة والإجرام والمتاجرة بالمخدرات بهدف تحسين حماية امن الأشخاص والممتلكات.

التنمية الاجتماعية :

أولا : **في الميدان الصحي**: حيث سيتعلق الأمر خصوصا، بتعزيز البرامج الوطنية للطب الوقائي، وتقريب الخدمات الصحية من السكان أكثر فأكثر، مع تحسين التأطير الطبي وشبه الطبي، وضمان الحق في العلاج للمعوزين، فضلا عن تشجيع الصناعة المحلية للأدوية.

ثانيا : بالنسبة **للمنظومة الوطنية للتعليم والتكوين** فسيتواصل تحسينها عن طريق مواصلة الإصلاحات، وتوسيع إمكانياتها الإستقبالية في كل المستويات. وفي هذا السياق، سيتم تعزيز إمكانية الشعب العلمية في التربية الوطنية والجامعة، في نفس الوقت الذي ستتواصل فيه ترقية مكانة التعليم والتكوين المهنيين، من خلال إقرار تشجيعات جديدة للمتربصين وتحفيزات للمتعاملين. كما سيتم تعزيز المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين لحاجيات التنمية مع تعميم تعليم الإعلام الآلي في كل المؤسسات المدرسية والجامعية، والتكوين المهني.

أما الانطلاقة التي شرع فيها **في مجال البحث**، فسيتم المضي بها قدما إلى الأمام، بفضل مساهمة عمومية بمبلغ 100 مليار دينار، التي سترصد له على مدار السنوات الخمس القادمة.

ثالثا : **وفي مجال السكن**، سيتم، خلال الخماسية، تسليم مليون وحدة سكنية جديدة، في وقت سيتزايد فيه إنجار مساكن عمومية اجتماعية وأخرى موجهة للقضاء على السكن الهش، وسيتواصل فيه دعم السكن الريفي، وتشجيع الترقية العقارية، بما في ذلك في فائدة الطبقات المتوسطة.

كما ستسهر الحكومة، خلال الخماسية على تعميم **ربط البيوت الريفية بشبكة الكهرباء**، وعلى رفع نسبة ربط السكنات بشبكة التموين بالغاز إلى 55 % وبلوغ حدود 89 % بالنسبة للربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، مع توفير 571 لترا من الماء، كمعدل يومي، لكل نسمة، بالإضافة إلى ربط 59 % من المنازل بشبكات التطهير.

رابعا : وبخصوص **مكافحة البطالة** ، فإن هدف استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل، على مدى الخماسية، سيرتكز تجسيده، من جهة، على برنامج الاستثمارات العمومية المكثفة الذي سيشرع فيه، وعلى تفعيل التنمية الاقتصادية. كما سيرتكز من جهة أخرى على سلسلة الإجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية في مارس الفارط أمام الشباب،

الشباب والطموحات المشروعة

والتي ترمي إلى تنشيط تكوينهم وتأهيلهم، على نحو يسهل لهم الإلتحاق بسوق العمل، وإلى دعمهم أكثر فأكثر، في استحداث نشاطاتهم الخاصة بمساعدة تراتيب القروض المصغرة.

خامسا وستشمل **الاستجابة لتطلعات الشباب**، أيضا، حمايتهم من الآفات الاجتماعية، وتوفير الشروط المطلوبة لترفيههم السليم، والنهوض بالبطولات الرياضية بين المدارس والجامعات، كما ستشمل دعما أفضلا للحركة الرياضية مقابل التزامها في فائدة أشبال الرياضيين، والوقاية من العنف في الملاعب، وأخيرا، دعما عموميا أقوى للنخبة الرياضية الوطنية.

سادسا : وستسهر الحكومة أيضا، على **ترقية العدالة والحماية الاجتماعية**، وكذا ترقية التضامن الوطني. علاوة على أن السياسة الاجتماعية للدولة إزاء المجاهدين وذوي الحقوق، ستحافظ على بعدها الخاص بما يعكس عرفان الأمة بجميل هذه الفئة. وأخيرا، فإن الثلاثية القادمة ستسمح، إلى جانب استكمال مسار وضع النصوص المنبثقة عن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، بالمساهمة في تحسين القدرة الشرائية للأجراء.

برنامج "المليون سكن" رهان آخر

سابعا: ومن جهة أخرى، فإن الحكومة، إذ عرضت مسعاها من أجل **ترقية الإسلام دين الدولة** فقد أوضحت علاوة على ذلك الإجراءات التي يتعين أن تدعم النهضة الثقافية التي تشهدها بلادنا، بما فيها من خلال الإنتاج الثقافي في جميع الميادين، كما بينت السبل التي ينبغي انتهاجها بغرض تحسين المعلومة ونشرها وترقية صحافة تعددية.

التنمية الاقتصادية :

1- ستخصص للتنمية الفلاحية وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، مساهمة عمومية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1000 مليار دينار، وفقا لما أعلنه السيد رئيس الجمهورية أمام الفلاحين في شهر فيفري المنصرم، مرفوقة بتكفل الخزينة بديون الفلاحين والمربين بقيمة 14 مليار دينار. وجدير بالتوضيح أن هذا الدعم المالي والتقني سيخص مختلف أنواع الزراعات والمنتوجات الحيوانية، كما سيشمل تحسين أسعار جمع المحاصيل ولاسيما الحبوب والحليب وستتم تكملة هذا الجهد بتعزيز الري الزراعي ووضع آليات للضبط إلى جانب تطوير أسواق تصريف المنتوجات.

2- وسيتواصل تثمين الموارد الباطنية للبلاد، بما في ذلك من خلال تنمية نشاطات صناعية بعدية للمحروقات، والمحافظة على الموارد الطاقوية، وتطوير الطاقات الجديدة وكذا تفعيل النشاط المنجمي.

3- وستعمل الحكومة على إعادة تأهيل المؤسسات العمومية القادرة على الاستمرار والمتوفرة على حصص في الأسواق. كما ستسهر على إبرام عقود شراكة مع متعاملين أجانب قادرين على جلب مهارات لهذه المؤسسات بغرض رفع إنتاجها وتحسين إنتاجيتها.

وسيترافق هذا المسعى بإعادة انتشار المؤسسات العمومية، في إطار تكامل أحسن لأنشطة اقتصادية أكثر اندماجا، مع تعبئة مساهمة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين في استكمال هذا الملف.

ومن جهة أخرى، سيتم تشجيع مساهمة الاستثمار الوطني في تثمين الأملاك العمومية الاقتصادية، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وتحديث الأداة الموجودة، مع الحرص أيضا، على الوقاية من المضاربة على العقار أو على المنشآت الصناعية.

4- تحسين الشروط الضرورية للاستثمار، وبهذا الشأن ، وفضلا عن الآثار المنتظرة من

تحديث هياكل الدولة، سيستمر في ترقية آليات وقدرات تمويل الاستثمار المنتج، من خلال استكمال تحديث النظام المصرفي، وتفعيل السوق المالية.

حيث ستشهد الأسابيع المقبلة اعتماد أدوات جديدة لتمويل رأسمال الاستثمار والاستئجار، كتكملة للصندوق الوطني الجديد للاستثمارات الذي يمكنه أن يتدخل بمبلغ 1000 مليار دينار، على مدى خمس سنوات. كما سيتم رفع سقف ضمانات القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساهم بالتأكيد في استحداث 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي نفس السياق، ستسهر الحكومة على تعزيز الشفافية في المعاملات الاقتصادية وفي عقد الصفقات، بفضل تطوير وتحديث المصالح الجبائية والجمركية، وتلك المكلفة بمراقبة وضبط التجارة وسوق العمل. وسيُعزز هذا المسعى، خصوصا، بإقرار إلزامية استعمال الصك.

كما سيتم رفع حجم العرض في مجال العقار الموجّه للاستثمار، الذي شهد توضيح إطار استغلاله القانوني من حيث الكلفة والشفافية، في فائدة المستثمر، وستتواصل عمليات تأهيل وإنجاز مناطق الاستثمارات و النشاطات، كإجراءات مرافقة للمنشآت الأساسية الجديدة للمواصلات، مع الحرص على نشر التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية للبلاد.

5- الآليات العمومية المرافقة لتأهيل المؤسسات : سيعاد تنظيمها من أجل وضع حدّ لتشتت المساهمات العمومية ، كما ستتم تعبئتها بشكل أنجع، مع ضمان تأطير أفضل لبرامج التأهيل والمساهمة في تحسين التسيير.

6- ترقية محيط المؤسسة: الذي من شأنه أن يساهم في تثمين القدرات السياحية التي سيتم تشجيعها، لاسيما، من خلال تهيئة العقار السياحي، والتحفيز على الاستثمار والتكوين في هذا القطاع، وكذا ضبط النوعية. وستستمر ترقية الصناعة التقليدية في مرافقة هذا المسعى كله.

وأخيرا، فإن الحكومة ، في خضم هذه التدابير ستحرص على الدفع باقتصاد المعرفة، من خلال إجراءات معتبرة بهدف تشجيع الابتكار، خاصة و أن السوق المحلية ستشهد تطورا في هذا الميدان، وأن المنشآت الأساسية المطلوبة متواجدة.

-على الصعيد الدبلوماسي: إن المسعى الذي ستنتهجه الحكومة تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، سيكون دائما في ظل احترام مبادئ الجزائر ومواقفها التضامنية، وفي خدمة مصالح الشعب الجزائري.

-في الدفاع الوطني : الالتزام بالتوجه الوطني السلمي الذي ستتم على أساسه دائما مواصلة تحديث قدرات الجزائر في مجال الدفاع الوطني المتمحور حول الجيش الوطني الشعبي الملتزم بالحفاظ على أمن المواطنين وممتلكات الأمة.

احترام الآجال.. في صدارة الاهتمام

ثمن أعضاء مجلس الأمة من خلال تدخلاتهم مخطط حكومة السيد أحمد أويحي و في نفس الوقت قدموا بعض الاقتراحات والملاحظات النابعة من الانشغالات اليومية للمواطنين وكذا من الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

حيث اقترح بعض الأعضاء في المجال الاقتصادي التركيز على الاقتصاد البديل والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول، مشددين كذلك على أهمية التكفل بالشق الاجتماعي كالسكن الشغل الصحة والتربية.

كما دعا بعض الأعضاء إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي خاصة وأن الأموال المنفقة عليه لا تنعكس على واقع عملية الاستيراد التي تتزايد من سنة إلى أخرى.

كما اقترح أعضاء آخرون ضرورة الاهتمام الحسن بالموارد البشرية وإزالة الاكتظاظ من المدارس وتوظيف أخصائيين نفسانيين بالمؤسسات التربوية للتصدي لظاهرة العنف المدرسي.

من جهة أخرى دعا أعضاء مجلس الأمة إلى ضرورة تشديد الرقابة على الحدود الجنوبية بهدف الوقاية من بعض الأمراض الفتاكة التي قد ينقلها المهاجرون الأفارقة مستعرضين بعض الحالات التي سجلت على مستوى تلك الولايات.

وفي إطار آخر لاحظ بعض الأعضاء وتأسفوا على عدم تضمن مخطط عمل الحكومة لجداول زمنية حول كيفيات وآجال تطبيق المخطط لاسيما النقاط المحورية منه.

كما شدد أعضاء مجلس الأمة على أهمية ترشيد النفقات العمومية والتسيير الحسن للمال العام ومحاربة الرشوة والصفقات المشبوهة كما اقترحوا إنشاء مرصد وطني للاستشراف والترقب قصد مكافحة الأزمات في حالة حدوثها.

كتلة جبهة التحرير الوطني

انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى الدعم

بعد أن هنا السيد الوزير الأول بالثقة التي عززها فيه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أبدى السيد عبد القادر كمون الملاحظات التالية:

المصالحة الوطنية

تثمين مبدأ تكريس المصالحة الوطنية فلا يمكن تصور أي تنمية مهما كان نوعها كما قال إن لم تكن في ظل الأمن والاستقرار ، مضيفا أنه لابد من التعامل زبيد من حديد مع الذين يصرون على ضلالتهمس ، وفي نفس الوقت دعا عضو مجلس الأمة إلى مواصلة الجهود المبذولة للتكفل بضحايا المأساة الوطنية.

عصرنة الإدارة : الإصلاحات الجديدة التي أقرتها الدولة لعصرنة الإدارة تقوم بالدرجة الأولى على التأهيل العلمي للمستخدمين وتحسين أدوات التخطيط والإشراف والتي تسمح بتحديد الاحتياجات في مختلف المؤسسات وهنا أكد السيد كمون على ضرورة تعبئة كل الطاقات لتجسيد هذه الإصلاحات لأن التماطل سيقلل من نجاعتها وفعالياتها.

وفيما يخص مبادرة **تكوين المنتخبين المحليين** فقد استحسن رئيس الكتلة المبادرة التي اعتبرها مكسبا هاما من أجل تحسين آداءهم متمنيا تدعيم الجماعات المحلية بالاطارت والتقنيين المختصين في المجال.

القطاع الفلاحي : اعتبر السيد كمون القطاع الفلاحي العمود الفقري للقطاعات الاقتصادية الأخرى والدليل على ذلك البرامج التنموية الضخمة التي مست القطاع والتي تستدعي المزيد من المساعدات للفلاحين من خلال الإعفاءات والإجراءات المتعلقة بالتخفيظ الجبائي على الأسمدة والبذور ومواد الصحة النباتية والإبقاء على القروض بدون فوائد.

المؤسسات الصناعية والاقتصادية: تسهيل شروط الاستفادة من القروض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها مؤسسة فتية تحتاج إلى الدعم والتشجيع وكذا إعادة تأهيلها بإعادة جدولة ديونها وعصرنة إمكاناتها البشرية عن طريق تزويدها بأيدي عاملة مؤهلة. معتبرا سعي الحكومة إلى تحسين العرض الخاص بالعقار الموجه للاستثمار خطوة إيجابية

مجال تطوير التكنولوجيا : ضرورة إنشاء مراكز للبحوث المتخصصة التي من شانها أن تفتح المجال أمام الإبداع وربط المؤسسات الإنتاجية بمراكز البحوث والجامعات.

في **قطاع السياحة** لا يزال قطاع السياحة بحاجة إلى قوة دفع تسمح له باستقطاب السياح ولا يكون هذا إلا من خلال تسوية العقار والإسراع في تدابير الشراكة الخاصة بالمنشئات السياحية.

الصناعات التقليدية : هذا القطاع شهد جملة من التدابير التحفيزية التي سمحت للحرفيين بالحصول على تسهيلات فيما يخص الاستفادة من قروض مصغرة بالإضافة إلى تعزيزه بمنشئات.

التنمية البشرية : حيث عرف هذا المجال جملة من المشاريع التي تهدف إلى القضاء على البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية.

قطاع الصحة العمومية : هذا القطاع حقق قفزة نوعية من حيث الانجازات التي يعرفها عبر مختلف التراب الوطني لكن لحساسية القطاع فإنه يتطلب تشديد الرقابة المناسبة واحترام معايير المنظمة الوطنية للصحة.

قطاع التربية : يعرف هذا المجال إنجازا ت تدل على الأهمية التي توليها الدولة للتربية والتعليم متزامنة مع حجم الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي.

واختتم السيد عبد القادر كمون مداخلته بإبداء الاستعداد التام لكل أعضاء الكتلة لمد يد المساعدة والمشاركة بكل الاستطاعة لأنه كما قالس غايتنا المنشودة هي الرقي بالمستوى المعيشي للمواطن الذي منحنا شرف مسؤولية تمثيله والتعبير عن انشغالاتهس كما حيا في الأخير المؤسسة العسكرية الساهرة على تحقيق أن البلاد مترحما على أرواح جنود الدرك الوطني الذي استهدفوا أخيرا في عملية إرهابية بولاية المدية.

قطاع السياحة.. لابد من حوافز لاستقطاب السياح

المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

لابد من مبدأ الجزاء والعقاب

السيد بوخالفة رئيس المجموعة

أكد السيد عبد الله بوسنان، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن ما ورد في مخطط الحكومة، يبين بجلاء النوايا الحسنة من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية في المخطط الخماسي القادم 2009 - 2014 .

فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وترسيخ ثقافة الحوار ثمن في نفس السياق، كل الإجراءات والقرارات التي من شأنها استكمال تجسيد مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري بقوة، وعيا وإدراكا منه لما له من علاقة عميقة بتوطيد الوحدة الوطنية وتمتين ركائزها وأركانها.

وأضاف مقرر المجموعة، في قراءته، أن الهدف الأساسي من ضرورة ترسيخ ثقافة الحوار بين مختلف الوحدات الفاعلة في البلاد هو مكافحة الآفات الاجتماعية واجتثاث جذورها التي أضحت تهدد المجتمع، من ذلك انحراف بعض الأفراد في مختلف دواليب الدولة، والمجتمع الذين أطلقوا العنان لأنفسهم فيما هو محظور قانونيّا وانغمسوا في الفساد كالرشوة التي كادت أن تكون هي الفيصل في جميع التعاملات اليومية.

وفي هذا المضمار، أكد السيد بوسنان على ضرورة تطبيق مبدأ الجزاء والعقاب بكل حسم وعزم وجزم وصرامة تحت طائلة مبدأ زالقانون فوق الجميعس وسالعدل فوق القانونس.

وحول مكافحة البطالة، ترى المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، ضرورة برمجة قطاعات منتجة وفي طليعتها الصناعة باعتبارها محورا أساسيا في تقليص البطالة حيث تضمن خلق مناصب دائمة من أجل التطبيق الفعلي لما أقره ودعا إليه رئيس الجمهورية بشأن إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل دائم.

وفي نفس السياق، دعت المجموعة إلى أن الرؤية المستشرفة لما بعد البترول يجب أن تكون من أولوية الأولويات في المشاريع التّنموية المقبلة قصد إخراج البلاد من دائرة سياسة الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل الوطني هذا إلى جانب ضرورة التنويع الاقتصادي، كتطوير الفلاحة والسياحة.

أما فيما يخص الفصل الثاني من مخطط الحكومة المقترح حول تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم وتحسين عوامل التنمية الاقتصادية، فإن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، وعلى لسان مقررها، ترى أنه يقتضي أمر إقامة اللّبنة الأولى على درب الحكم الراشد الذي ينشده المجتمع، وذلك بإشاعة العدل والإنصاف بين أفراد المجتمع، والإنصات والاستماع لتطلعاتهم واحترام السيادة الشعبية التي هي مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية، ونبذ ومحاربة كل الأشكال التي تكدّر صفو المجتمع، ومحاربة التبذير وتبديد الأموال العمومية، وتطبيق وإتباع سياسة التقشف وتعميمها على مختلف مؤسسات الدولة وذلك بترشيد النّفقات. هذا بالإضافة إلى ضرورة تكثيف آليات الرّقابة على إدارة المال العام، وفرض الرقابة القبلية والبعدية، وضرورة تقديم الحسابات لكل ما هو مسير ماليا في جميع القطاعات، وإشراك المجتمع في القرار من خلال نخبه وممثليه، لا سيما في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا. وكذلك توظيف الكفاءات حسب الاختصاصات في كل المجالات. وضرورة سمو الأخلاق والنزاهة عند الإطار المسؤول وكل أعوان الدولة وإرساء قواعد لتجسيد ثقافة الدولة على كل المستويات.

أما حول موضع الصحة فإن المجموعة البرلمانية نوهت بالمجهودات المنجزة إلى حد اليوم، داعيتا إلى ضرورة توزيع الأطباء الأخصائيين توزيعا عادلا سواء على مستوى المدن الكبرى أو على مستوى المستشفيات والمصحات عبر نقاط الوطن مع وضع حوافز مادية تشجع الإطار على الاستقرار بالجنوب والمناطق النائية.

وبخصوص الأقاليم البلدية، دعت المجموعة إلى ضرورة تصنيف البلديات حسب المهام والأهمية مع دعمها وإسنادها بالإطارات الضرورية المؤهلة، وأن إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية أمر تمليه الظروف الحالية والمستجدات الحاصلة على الساحة الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور وصلاحية هذه المجالس التي تشكو من إفراط الوصاية من حيث تدخلاتها التي أدّت إلى تقليص دور المجالس الذي يجب أن يكون متجاوبا ومعبرا عن اهتمامات سكان البلدية بالدرجة الأولى، وهذا مما يقوي الصلة بين المواطنين وممثليهم على مستوى كل من البلدية والولاية.

وبخصوص اللامركزية التي تعتبر محورا أساسيا في إدارة شؤون الجماعات المحلية، فإننا نرى إعطاء الصلاحيات أوسع للمجالس المنتخبة وتزويدها بالإمكانات والوسائل الضرورية وصولا إلى تطبيق البرامج التنموية في آجالها المحددة.

وتجزم المجموعة البرلمانية فيما يخص مؤسسة الدفاع الوطني، التي تبقى دائما صمام الأمن والاستقرار في الوطن، أن قوتها تكمن في مدى تصنيع وتطوير القطاع الصناعي في مختلف المجالات ذات الصلة، والتي تجعل المؤسسة في تنامي مستمر من حيث العصرنة والتحديث ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

وفي ختام العرض، دعت المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي إلى ترسيخ قاعدة التعاون والتكامل والتنسيق بين السلطة التشريعية والتنفيذية والعمل من أجل إتباع وتطبيق سنة حميدة ألا وهي التقييم الدوري والمستمر لكل برامج التنمية.

كتلة التجمع الوطني الديمقراطي

المخطط يترجم نظرة مستقبلية

رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ثمن من خلال تدخله مخطط الحكومة والذي تطرق حسب رأيه إلى جميع الانشغالات التي تهم المواطن وأعطى كل القطاعات أهمية كبيرة "وهذا ما يترجم النظرة المستقبلية التي يحملها هذا المخطط" حسب السيد ناصر بوداش الذي أضاف.

نيابة عن التجمع الوطني الديمقراطي. أن ما أنجزته الجزائر في السنوات الأخيرة من طرقات وسدود وسكنات ومستشفيات منشئات تربوية، ثقافية والكثير من المنشئات الاقتصادية والاجتماعية وكذا إجراءات تحسين الأوضاع الاجتماعية في ميزانية الدولة كلها أمور واضحة للعيان إلا أنه يرى من الضروري لفت انتباه الجهاز الحكومي إلى بعض الجوانب التي تؤثر سلبا على حياة المواطن والتي تحتاج إلى بعض الإجراءات التنظيمية والمزيد من الفعالية في العمل والرقابة والقضاء على بعض الآفات والممارسات التي تتسبب في هذه النقائص:

أولا : تعميق الإصلاحات لتفعيل مهام الإدارة المركزية والمحلية بغية تعزيز دور الدولة في السهر على احترام قوانين الجمهورية.

ثانيا : الإسراع بتطبيق كل الإجراءات لعصرنة الإدارة والمؤسسات الاقتصادية للمزيد من النجاعة والتحكم في نشاطاتها وخدماتها.

ثالثا: القيام بإصلاحات فعالة في سلوك تسيير الجماعات المحلية وتحديد مهامها ومسؤولياتها مثمنا في الوقت نفسه النظرة المستقبلية للحكومة والمتعلقة بتعديل قانون الولاية والبلدية مسجلا أنه في بعض البلديات والمداشر والقرى يحتاج المواطنون إلى بعض الخدمات البسيطة غير المكلفة التي لها تأثير معنوي على الفرد ولذا فمن اللازم تفعيل الإجراءات وتوفير الإمكانيات لكي تستغل كل المنشئات الاجتماعية الثقافية والرياضية والترفيهية استغلالا يعود بالفائدة على المواطن.

رابعا : المزيد من الإصلاحات في الوساطة المالية والمعرفية لدعم الاستثمار الاقتصادي المنتج وترقية الانتاج الوطني ورفع القدرة المتناهية المؤسسات الاقتصادية والمنتوج الجزائري.

خامسا: تطبيق وتفعيل إجراءات تحفيزية لفائدة النخبة الوطنية وكل القطاعات البشرية المؤهلة ذات الكفاءات العالية لرفع تحدي العولمة والتطور العلمي السريع والتقدم التكنولوجي.

فمستقبل الجزائر أضاف السيد بوداش "سيصنع من قبل رجال ونساء لهم كفاءات عالية ومهارات قادرة على تحمل المسؤولية" لأن الثروة الوطنية ليست التراكم النقدي الذي تجمعه عائدات البترول وإيرادات الضريبة وإنما هو مجموع الطاقات الحية والمتجددة في أوساط المجتمع وأجهزة الدولة والأسلوب الذي تنظم بها العلاقات بينهما لضمان البقاء للجميع.

سادسا: التزام العقلانية في تسيير ثروات البلاد "فخيرات البلاد ليست حكرا على جيل واحد ولا مخصصة لمهمة وفترة محددة ، فكيف سيكون مصير الجزائر في ظل انهيار سوق المحروقات؟"

مضيفا في الوقت ذاته أن الكتلة تثمن قرارات رئيس الجمهورية في هذا المجال والتي جنبت الجزائر أزمة اقتصادية لا تحمد عقباها.

ثامنا : رغم ما يبذل من جهود في الميدان الفلاحي الذي استهلك مبالغ خيالية إلى أنه كلما ارتفعت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية زادت فاتورة الاستيراد.

تاسعا: الصيد البحري الذي لم يعط بعد النتائج المرجوة رغم ما رصد له من ميزانية ضخمة

السياحة : التي تعاني حسيب رأيه من ضعف تسويق هذه البضاعة للخارج رغم الظروف الأمنية الجديدة التي تعيشها الجزائر بفضل المصالحة الوطنية.

وفي الأخير أكد السيد بوداش أن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي مصممة ومؤمنة بالنجاح لذا يجب أن تتظافر الجهود على كل المستويات وان يشعر كل واحد له معنى مباشر بها لأن زلا وطن لنا غير الجزائرس مثلما قال السيد بوداش.

تصدّرت رؤساء الكتل البرلمانية

حركة مجتمع السلم **الحوار الجاد والشامل مع الشباب خطوة للتكفل بالتطلعات**

حول قضية محاربة الآفات، دعا السيد محمد يحياوي، رئيس مجموعة حركة حمس، إلى تضافر جهود الجميع وفتح حوار جاد وشامل مع الشباب تشارك فيه كل الفعاليات وفضاءات المعنية للدولة والمجتمع بما فيها المساجد التي يجب إعادة الاعتبار لها كمؤسسة ذات أهمية كبيرة في إرساء مبادئ الوطنية والأخلاق الإسلامية والعودة بالأمة إلى منطلقاتها وقيمها. هذا إلى جانب مشاركة الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، والمجتمع المدني من خلال المساهمة في تأطير الشباب ليزداد تمسكا بثوابت الأمة وأخلاقياتها ويساهم في البناء والتنمية، هذا إلى جانب ضرورة مشاركة الجمعيات الرياضية والثقافية والبيئية.

وحول أداء المنتخب المحلي أعرب رئيس المجموعة البرلمانية عن إدراك حركة مجتمع السلم من خلال الممارسة وتقييم العمل في المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية أنه يبقى متواضعا في غياب تحديث الإطار التشريعي والقانوني المتعلق.

وأكد، في ذات السياق، على استبشار المجموعة بتصريح الوزير الأول خلال رده على نواب المجلس الشعبي الوطني، بوعده عرض لقانوني البلدية والولاية في غضون هذه السنة والذي تأمل المجموعة البرلمانية أن يكون مضمونهما كفيلا بتجاوز الانسدادات والإشكالات القائمة، ويدعم دور المنتخبين المحليين. مشيرا إلى ضرورة تحسين مستوى العلاوات الممنوحة للمنتخب المحلي وفق المسؤوليات المناطة بهم.

وعن استعمال اللغة العربية والحفاظ على مكانتها الدستورية، باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الهوية والوحدة الوطنية، ثمن السيد محمد يحياوي، حرص فخامة رئيس الجمهورية على تطوير آليات استعمالها. ومن أجل ذلك، ترى المجموعة ضرورة الوقوف الفعلي على التطبيق الصارم للقرارات المتعلقة بهذا الشأن وربط الأجيال بماضيها المشرق وتاريخ أمتها حتى لا ينقطع التواصل وتطمس الذاكرة وتتنكر الأجيال.

وأما فيما يخص الأزمة المالية، قال ذات المتدخل أنها ما تزال تداعياتها مستمرة مما يستوجب التجند أكثر للتقليل من تأثيراتها بانتهاج سياسة حكيمة على كل المستويات بشكل خاص: إصلاح المنظومة المصرفية لمواكبة البنوك لوتيرة التنمية وتشجيع اعتماد البنوك الإسلامية في بلادنا، وفتح شبابيك للتعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الوطنية لما أظهرته هذه التعاملات من صمود في وجه الأزمة المالية التي عصفت بكبريات الشركات وأحالت الملايين على البطالة، وترشيد النفقات لا سيما في الميزانية الموجهة للتسيير.

وأكد السيد محمد يحياوي فيما يخص مصادر الدخل الوطني على ضرورة تنويعها للاستعداد لجزائر ما بعد المحروقات بالعودة الجادة والفعلية إلى الفلاحة من خلال برامج تعكس الإرادة السياسية القوية للخروج من التبعية الغذائية وتشجيع إنشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعالة التي من شأنها القضاء على البطالة والاهتمام بالاستثمار في الخدمات التي تعد مصدرا هاما للدخل في كثير من الدول.

وفي سياق آخر، ثمن رئيس مجموعة حركة مجتمع السلم انجازات الحكومة في مجال ترقية الوظيف العمومي، ودعى إلى الإسراع في إصدار القوانين الخاصة ونظام التعويضات بكل سلك من أسلاك الوظيفة العمومية في إطار العقد الاقتصادي الاجتماعي وذلك قبل حلول شهر رمضان المعظم.

أما حول مواقف الدولة الجزائرية إزاء القضايا الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد ثمنت الحركة موقف الجزائر حكومتا وشعبا من القضية الفلسطينية ومن العدوان الصهيوني الهمجي الأخير على غزة.

ودعت بالمناسبة، إلى بذل مزيد من الجهود لفك الحصار العربي الصهيوني المتواصل على غزة خاصة، وفلسطين بشكل عام، والتصدي لمحاولات التهويد للقدس الشريف، ورفض مساندة بعض المبادرات العربية الاستسلامية التي تتجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والوقوف مع القضايا العادلة في العالم .

وفي ختام القول، أكد أعضاء المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم على تمسكهم بالعهد الذي قطعوه مع شركاءهم السياسيين لخدمة البلاد وترقية العمل السياسي ودعمهم الكامل لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي لترسيخ المصالحة الوطنية وتعميق ثقافة السلم وترقية المبادئ الإسلامية باعتبارها الاسمنت الحقيقي لوحدة الوطن والأمة، ومباركة خطة عمل الحكومة والتدابير المتضمنة فيها.

الوزير الأول يبرز الأرقام ويعد بإيلاء العناية للانشغالات المعبر عنها

– في مجال التشغيل والشباب كشف السيد أحمد أويحي أن الأشهر الأربعة من السنة الجارية عرف إنشاء 55562 منصب شغل كما تم في السداسي الأول من سنة 2008 إنشاء 42748 استحداث 27 ألف منصب شغل موضحا أن الدولة لم تقصر في إمكانياتها على أبنائها وأن أجهزة التشغيل المؤقت تكلف الدولة 40 مليار دينار جزائري سنويا.

–أما بخصوص القروض التي تقدمها البنوك للبطالين الشباب وغير الشباب في إطار صندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قال اويحي أن رصيد الصندوق انتقل من 10 إلى 20 مليار دج.

–أما عن دعم القطاع الفلاحي فقد أشار الوزير الأول إلى أن الدولة تقوم بجهود كبيرة لإعادة بعث القطاع الفلاحي مذكرا بالتسهيلات التي سخرتها الدولة بصفة كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب شغل وصناعات غذائية متنوعة بغية التقليص من فاتورة الاستيراد التي أصبحت تزداد سنة تلو أخرى.

–وفيما يتعلق بعدم تضمن مخطط الحكومة لأرقام دقيقة كان السيد احمد أويحي قد أجاب مسبقا على هذا السؤال عندما أكد في بداية عرضه أن هذا سيكون مغالطة لأن الأمر يتطلب دراسات عميقة تأخذ وقتا طويلا.

وفي رده على مخاوف أعضاء المجلس بشأن انتقال الأمراض عبر الحدود وخاصة الجنوبية منها –في وقت ينتشر فيه داء أنفلونزا الخنازيرعبر العالم بسرعة كبيرة– طمأن الوزير الأول الجميع بأن الجزائر لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لمواجهة هذا الوباء إذا اجتاز الحدود ومنها اقتناء المصل المناسب منذ سنة 2006 مضيفا أن الجزائر تعد من بين العشر دول التي اتخذت كل التدابير والإجراءات التي نصت عليها المنظمة الدولية للصحة ومنها المراقبة الشديدة للميناءات بكل أنواعها.

وكما تقتضيه الإجراءات وإثر هذه المناقشة أصدر أعضاء مجلس الأمة اللائحة التالية:

بمقتضى المادة 80 من الدستور،

– وبمقتضى المواد 49, 52, 53و 54 من القانون العضوي رقم 99–02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 هـ الموافق 08 مارس 1999, الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

بمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

– بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،

– وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون هذا المخطط، والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول،

فإن أعضاء مجلس الأمة

– يعربون عن تهانيهم للشعب الجزائري على نجاح الاستحقاق الرئاسي الأخير، ويباركون الثقة الكبيرة التي جددها في السيد عبد العزيز بوتفليقة لمواصلة جهوده النبيلة للنهوض بالبلاد واستعادة مكانتها، متمنين له كل التوفيق والنجاح،

– يتقدمون بتهانيهم للسيد الوزير الأول على الثقة التي شرفه بها فخامة رئيس الجمهورية بتجديد تعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، ويهنئون أيضا أعضاء الحكومة على تجديد الثقة فيهم ومواصلة مهامهم،

– يعبرون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل الذي ستعتمده الحكومة في الخمسية القادمة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ويرون أن الوسائل التي سخرتها والسبل التي ستتبعها تترجم حقا عزم الحكومة على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية على أرض الواقع،

– يثمنون، في هذا السياق، مواصلة الحكومة تنفيذها أحكام الميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي عبر الشعب بقوة عن تعلقه به باعتباره الخيار الوحيد الذي يمكن من عودة السلم والاستقرار ويحافظ على وحدة الأمة وتماسكها،

– يقدرون جهود الحكومة الرامية إلى تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والنهوض بها ضمن منظور شامل للتنمية يسمح بترقية الشغل وتوسيع وتنويع الإنتاج الوطني، وإلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال التكفل بمختلف الجوانب الاجتماعية: كالتربية والتكوين والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالقضايا ذات الصلة بالشخصية الوطنية: الإسلام، العروبة والأمازيغية.

– ومع إدراكهم لحجم التحديات والرهانات التي تواجه البلاد، فإنهم يدعون الحكومة خصوصا إلى:

– المزيد من الترشيد والتقشف في نفقات التسيير، تخفيف فاتورة الإستيراد وتشجيع الإنتاج الوطني، واتباع الدقة والصرامة في ضبط كلفة المشاريع لتفادي إعادة تقييمها من حين لآخر، واستمرار محاربة كل أشكال الفساد والتبذير، مع متابعة الأزمة المالية العالمية عن كثب لتجنب تداعياتها،

– مواصلة التكفل بالجوانب التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن، وحث السلطات المحلية على تعزيز الحوار مع مختلف المنظمات والجمعيات الفعالة ذات الصلة اليومية بالمواطن –لاسيما لجان الأحياء– لترقية ثقافة الاتصال، وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية،

– تفعيل المخططات العمرانية للمدن، والحرص على إبراز مقوماتنا الثقافية والجمالية عند وضع مخططات شغل المساحات بالنسبة للمراكز العمرانية الجديدة، مع الحرص على اختيار المواقع لحمايتها مع الكوارث الطبيعية.

وعليه، فإننا، نحن الموقعون أدناه، ندعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة على هذه اللائحة، وشكرا.

مجلس الأمة يصادق على ثلاثة نصوص قانونية

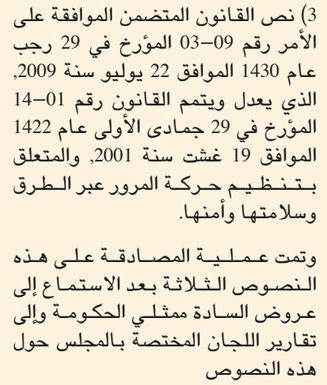

صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدها يوم الاثنين 14 سبتمبر 2009 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس وبحضور السادة وزراء النقل والموارد المائية والعلاقات مع البرلمان، على:

1) نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 0109 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009, والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009؛

2) نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 09–02 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009, الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05–12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005, والمتعلق بالمياه؛

3) نص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 09–03 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009, الذي يعدل ويتمم القانون رقم 01–14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001, والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

وتمت عملية المصادقة على هذه النصوص الثلاثة بعد الاستماع إلى عروض السادة ممثلي الحكومة وإلى تقارير اللجان المختصة بالمجلس حول هذه النصوص

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 18 جوان 2009، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السادة: وزير العدل حافظ الأختام، ووزير النقل، ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير السكن والعمران، ووزير الشباب والرياضة، وزير العلاقات مع البرلمان. وقد خصصت هذه الجلسة لتوجيه مجموعة من الأسئلة الشفوية إلى أعضاء الحكومة

في قطاع العدالة :

قانون عدم إجازة الطعن في الأحكام قريبا...

في قطاع العدالة تقدم السيد بوزيد لزهاري بسؤال للسيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام خاص بالارتفاع المذهل للقضايا المطروحة أمام غرف الجنح والمخالفات على مستوى المحكمة العليا وعن كون النيابة العامة هي المتسبب في ذلك كما يشاع حاليا؟ فأجاب وزير العدل بأن الوزارة الوصية قد أعدت مشروعا يقترح عدم إجازة الطعن بالنقض في القرارات والأحكام التي تقضي بالبراءة من المدعين بحيث لا يسمح بذلك إلا للنيابة العامة.

حيث يعدل مشروع القانون قانون الإجراءات الجزائية بحيث يقترح عدم قابلية الطعن بالنقض في القرارات البسيطة التي تقتصر على الغرامات دون الحبس وذلك للتخفيف من القضايا أمام المحكمة العليا.

كما يقترح مشروع القانون كما أوضح الوزير إضافة الوساطة في المواد الجزائية على غرار ما جاء في قانون الإجراءات المدنية أو الإدارية ولكن فقط بالنسبة للجنح والمخالفات البسيطة التي لا تمس بالنظام العام كالخلافات بين الجيران والأطفال و الأسر كما أضاف السيد الوزير أن الوزارة قد حضرت مشروعا آخر قدم إلى الأمانة العامة منذ أكثر من شهرين يتعلق بتنظيم المحكمة العليا وإعطاء الإمكانية القانونية للرئيس الأول للمحكمة العليا فيما يتعلق بغرف وأقطاب هيئته.

أما عن كون النيابة هي من تقف وراء هذا الارتفاع فقد أوضح وزير العدل أن هذا الأمر لا أساس له من الصحة بدليل إحصائيات سنة 2007 وحتى السداسي الأول من سنة 2008 حيث كان عدد القرارات الصادرة من36 مجلسا للقضاء الموجودة عبر كامل التراب الوطني 382 239 قرارا مجموع الطعون التي تقدمت بها النيابة فيها يقدر ب 9967 قرار أي ما يمثل نسبة 14,43 بالمائة.

وفي نفس القطاع تساءل السيد الحاج العايب حول المتابعات القضائية التي تتم عن طريق الرسائل المجهولة وفي إطار آخر حول إمكانية إنشاء فروع في دائر اختصاص في محكمة واحدة .

حيث أكد السيد الوزير أن المحكمة العليا لا تحرك دعوى إلا بعد تأكدها من المعلومات التي يحتويها ملف الشكوى وأن الأدلة الموجودة متماسكة وقوية وتشكل فعلا مجرما في نظر القانون.

أما في حالة وجود العكس فإن النيابة تقوم بحفظ الملف وإبلاغ الطرف المودع إذا كان معلوما.

وفي نفس السياق أشار الوزير أن القانون لا يشترط إطلاقا أن تكون البلاغات من أشخاص معلومين أو غير معلومين موضحا أنه عندما يتعلق الأمر بكرامة الأشخاص فهنا يجب على المؤسسات لاسيما منها هيئة العدالة أن لا تقيم دعوى بمنطلق ما يشاع في الأرصفة..لأن الشكوى قد يكون غرضها تصفية حسابات شخصية.

وحول التسرع في إصدار الأحكام في بعض القضايا نفى ممثل الحكومة ذلك مؤكدا أن القضايا المدنية بجميع أنواعها باستثناء المعقدة منها عكس ما كان عليه سابقا أصبحت تستغرق مدة معقولة فيما كانت سابقا تستغرق أكثر من 15 سنة للحكم فيها وقد يتوفى صاحبها قبل أن يصدر الحكم كما لا يجب الفصل في القضايا في وقت معقول على حساب النوعية مضيفا أن الوقت المناسب للفصل في القضايا المدنية من قبل المحكمة والمحكمة العليا مرورا بالمجلس القضائي لا يجب أن يتعدى ستة أشهر.

كما أكد أن وزارة العدل حريصة على تكوين قضاة نزهاء وأكفاء وبشكل جاد وصارم والدليل على ذلك عدد الطلبة الذين تقدموا لامتحان الدخول إلى المدرسة العليا للقضاء والذين بلغ عددهم 6000 طالب لم ينجح منهم سوى النصف.

أما عن المعايير التي تعتمد لترقية القاضي نفى السيد بلعيز أن يكون المعيار هو عدد القضايا التي بتّ مؤكدا أن ترقية القاضي تعتمد على 14 معيار محددا في القانون الأساسي للقضاة.

أما عن سؤاله المتعلق بتقسيم الأقسام على فروع فهو أمر مطبق حسب القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي المصادق عليه سنة 2005 .

وفي قطاع النقل :

عمار تو يعلن عن إنشاء أقسام مختصة على مستوى المحاكم للنظر في الملفات المتعلقة بحوادث المرور

أعلن السيد عمار تو، وزير النقل، أن الوزارة على وشك الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية لمشروع تعديل قانون المرور ليعرض أمام البرلمان قبل نهاية السنة الجارية. وأوضح في رده عن سؤال شفوي للسيد بوعلام درامشيني نيابة عن السيد عبد الله بن التومي، والمتعلق بحوادث المرور، أن التعديلات المقترحة تهدف إلى الحد من ظاهرة حوادث المرور، وذلك بتشديد العقوبة على المتسببين فيها. وتتضمن هذه التعديلات حسب السيد عمار تو إنشاء أقسام مختصة على مستوى المحاكم للنظر، وعلى جناح السرعة، في الملفات المتعلقة بحوادث المرور واتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد السائقين المتهورين. وكذلك متابعة ممرني مدارس السياقة، ومهندسي امتحانات رخص السياقة الذين يتورطون في منح هذه الرخصة لغير مستحقيها، فضلا عن توسيع مجالات التكوين في السياقة لتشمل السياقة وسط المدينة، ولتتضمن كذلك جوانب نظرية وتطبيقية مختصة في تعلم قيادة المركبات.

حوادث المرور..هول..هول

وبلغة الأرقام، عرض المسؤول الأول عن قطاع النقل، حصيلة حوادث المرور بالجزائر مقارنة مع فرنسا وتونس والمغرب الأقصى، مبرزا في بداية العرض توسع حضيرة السيارات في الجزائر حيث قال أنها تجاوزت خمس ملايين وست مائة ألف سيارة، في مقابل مليونيين ومائة وخمسون ألف سيارة في المغرب الأقصى ومليون ومائة وخمسين ألف سيارة في تونس بينما وصل العدد سبع وثلاثين مليون سيارة في فرنسا.

وقدم السيد عمار تو، حصيلة حوادث المرور، مبرزا أنها وصلت حوالي أربعين ألف حادثة في سنة ،2008 بأربع آلاف وأربع مائة واثنين وعشرون قتيل، بمعدل سنوي يقرب من 82 قتيل لكل 100 ألف سيارة بالنسبة للجزائر، و175 بالنسبة للمغرب الأقصى، و152 بالنسبة لتونس في مقابل 13 قتيل بالنسبة لفرنسا.وأشار، الوزير، في نفس المقام، أن نسبة الوفيات بالجزائر في حوادث المرور ترتفع في الأرياف مقارنة بالمدن، لأنها تقدر ب 83 % مقابل 17 % فقط، في المناطق الحضرية.

وتحتل، حسب الإحصائيات، منطقة الشرق الجزائري، الصدارة في المناطق الأكثر تسببا في هذه الحوادث، بمعدل 38,86 %، ثم منطقة الوسط ب 28,70 %، ثم الغرب ب 23,40 % والمرتبة الأخيرة تحتلها منطقة الجنوب ب 8,96 %.

وأشار الوزير أن الجزائر العاصمة تحتل صدارة المدن الأكثر تسجيلا لحوادث المرور ب 6 %، لتليها مدينة سطيف بـ 4,50 %، ثم مدينة وهران ب 3,64 % وبتقريبا نفس النسبة مدينة تلمسان 3,60 % وأخيرا مدينة قسنطينة بنسبة 3,50 %.

بينما وبلغة الأرقام دائما ، أكد السيد عمار تو أن مدينة وهران تأتي في صدارة المدن الأكثر تسجيلا لعدد الوفيات جراء حوادث المرور ب 4,07 % وتليها مدينة الجزائر بنسبة 3,8 % ثم مدينة شلف ب 3,64 % وبعدها مدينة باتنة ب3,55 %.

وأوضح الوزير أن كلفة حوادث المرور من حساب الخزينة العمومية، قدرت خلال سنة 2007 بنحو 1,3 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 100 مليار دينار.

وللحد من تزايد حوادث المرور، تحدث المسؤول الأول عن قطاع النقل، عن التعديلات المقترحة في مشروع قانون المرور حيث قال أنها تهدف إلى تشديد العقوبة على المتسببين في الحوادث، وخلال تفصيله في عرض المقترحات، أكد الوزير أنها تسمح بإنشاء أقسام مختصة على مستوى المحاكم بهدف النظر، بسرعة، في الملفات المتعلقة بحوادث المرور واتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد السائقين الذين يتورطون في منح هذه الرخصة لغير مستحقيها، بالإضافة إلى توسيع مجالات التكوين في السياقة نظريا وتطبيقيا.

وشدد الوزير في نفس السياق على ضرورة تعزيز مدارس تعليم السياقة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، خاصة في امتحانات قانون المرور مع الالتزام بالصرامة.

وبخصوص إجابته على سؤال السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة، يتعلق بمراكز المراقبة واستغلال النقل البحري بين المدن الساحلية، قال الوزير أنه هناك سعي لإنشاء المركز الوطني لامتحان السياقة والذي سيخول له الدور البيداغوجي للعملية. وأما عن مراكز المراقبة بالجنوب فإن الدولة تسعى إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

وفيما يتعلق بسؤال السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بالولايات التي تستفيد من التراموي، أكد وزير النقل أن ملف النقل الجماعي بالجزائر ملف متكامل وباعتبار التراموي نقل عمومي فإن المخطط الخماسي 2005 – 2009 حدد ثلاث مستفدين منه وهم: قسنطينة والجزائر ووهران وهنا دراسات قائمة بست ولايات أخرى وهي: عنابة وسطيف وباتنة وورقلة وسيدي بلعباس ومستغانم أما المشروع بالنسبة للمدن الأخرى فسيحدد في مخطط 2010 – 2015 .

وعلى سؤال السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بالنقل البحري للمسافرين داخل العاصمة ، أشار وزير النقل أن قانون النقل البحري لعام ,1998 فتح المجال لذلك غير أن مشكل التسعيرة والمردودية وإجراءات العبور حالت دون انطلاق التجربة.

مؤكدا في نفس السياق أن المجال لا يزال مفتوح للشخصيات الطبيعية الجزائرية أو الشخصيات المعنوية الأجنبية للخوض في الميدان والتغلب على الصعوبات لأن الدولة لا تنوي الاستثمار في المجال لكنها تشجع أي مبادرة من دورها إحياء الأسطول البحري في الجزائر.

للإشارة أحال السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، اقتراح السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة، تنظيم يوم دراسي حول النقل بالسكة الحديدية في الجزائر، نظرا لأهميته الإستراتيجية، وبعد موافقة السيد عمار تو، وزير النقل، إلى لجنة التجهيز والتنمية المحلية لتنظيمه في أقرب الآجال.

الصحة : الوقاية من الأخطاء الطبية ومعالجة مشكل التحويلات بتعزيز الإمكانيات

أما في قطاع الصحة فقد تقدم السيد عبد الله بن التومي بسؤال للسيد السعيد بركات وزير القطاع حول الأخطاء الطبية ؟ وعن مدى انتشار هذه الظاهرة في بلادنا و نسبة الأخطاء وأسبابها وكذا وسائل علاجها.

وفي نفس السياق تساءل عضو مجلس الأمة عن شكاوى المرضى وذويهم وبعض المصالح الطبية من رفض المستشفيات الجامعية التحويلات الطبية القادمة من الولايات الأخرى وهو ما قد يعرض المرضى للخطر.

عن الأخطاء الطبية، تحدث السيد سعيد بركات وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات موضحا أن هذه الأخطاء الناجمة عن سهو بشري ما هي إلا استثناءات لا يجب أن تقلل من حجم المجهودات التي يقوم بها غالبية عمال الصحة ومن جهة أخرى يجب البحث في أسباب هذه الأخطاء ومعالجتها عن طريق تكثيف دورات الرسكلة لفائدة عمال القطاع الصحي وكذا تكثيف عمليات التفتيش الفجائية الهادفة إلى ضمان احترام شروط الممارسة الطبية مضيفا أن المواطن الجزائري أصبح اليوم ولحسن الحظ يلجأ للعدالة للإبلاغ عن الأخطاء الطبية وهو ما قد يساهم في مكافحة هذه الظاهرة.

أما عن مشكل التحويلات للعلاج ما بين الولايات فقد أوضح ممثل الحكومة أن برنامج رئيس الجمهورية يدعو إلى تكريس التكفل الطبي الجواري النوعي المتخصص ويتعلق الأمر بجميع التخصصات بما فيها مكافحة السرطان ، جراحة القلب عند الأطفال وما غير ذلك ، وفي هذا الإطار سجل تكثيف شبكة المؤسسات الاستشفائية المتخصصة بشكل يقضي على الفوارق الجغرافية فقد تم إنجاز10 مؤسسات جديدة للأمراض العقلية كما أن 17 مؤسسة جديدة لمكافحة السرطان هي في طور الانجاز.

تحسين الركيزة التقنية لكل المرافق الصحية العمومية عصريا في جميع المجالات كالتصوير الطبي والتحاليل المخبرية، وكذا تدعيم التأطير اذي يعرف منذ سنوات وانعدامه في بعض التخصصات لهذا شرع في العمل بالخدمة المدنية الإجبارية غير أن عدد المتخرجين لا يكفي حاليا لسد الحاجيات الطبية. وفي انتظار إعادة النظر في سياسة التكوين الطبي والشبه الطبي المتخصص قررت الجزائر التعامل مع بعض البعثات الأجنبية– الكفأة– خاصة الكوبية منها وذلك في مجالات صحة الأم والطفل، المسالك البولية، جراحة القلب والسرطان

وقد أضاف السيد الوزير في نفس السياق أن نسبة التحويلات تعرف منحنى تنازلي وذلك بفضل سياسة العمل على الحد من التحويلات غير المبررة وسياسة تزويد المدن والقرى بمرافق وبعثات طبية متخصصة.

كما أشار السيد سعيد بركات إلى النقص الموجود في قطاع التسيير الصحي حيث سيتم في هذا الصدد فتح المدرسة الوطنية للمسيرين في مجال الصحة والتي ستنطلق الدراسة فيها في سبتمبر القادم.

التخلص من النفايات الصحية من أولويات سياسة إصلاح المستشفيات

السيد سدراتي عبد الله عضو مجلس الأمة توجه بسؤال حول خطط التخلص من النفايات الصحية التي ترمى اليوم في الطبيعة بدون أدنى رقابة مما يعرض المواطن للعديد من الأمراض مثل التهاب الكبد الفيروسي بحيث أكد السيد الوزير بان النظافة الاستشفائية هي من أولويات الوزارة وهناك تعليمة وزارية تنص على كافة الجوانب المتعلقة بجميع أنواع النفايات الاستشفائية.

ولقد لاحظت الفرق المختصة هذه السنوات تحسنا في هذا المجال لكن الأمر يستدعي المواصلة فالتنظيم يجبر المؤسسات الاستشفائية الخاصة التي لا تحتوي على محارق على التعاقد مع مؤسسات وطنية تقوم بإتلاف النفايات حسب المعايير المنصوص عليها.

مرسوم جديد قيد التحضير لمنع استعمال الاميونت نهائيا

وفي سؤال للسيد حسين داود نيابة عن السيد بلعباس بلعباس موجه للسيد وزير الصحة ويتعلق بمصنع الاميونت بولاية برج بوعريريج وخطره على صحة العامل والمحيط الكامن في تسببه في مرض السرطان أجاب السيد الوزير بأن مادة الأميونت التي استعملت لخصوصيتها الفيزيائية وثمنها المعقول لديها علاقة مباشرة بظهور مرض سرطان الرئة وحتى الغشاء .

ونظرا لطول مدة ظهور الأمراض الناتجة عن الأميونت في حالة توقف العامل عن النشاط فإن المؤسسة الصحية الأقرب تسترجع ملفات العمال لمتابعة حالتهم الصحية وقد سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ سنة 1980إلى غاية سنة 2006، 236 حالة لمرض مزمن منها 20 حالة مرض سرطان جميعها تم التكفل بها وكإجراء آخر قامت المصالح الوزارية بإصدار قرارات وتنظيمات تحد من استعمال الأميونت مع اسمنت البناء في مصانع برج بوعريريج، مفتاح ومعسكر وأضاف السيد الوزير أن هناك مرسوم قيد الدراسة يمنع في المستقبل استعمال الأميونت نهائيا.

حراوبية يُطمئن: الطلبة الجزائريون يخضعون لذات الشروط الموضوعة من طرف المنظمة الدولية للعلوم والثقافة اليونسكو في مجال معادلة الشهادات الجامعية لما بعد التدرج

أكد السيد رشيد حراوبية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في رد عن سؤال السيد مولاي مبارك بن سي حمو والمتعلق بإلغاء معادلة الشهادات الممنوحة من قبل معهد البحوث والدراسات العربية بمصر، أن الطلبة الجزائريين يخضعون، على غرار نظرائهم الطلبة، لذات الشروط والإجراءات الموضوعة من طرف المنظمة الدولية للعلوم والثقافة اليونسكو في مجال معادلة الشهادات الجامعية لما بعد التدرج.

ويرى وزير التعليم العالي والبحث العلمي أنه لم يتم المساس بالمراكز الوظيفية والمهنية لأي متخرج من هذا المعهد كون مسألة المعادلات تخضع لاتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف بعد فحص الأطراف المعنية، بعمق وبشكل متبادل للمنظومة التعليمية ومواصفات المؤسسات الجامعية المتناظرة

وشروط الالتحاق بها حسب الفروع والتخصصات وطبيعة الشهادة عن طريق العودة إلى المقاييس التي وضعتها اليونسكو.

ويشير الوزير أن معادلة الشهادات الجامعية من درجتي الماجستير والدكتورة، بما يعادلها من الشهادات الوطنية، لا تعد مسألة آلية ولا يتم معالجتها بقرار جماعي، بل ترتبط، في الأصل، بمدى الحفاظ على مصداقية الحفاظ على الدرجات العلمية والشهادات الأكاديمية الوطنية التي تخضع حسب الوزير إلى الدراسة.

وأفاد أن الراغب في طلب شهادة المعادلة عليه إيداع ملف كامل لدى المصالح المعنية في الوزارة في انتظار دراسته بشكل دقيق من طرف لجنة علمية تضم أساتذة باحثين في ذات التخصص وتحديد بعد ذلك الموافقة.

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بمرحلة ما بعد التدرج، ذكر السيد حراوبية انه يتم، سنويا، فتح نحو 65 ألف منصب تكوين، بالإضافة إلى عدد آخر من الطلبة الذين يتم قبولهم في مدارس الدكتوراه.

السكن والعمران : السكن الإيجاري، الريفي والأقطاب الجامعية...

أما في قطاع السكن والعمران فقد تقدم السيد محمد حماني بسؤال للسيد نور الدين موسى وزير السكن والعمران يتعلق بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي ونوعية السكن الاجتماعي الايجاري الذي استفادت منه الولاية والذي لم تحترم فيه الشركة المنجزة معايير البناء الضرورية فصرح السيد الوزير بان وزارته قد أخطرت ديوان الترقية والتسيير العقاري للولاية التي أصدرت تقريرا في هذا الشأن وقد كشف هذا الأخير عن نقائص في بناء السكنات وهو أمر راجع حسب الخبراء إلى نقص خبرة الحرفيين الذين تولو انجازها ومؤكدا "أن السلطات العمومية ستقوم بكل ما بوسعها لتهيئة الحضيرة العقارية آخذة بعين الاعتبار الطابع الجمالي للمنطقة وكذلك معايير النوعية"

كما أجاب وزير السكن والعمران السيد نور الدين موسى عن سؤال السيد محمد خوجة نيابة عن السيد عبد الله بن التومي المتعلق بالسكن الريفي وآفاق دعمه وترقيته

حيث أكد السيد الوزير بان 50 بالمائة من حصة المليون سكن التي تضمنها برنامج الحكومة تدخل في إطار المخطط الخماسي المقبل ستخصص لانجاز السكن الريفي مؤكدا أن هذا يدخل في إطار المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية بغية تحسين النمط المعيشي لسكان هذه المناطق ومكافحة ظاهرة النزوح الريفي

السيد احمد بابا عضو مجلس الأمة طرح سؤالا على السيد وزير السكن والعمران نيابة عن السيد بلعباس بلعباس حول الكيفية التي تختار بها مواقع المنشئات العمومية بحيث توجد أغلبها بالمدن مما يزيد من مشكل الازدحام خاصة عندما يتعلق الأمر بالأقطاب الجامعية صرح السيد الوزير بأن قرار اختيار هاته المواقع يتم على أساس عدة معايير هي :

1–الاحتياجات العمومية

2–توفر العقار القابل للتعمير

3–المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والقانون 90/29 المؤرخ في 13 ديسمبر1991 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يقسم المناطق إلى ثلاث قطاعات:

أ–قطاعات مبرمجة للتعمير في 10 سنوات

ب– قطاعات التعمير المستقبلية على مدى 20 سنة

ج–القطاعات غير قابلة للتعمير

أرجع مشكلة الرياضة الجزائرية إلى سوء التسيير

جيار يؤكد حرص الدولة على تدعيم القطاع

المنشآت الرياضية.. النقص والجهد المبذول

من جانب آخر، أبرز وزير الشباب والرياضة، السيد الهاشمي جيار، الأهمية الكبرى التي تليها الدولة لتدعيم قطاع الشباب والرياضة بالمنشآت الرياضية الكفيلة بالاستجابة لتطلعات شريحة الشباب.

ففي رده على سؤال السيد عبد القادر بوقرة نيابة عن السيد رشيد عساس والمتعلق بافتقار الجزائر للمنشآت الرياضية العصرية التي تؤهلها للتقدم لاستضافة منافسات قارية ودولية أوضح السيد جيار الذي لم ينكر أن القطاع لا يزال يحتاج إلى التدعيم أن الجزائر تدعمت منذ الاستقلال ب 1520 منشأة رياضية موزعة عبر كافة التراب الوطني.

وأرجع السيد جيار عزوف الجزائر في السنوات الأخيرة عن تنظيم تظاهرات رياضية كبرى إلى غياب النتائج أكثر منه إلى افتقارها للمنشآت باعتبار انه في الوقت الحالي تحتل الجزائر مرتبة متقدمة على المستوى الإفريقي من حيث عدد ونوعية المنشآت وبالمقابل تبقى النتائج المحققة من قبل رياضيينا بعيدة كل البعد عن الطموحات.

وأوضح السيد جيار أنه رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة للاستجابة لمتطلبات هذا القطاع الحيوي بدليل تخصيصها له لمبلغ 20 مليار دينار في العشرية الأخيرة فانه من الصعب تحقيق هذا الهدف باعتبار انه كلما زاد عدد المنشاءات زاد معه الطلب الأمر الذي يؤثر على الحضيرة الرياضية ويجعلها عاجزة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وأكد السيد جيار أن قطاع الرياضة استحوذ على أهمية كبيرة في برامج الحكومة خاصة في العشرية الأخيرة مع إعطاء الأهمية الكبرى لمشاريع المركبات الكبرى عبر مختلف ولايات الوطن.

وبالمناسبة ذكر المتحدث أن القطاع تدعم بثلاثة مراكز لتكوين المواهب الشابة في كرة القدم بكل من سطيف وبسكرة وسيدي بلعباس بالإضافة إلى إعادة تأهيل مركب سراياداي بعنابة وبمركز تجمع رياضة النخبة بالسويدانية بالإضافة إلى إجراء دراسة خاصة بإنشاء عشرة مراكز خاصة برياضة النخبة بولايات أخرى.

وخلص السيد جيار في إجابته أنه من أجل الارتقاء بالرياضة الوطنية يتعين علينا العودة إلى الاهتمام أكثر بالتكوين وبالرياضة المدرسية والجوارية وقبل هذا تبني سياسة التسيير المحكم.

وراهن السيد الهاشمي جيار، وزير الشباب والرياضة، خلال رده على سؤال السيد ناصر بوداش نيابة عن السيد عبد الله بن التومي والمتعلق بالوضعية الحالية للاتحادية الجزائرية لكرة القدم التي تواصل مجهوداتها لإعادة الكرة الجزائرية إلى الواجهة ولا تدخر أي جهد من أجل بعث الرياضة الشعبية، على المخطط الرياضي الوطني الذي يمتد إلى غاية 2025 بهدف إدماج نحو 4 ملايين شاب في الحركة الرياضية حيث اغتنم الفرصة ليدعو جميع الأطراف الفاعلة والمتعاملين عبر مختلف القطاعات لكسب هذا الرهان، وأفاد أن وزارته عكفت على إعداد إستراتيجية للنهوض بالتكوين والرياضة المدرسية حيث تحدث، في سياق متصل، عن التنسيق مع وزارة التربية لتحضير الدخول المدرسي المقبل لأنه يرى ضرورة عدم التخلي عن رياضة النخبة وإعادة الاعتبار لها.

ووقف الوزير على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لقطاع الشباب والرياضة، خاصة عن طريق دعم المنشآت الرياضية وتوفيرها بهدف الاستجابة لتطلعات الشباب حيث تم تسخير نحو 20 مليار دينار خلال العشرية الفارطة لقطاع الشباب والرياضة.

عقد مجلس الأمة صباح يوم الخميس 02 جويلية 2009, جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت لطرح مجموعة من الأسئلة الشفوية على أعضاء من الحكومة. وقد حضر هذه الجلسة السادة وزراء: المالية، المجاهدين، الفلاحة والتنمية الريفية، التعليم العالي والبحث العلمي، التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، الصيد البحري والموارد الصيدية، العلاقات مع البرلمان.

كل الظروف متوفرة لتنفيذ النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بإجراء معاينة حق الملكية العقارية

أكد السيد كريم جودي، وزير المالية، خلال رده على سؤال السيد محند آكلي سمودي والمتعلق بمدى توفر على المدى القريب للإمكانيات المادية والبشرية واللوجستيكية اللازمة لتدعيم المديريات المحافظة العقارية حتى تكون لها القدرة على تطبيق النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بإجراء معاينة حق الملكية العقارية بشكل جيد، أن الوزارة شرعت قبل بداية العمل بها في توفير الإمكانيات الضرورية.

وأفاد وزير المالية أنه قد تم تكوين أربع مائة وثمانين عون محقق عقاري أي بمعدل عشر عون لكل ولاية تم تعيين أغلبهم عن طريق التوظيف كما تم خلال سنة 2009 توظيف مائة وخمس وستون مفتش رئيسي هم حاليا في طور التكوين على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب في قليعة وسيخضع الجزء الأكبر منهم لحاجيات تطبيق الإجراءات الجديدة.

وفيما يتعلق بالإمكانيات المادية، أوضح السيد كريم جودي، أن قد تم شراء مخطط الإعلام الآلي خاص بالعملية قبل الشروع فيها، وقد وزعت على المديريات الولائية للحفظ العقاري. كما قد تم وضع وتطوير المعالجات الإعلامية للتكفل آليا بالعملية. ولتسهيل التنقل الميداني أضاف الوزير أنه برمج عملية شراء مائة سيارة وسيتم الإعلان عن مناقصتها في الآجال القريبة.

وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي، أقر وزير المالية أنه قد تم إعطاء التعليمات للمديرين الولائيين للحفظ العقاري لتنصيب الفرق الخاصة قبل الانطلاق بالعمل وهذا ريثما يتم التكفل بهذا في إطار انشغال في إعادة تنظيم مديريات الولائية لحفظ العقاري. وبالفعل فقد شرعت هذه الفرق في عملها إلى جانب توفير وثائق تنظيمية اللازمة.

تحدث المسؤول الأول عن قطاع المالية، السيد كريم جودي، خلال رده على سؤال السيد محمد خوجة نيابة عن السيد بلعباس بلعباس عن إمكانية تسجيل غلاف مالي إجمالي باسم الولاية أو الوالي ليكون له للمجلس الشعبي الولائي السلطة التقديرية في تحديد جدوة وعناوين المشاريع عن الدور المخول للوالي مع التنسيق مع وزارة المالية لخدمة التنمية المنشودة.

وذكر وزير المالية أن الوالي يقوم بدور هام في إنجاز برامج التجهيز العمومي ويسمح له القانون بتنفيذ برامج التجهيز العمومي الغير ممركز طبق لقانون المحاسبات العمومية. وقال أن الوالي يقوم بتسيير البرامج المحلية للتنمية وبرامج القطاع الغير ممركز ومخطط البلدي للتنمية بطريقة نفسها التي يقوم بها الوزير بالنسبة للقطاع الممركز واعتمادات دفع طبقا لتنظيم جاري به العمل خاصة المرسوم التنفيذي الصادر عام 1998 والمتعلق بنفقات التجهيز العمومي للدولة. وأضاف الوزير أن الوالي يقترح سنويا برامج محلية للتنمية ويشارك الوزارة في تحكيم مقترحات الميزانية التي تنظمها سنويا وزارة المالية قبل تحكيم الحكومة

وبخصوص برنامج القطاع الغير ممركز، أشار نفس المتحدث أنه يسجل لفائدة الوالي برخصته برنامج محددا حسب القطاع الفرعي ومداونة يبلغها له وزير المالية. ويتم تنفيذ مقرر البرنامج بمقرر الوالي الذي يملك سلطة تأجيل وإلغاء وتعديل وإقفال عمليات المقرر ضمن المقرر البرنامج وذلك في حدود رخصة برنامج القطاع الفرعي والمضمون المادي للبرنامج. تحال اعتمادات الدفع إلى الوالي حسب القطاع الفرعي ويقوم هذا الأخير طبقا للإجراءات التشريعية المعمول بها بإنجاز عمليات على ميزانيته. يسطر الولات في حدود اهتمام الدفع مبالغ لهم تخويلها من قطاع فرعي إلى آخر ضمن نفس القطاع وفي عنوان مخطط البلديات التنمية فإن برنامج التجهيز العمومي متعلق بمخطط البلديات للتنمية يكون محل رص برنامج إجمالية حسب كل ولاية يبلغها وزير المالية للولاة بعد مشاورة مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

وأضاف وزير المالية في شرحه أن عملية تجهيز خاصة بمخطط البلدية للتنمية يحولها الوالي بشكل تنظيمي إلى المجلس الشعبي لتنفيذها ويتم الدفع لمخطط التنمية البلدي إلى الولاة إجماليا عن طريق مقرر يصدرها وزير المالية يقوم الولاة بعد استشارة المصالح المؤهلة للولاة بتوزيع الاعتمادات حسب الأبواب والبلديات.

وزير المجاهدين يؤكد: الحكومة لم تهمل المتاحف التاريخـــــية

أكد السيد محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين، خلال رده عن سؤال السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة، المتعلق بالاهتمام بمتحف المجاهد وعدم الاهتمام بالقدر اللازم بالمناسبات الوطنية التي أصبحت تقتصر على مشاركة المسؤولين والرسميين، أن الوزارة تولي الموضوع الأهمية الكبرى خير دليل على ذلك ما أنجز من هياكل متحفية في السنوات الأخيرة أكبر من مجموع ما تم إنجازه طول العقود السابقة.

مشيرا إلى العديد من المتاحف التي أنشئت أو رممت أو دعمت أو وسعت في جميع ولايات الوطن وهي الانجازات الهيكلية والمنشآت التي رافقتها عملية موازية لتوفير الإطار الإداري والتسيير لهذه المتاحف وعمليات واسعة لتوفير المادة المتحفية ودراستها وتنظيمها وتوفير مناهج استغلالها والاستفادة منها.

ونظرا إلى أن العلاقة التي تجمع المواطن الجزائري بالمتاحف لا ترقى للمستوى الذي يفترض، أقر الوزير أنه خصص جانب من الجهد لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لتثمينها وعودة الروح إليها وزرع الرغبة للإطلاع على محتوياتها لدى الناشئة على وجه الخصوص لربطها وجدانيا بالموروث الوطني الذي تزخر به وخاصة ما له علاقة بالمقاومة الوطنية والكفاح المجيد.

وباعتبار المتاحف وسيلة الاتصال بين الماضي والحاضر وأنها الملاذ الآمن لكل الأشياء المتحفية فيها تصان وتعرض ويستفاد منها فقد وضعت الوزارة في الاعتبار تسخير الوسائط الحديثة كالأقراص المضغوطة للتشويق والتحفيز على الإقبال مزودة بكميات كبيرة من الكتب والإصدارات والأشرطة التي أنجزتها الوزارة وبعناوين مختلفة تغطي مختلف المراحل التاريخية التي عاشتها الجزائر.

وعلى صعيد الهياكل ذكر وزير المجاهدين أن وزارته خصصت ميزانية تقدر بأكثر من مليار وأربع مائة وأربع وثمانين مليون دينار جزائري حتى سنة 2009 في إطار ترميم هياكلها الداخلية والخارجية.

وصرح السيد محمد الشريف عباس، أن الميزانية السالفة الذكر استعملت لبناء أربع عشرة مقرا جديدا وإعادة تهيئة وترميم ستة مقرات إضافة إلى اقتناء ثلاثة مقرات أخرى يضاف لها تجديد ثمان وثلاثين مديرية ولائية.

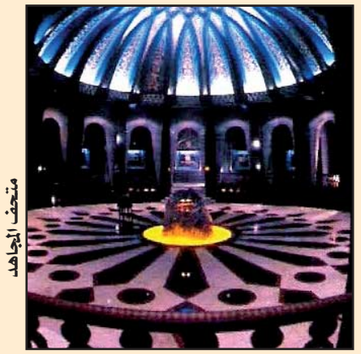

متحف المجاهد

وأشار وزير المجاهدين بأن وزارته قامت منذ أيام قليلة باتخاذ إجراءات إدارية للتنسيق مع الجهات المعنية بإصدار نصوص متعلقة بالتنظيم الداخلي للمتاحف بما يتلاءم مع المستجدات ويستجيب لمتطلعات البلد في رفع مستوى المتاحف والاستفادة أيضا من تجارب الدول التي لها تقاليد ودراية أكثر في ممارسة العمل المتحفي.

تمويل برنامج المشاريع الجـــــوارية للتنمية الريفية المندمجة متوفر

ردا على سؤال من السيد أحمد زيان خوجة نيابة عن السيد لزهاري بوزيد حول مشكل تمويل برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أكد السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة لا يجب أن ينظر إليه كآلية تمويل جديدة تضاف لآليات القطاعية الأخرى بل هو مقاربة يراد منها التقريب من سكان الأرياف بصفة تكاملية ومندمجة مع الآليات القطاعية لدعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذلك الخدمات العمومية.

هذا إلى جانب البحث على أكثر نجاعة في استعمال الأموال المرصودة مع وضع الأسس والمقاربات للتفاعل ما بينها لفائدة سكان الأرياف ولتنمية الأقاليم المنسجمة وكذلك تعزيز العمل الإقليمي بدءا من الأسفل إلى الأعلى بمشاركة المنتخبين والحاملين للمشاريع والمجتمع المدني والبحث عن تنمية مستدامة في إطار تشاركي وفعال.

وأضاف الوزير أن كل الإجراءات التي اتخذت تهدف إلى تقليص المسافات ما بين كل الفاعلين وتقوية قدرات الإصغاء والتكامل ما بين البرامج والعمليات والتعاضد ما بين الأموال العمومية والخاصة بفضل عمل جواري شفاف.

وهنا تكمن أهمية الخلايا للتنشيط الريفي البلدي التي تجسد فضاءات جوارية للإصغاء وجمع ودراسة الآراء لبلورة المشاريع الفردية والجماعية وإدماجها في مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة.

وقال السيد رشيد بن عيسى، أن عدد الميسيرين في خلايا التنشيط الريفي والمهنيين يفوت ألف ميسر على مستوى ألف بلدية تخول لهم ليس فقط مهمة جمع انشغالات المواطنين والمسؤولين المحليين بل مهمتهم تكمن في صياغة المشاريع التنمية المندمجة من أجل الوصول إلى عصرنة وتهيئة القصور والقرى وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأقاليم الريفية والجماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي.

وفي نفس السياق، أضاف وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أن لجان الدائرة والولاية مهمتها هي تأكيد وتكميل المشاريع المندمجة المصاغة والمقترحة من قبل خلايا التنشيط الريفي البلدي والموافقة على إنطلاق في تجسيدها وإذا اقتضى الأمر تسجيلها في القوانين المالية المقبلة.

وأوضح ذات المتحدث أنه ولتفعيل كل المقاربات السايقة الذكر وتسهيل تطبيقها اتخذت عدة قرارات منها فتح خط مالي لتمويل المندمج إضافة إلى ميزانيات البلديات والولاية وتلك المجندة من خلال آليات معتمدة لمرافقة التنمية.

وكشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن وزارته قامت بعمل جبارا في تعزيز القدرات البشرية المحلية مستنجدين في ذلك بالجامعات والجماعات المحلية والمجتمع المدني، حيث تم تسجيل أكثر من عشرين ألف منخرط في خلايا التنشيط الريفي استفادوا من تكوين، بالإضافة إلى البرنامج المسطر من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتمثل في ندوات لفائدة رؤساء البلديات ورؤساء الدوائر.

وأفاد السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أنه ومنذ نهاية جوان 2008 عينت هياكل المديرية العامة للغابات المتواجدة عبر كل ولايات الوطن لتولي تنشيط بعض برامج التجديد الريفي بتضافر جهود باقي المؤسسات الأخرى للقطاع المعنية بالتنمية الريفية وذلك من خلال استعمال صناديق الدعم الخاصة بالتنمية الريفية ومكافحة التصحر واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

وأضاف الوزير أن مساهمة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل البرنامج الثانوي تبلغ ستين مليار دينار، يضاف إليها مساهمات القطاعات الأخرى، وتعد سنة 2009 سنة تعميم الدعم الريفي من خلال المصادقة على عقود النجاعة التي تسجل أكثر من 1900 مشروع جواري للتنمية الريفية.

ونوه الوزير، في نفس السياق، بالقرار الرئاسي الذي اتخذه السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم 28 فبراير 2009، والذي خص قطاع الفلاحة ب 200 مليار دينار جزائري الأمر الذي سيلعب دورا جوهريا في حل معضلة تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز سيتواصل وبنجاعة أكبر..

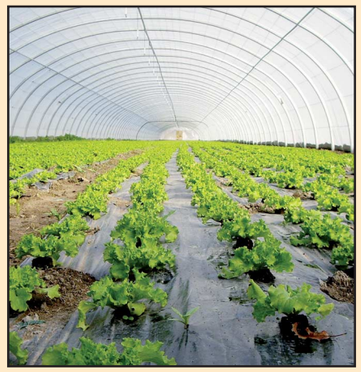

وفي نفس القطاع طرح السيد أحمد بابا سؤالا حول أسباب توقف مشروع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؟ وهي المساحات المبرمجة للاستصلاح ؟وما هي المساحات التي استصلحت إلى يومنا هذا وقد أجاب السيد الوزير بأن هذا المشروع الذي انطلق في أواخر التسعينيات كان الهدف منه هو مشاركة سكان الأرياف في استصلاح الأراضي بدعم من الدولة وهذا ما تم بالفعل بحيث تم استصلاح أكثر من 500 ألف هكتار وبسبب بعض العوامل نجحت هذه العملية في مناطق وفشلت في أخرى ولهذا كان يجب إعادة تقييم هذا المشروع بغية تحقيق استصلاح دائم ونافع بمشاركة جميع الأطراف.بحيث يتم التفكير حاليا في إنشاء مؤسسة هندسة الريف وذلك لتهيئة الأقاليم القابلة للاستصلاح فالإرادة حسب السيد الوزير هي تجهيز كل الآليات لنجاح استصلاح الأراضي بصفة عقلانية ودائمة.

في هذا الإطار أضاف ممثل الحكومة أنه وابتداء من السنة القادمة سينطلق في برنامج جديد لاستصلاح الأراضي البور في وقت أصبح فيه الأمن الغذائي قضية وطنية..

تدابير للحد من العنف في الجامعة...

ظاهرة العنف في الحرم الجامعي كان محور السؤال الذي تقدم به السيد عبد الله بن تومي والذي قرأه السيد نور الدين بلعرج إلى السيد رشيد حراوبية وزير التعليم العالي والبحث العلمي متناولا عامل نقص أعوان الأمن وانعدام الخبرة لدى الموجودين منهم.

فأجاب السيد الوزير موضحا أن هذه الظاهرة هي مسألة بالغة التعقيد ومتعددة الدوافع وتحدث في مجتمعات أكثر تقدما مستدركا أن العناية بالحرم الجامعي وصيانته وإبعاده عن مظاهر التطرف والعنف هي أهداف ما فتئت الأسرة الجامعية تسعى لتكريسها وجعل الحرم الجامعي فضاءا للتشاور.

وحرصا على ضمان العمل والدراسة قررت الوزارة الوصية اتخاذ عدد من التدابير في مجال سير الخدمات الجامعية وفي مجال تعزيز وظائف الحراسة في الجامعة منها :

– ترقية العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب في إطار الاحترام المتبادل ،
– تطوير تسيير الشؤون البيداغوجية للطلبة ،
– تفعيل فضاءات الوساطة والتشاور ،
– تحسين آداء اللجان البيداغوجية للجامعة ،
– تفعيل دور لجان الأحياء الجامعية ،
– تعزيز التدابير الردعية من خلال تفعيل دور مجالس التأديب ،
– تفعيل النشاطات الثقافية داخل الجامعة ،
– تعزيز الأخلاقيات الجامعية من خلال تنصيب مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية ،
– تعزيز الفرق المكلفة بالإشراف والأمن من خلال الاستفادة من خبرة وخدمات المؤسسات المتخصصة .

الجزائر البيضاء مشروع واعد للشباب

السيد جمال ولد عباس ، وزير التضامن والأسرة والجالية الجزائرية في الخارج أجاب على سؤال السيد عبد الله بن التومي حول مدى تحقيق مشروع الجزائر البيضاء الذي انطلق سنة 2005 موضحا أن هذا المشروع تم إطلاقه بهدف ترسيخ النظافة والأمن في الجزائر وكذا تشغيل عدد كبير من الشباب بعد توجيهات من السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية خلال واحدة من خرجاته الميدانية وفي هذا الإطار فقد تم على المستوى الوطني فتح 5925 ورشة بمعدل 10 عمال لكل ورشة وهو ما يمثل 59250 منصب عمل دائم على مدى أربع سنوات.

ومنذ سنتين تقريبا انطلقت حوالي 604 ورشة بغلاف مالي يقدر بـ 4 ملايير دينار.

وفي نفس السياق دعا السيد الوزير المواطنين

إلى دعم هذا المشروع بمحافظتهم على ما قد أنجز اليوم بغرض استمرار هذه العملية.

الصيد القاري وتحقيق الإكتفاء من أهداف السياسة الجديدة للصيد

البحرية .فإن الجزائر وعن طريق عدة مخططات توجيهية أهمها مخطط 17 أكتوبر لسنة 2007 الذي أوضح القدرات المائية لتربية الأسماك والتي يمكن تثمينها حيث قدرها بـ 100 الف هكتار. وبناءا على ذلك تم إنجاز125 مركز صيد قاري على امتداد 40 ولاية كما وضع مؤخرا حجر أساس لبناء محطة للصيد القاري. وبناءا على القانون 01/11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية الأسماك ولاسيما المادة 38 منه التي توصي بتثمين المواقع المائية القارية وتحسين مخزونات الفحول من خلال سياسة الإزراع وهو ما تم فعلا سنة 2006 حيث سمحت السياسة المنتهجة من طرح 3 ملايين بلعوط من سمك الشبوط وتم هذه السنة إنجاز مركز لرعايته لوقف استيراده تدريجيا.

وفي ما يخص الطلب على الاستثمار في هذا المجال فقد تلقت الجهات المعنية 53 طلبا تم قبول 47 طلبا منها كما أن التراخيص الممنوحة مقننة بمرسوم تنفيذي صدر سنة 2008 بنص على منح الترخيص مقابل أتاوة يدفعها المستغلون.

أما في قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية فقد طرح السيد بوزيد لزهاري على لسان السيد عاشور عموري سؤالا للسيد اسماعيل ميمون مسؤول القطاع عن عملية تربية الأسماك بالسدود؟ ومدى الاقبال على العملية وعن التنسيق بين الوزارتين المعنيتين بهذا المشروع.

فأجاب السيد الوزير بأنه في ظل توصيات منظمة التغذية العالمية بتشجيع الصيد القاري بغرض المحافظة على الثروة السمكية

القانون المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها

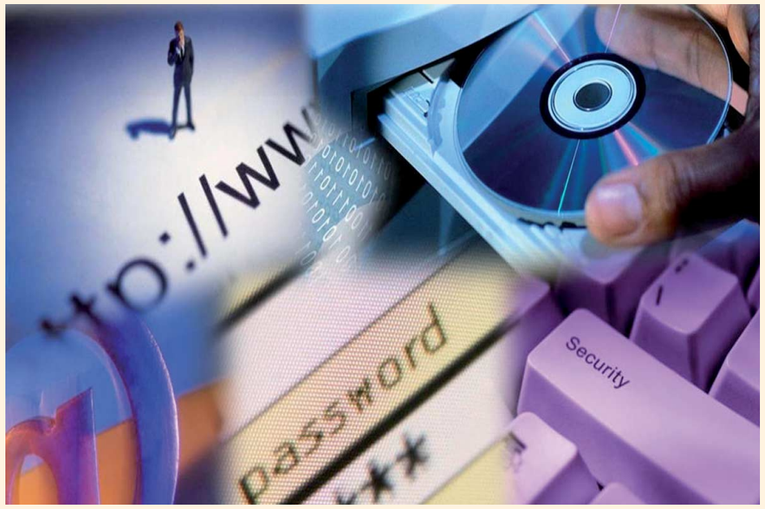

في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة يوم الثلاثاء 07 جويلية 2009 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام ممثلا للحكومة درس أعضاء مجلس الأمة وناقشوا فيها نص القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

وقد استمع أعضاء مجلس الأمة خلال هذه الجلسة للعرض الذي قدمه السيد بلعيز والذي تطرق من خلاله إلى الأهداف من إصدار هذا القانون لاسيما منها التطور الكبير وغير المسبوق الذي يعرفه العالم في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاعتماد الكبير على الابتكارات الالكترونية والمعلوماتية الجديدة من طرف أشخاص طبيعيين واعتباريين.

وقد أوضح السيد الوزير أن هذا النص قد جاء مكملا لما أصدرته الجزائر من قوانين في هذا المجال كتعديل قانون العقوبات لسنة 2004 .

هذا القانون الذي يهدف إلى تكريس إطار قانوني أكثر ملائمة وانسجاما مع خصوصية وخطورة الجريمة الافتراضية إذ يجمع بين القواعد الإجرائية المكملة لقانون الإجراءات الجزائية من جهة والقواعد الوقائية التي تسمح بالرصد المبكر للإعتداءات المحتملة وقد أخذ بعين الاعتبار خلال إعداد القانون التوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذا التجانس مع النصوص التشريعية الوطنية.

أعضاء مجاس الأمة يناقشون

بعد سماعهم لتلاوة التقرير التمهيدي من قبل مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية دار نقاش ثري بين أعضاء مجلس الأمة طرحوا من خلاله جملة من التساؤلات والانشغالات أجاب عنها السيد الطيب بلعيز في الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الأربعاء 08 جويلية 2009 كما يلي :

فيما يخص الانشغال المثار حول تشعب الشبكة المعلوماتية والتطور الحاصل فيها على المستوى الدولي والوطني وضرورة مواكبة النصوص التشريعية وكذا الهيئة الوطنية الواردة في المادة 13 من هذا النص لهذا التطور، فرد ممثل الحكومة بأن هذا الإنشغال حقيقي ويتم التكفل به حاليا، حيث سيتم العمل على جعل النصوص والوسائل الموضوعة تحت تصرف هذه الهيئة في مستوى هذه التطورات، إضافة على انه لا يمكن لأي نص قانوني مهما بلغ مستواه أن يلم بكل جوانب أي موضوع يعالجه.

وعن التساؤل بشان الاختصاص الإقليمي وإسناده للنائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر رد السيد الطيب بلعيز بأن هذا الموضوع يتعلق أصلا بمعالجة جرائم متطورة وعابرة للحدود وفي الفضاء الخارجي وأن جعل النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر صاحب الاختصاص راجع إلى خطورة وتشعب هذه القضايا علما أن هذا الاختصاص يتعلق فقط بالجرائم الواردة في الفقرة (أ) من المادة 4 من هذا القانون والمتعلقة بالأفعال الموصوفة بجرائم إرهابية، إضافة إلى أن هذا الاختصاص الإقليمي مرتبط بالهيئة الوطنية الواردة في المادة 13 المكلفة بتنسيق وتنشيط عمليات الوقاية من الإجرام المتصل بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

السيد ممثل الحكومة أضاف في الأخير بان الهيئة الوطنية تختص أيضا بمساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية، ومدها بالمعلومات التي نطلبها إضافة توليها تبادل المعلومات مع نظيرتها في الدول الخارجية، مضيفا أن هذا النص يعتبر نصا حديثا في منظومتنا التشريعية، ومن وضع خبراء من مختلف مصالح الدولة وهو يتطور بطبيعة الحال بتطور هذا الميدان، أي ميدان تكنلوجيات الاتصال والمعلومات.

وبعد تلاوة التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة المختصة صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون .

توصيات اللجنة

–القيام بعملية توعوية وتحسيسية بخطورة الجرائم الالكترونية وآثارها الوخيمة على الأمن والاقتصاد الوطنيين.

–إنشاء جهاز خاص لتتبع ورصد وملاحقة متعمدي ارتكاب الجرائم الالكترونية، وتأمين الخدمات الخاصة بتكنولوجية المعلومات والاتصالات لمكافحة الجريمة الالكترونية وتكثيف التعاون المشترك في هذا المجال.

السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية إلى تركيا

قام السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الخميس 25 جوان 2009 بزيارة رسمية لتركيا على رأس وفد هام من أعضاء المجلس دامت أربعة أيام بدعوة من السيد كوكسال توبتان، رئيس المجلس الوطني الكبير التركي .
وقد كان تعزيز التعاون البرلماني الجزائري التركي دعماً للعلاقات التقليدية بين البلدين و التي تجعل من تركيا شريكا مميزاً للجزائر خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية من أولويات الزيارة .

ففي يوم الخميس 25 جوان 2009 بمقر الجمعية البرلمانية الكبرى بتركيا محادثات رسمية بين وفد من أعضاء مجلس الأمة بقيادة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس و الوفد البرلماني للمجلس الوطني الكبير التركي برئاسة السيد كوكسال توبتان رئيس المجلس. وتم التطرق في هذا اللقاء إلى العلاقات النموذجية بين البلدين المبنية على أسس تاريخية و التركيز أيضا على ضرورة الارتقاء بالعلاقات البرلمانية إلى مستوى العلاقات الثنائية في شتى المجالات الاقتصادية ، التجارية والثقافية تماشيا مع أهداف معاهدة الصداقة والتعاون القائمة بين الجزائر وتركيا والتي قرّر المجلس الوطني الكبير التركي إدراجها في جدول أعمال دورته الحالية والمصادقة عليها بمناسبة هذه الزيارة.

ودائما في المجال الاقتصادي تمت الإشارة إلى أن الجزائر شرعت في إنجاز مخطط تنموي طموح يمكن لرجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين الأتراك أن يلعبوا دورا في إنجاز وتحقيق هذا المخطط.

وفي المجال السياسي تمت الإشادة بدور البلدين كل في منطقته لإحلال السلم والأمن والاستقرار في العالم.

كما كانت لرئيس مجلس الأمة خلال اليوم الأول من زيارته الرسمية لتركيا لقاء مع أعضاء لجنة الخارجية للمجلس الوطني التركي ورئيس المحكمة الدستورية التركية.

السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة مع عدد من المتعاملين الأقتصاديين ورجال الأعمال الأتراك

التقى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم السبت 27 جوان 2009 بإسطنبول و في إطار زيارته الرسمية إلى تركيا ، حيث دار الحديث بالخصوص حول فرص الاستثمار والآفاق التي توفرها مشاريع التنمية في الجزائر لإقامة شراكة اقتصادية بين البلدين خاصة في مجالات البناء والأشغال العمومية الكبرى تجسيدا لمعاهدة الصداقة والتعاون التي وبمناسبة زيارة وفد مجلس الأمة إلى تركيا برمجها البرلمان التركي وصادق عليها يوم الجمعة 26 جوان 2009.

كما كانت لرئيس مجلس الأمة والوفد المرافق له أيضا لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة في محافظة إسطنبول وذلك بمقر القنصلية العامة الجزائرية بإسطنبول. اللقاء الذي حضره سفير الجزائر بتركيا كان فرصة لإبلاغ الجالية الجزائرية بالتطورات التي تعيشها الجزائر والآفاق الواعدة للتنمية والتي تهدف إلى توفير المزيد من الرخاء والاستقرار والأمن للمواطن الجزائري.

اجتماع لجنة السلام وحل النزاعات التابعة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة علي برشيش، فريد هباز ومحمد حماني، في اجتماع لجنة السلام وحل النزاعات التابعة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي المنعقدة يومي 02 و03 مارس 2009 بالعاصمة البورندية بوجمبورة .

للعلم فإن هذا الاجتماع هو الثاني للجنة، حيث عقدت اجتماعها الأول في شهر ديسمبر 2007.

اجتماع برلماني : من أجل تنمية متساوية لمجتمع المعلوماتية في إفريقيا

شارك عضو مجلس الأمة السيد علي برشيش في الاجتماع البرلماني المنعقد يومي 04 و05 مارس 2009 بالعاصمة الرواندية " كيقالي"، حول موضوع " من أجل تنمية متساوية لمجتمع المعلوماتية في إفريقيا – دور البرلمانيين– ".

وقد هدف المشاركون في هذا الاجتماع إلى تعزيز دور المعلوماتية في تحسين المسار الديمقراطي ومشاركة فعالة للمواطنين في آليات اتخاذ القرار والشفافية في أداء النشاط الحكومي.

المؤتمر الخامس عشر للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيدان رشيد معلم، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية وعبد القادر كمون، رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني في فعاليات المؤتمر الخامس عشر للإتحاد البرلماني العربي المنعقد خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 مارس 2009 بمسقط (سلطنة عمان) .

تناول المشاركون إضافة إلى القضايا النظامية المتمثلة في تقرير رئيس اللجنة التنفيذية وتقرير الأمين العام للإتحاد وخطة عمل الإتحاد لعام 2009، إلى جانب المواضيع التالية:

– الوضع العربي الراهن
– دور البرلمانيين العرب في حل الخلافات العربية – العربية
– استعادة التضامن العربي
– التنمية البشرية في ظروف العولمة والأزمة المالية العالمية.

اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
الماء رهان إستراتيجي في الحوض المتوسطي

شارك السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج في اجتماع لجنة البيئة ، الفلاحة والمسائل الترابية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا APCE، المنعقد بباريس فرنسا يوم 09 مارس 2009. وقد تطرق المشاركون لموضوع الماء كرهان إستراتيجي في الحوض المتوسطي.

للتذكير فإن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات ونشاطات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا..

مستقبل العلاقات بين الجزائر ومجلس أوروبا

شارك السيد رشيد بوغربال، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، في اجتماع اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا APCE، المنعقد يوم 16 مارس 2009 بباريس (فرنسا).

تبادل المشاركون من الدول المغاربية الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس) والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الآراء حول جملة من المواضيع أهمها:

– رؤية البرلمانيين الجزائريين حول مستقبل العلاقات بين الجزائر ومجلس أوروبا.
– مجالات التعاون
– تقديم الاقتراحات الممكنة لإغناء أشغال اللجنة، بهدف تطوير العلاقات بين الجزائر وهذه المنظمة الجهوية.

اجتماع المرحلة الثانية من الدورة العادية للعام 2009

شارك السيدان أزرار محمد وبن عميروش بلقاسم، عضوا مجلس الأمة في اجتماع المرحلة الثانية من الدورة العادية للعام 9002 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنعقد خلال الفترة الممتدة من 72 إلى 03 أفريل 9002 بستراسبورغ (فرنسا).

تطرق المجتمعون إلى جملة من المواضيع أهمها:

– حماية حقوق الإنسان في حالة الطوارئ (لجنة القضايا التشريعية وحقوق الإنسان)
– تمويل الإعلام الإذاعي التابعة للمصالح العمومية (لجنة الثقافة، العلوم، والتربية)
– التصدي إلى كل أنواع الاعتداءات على الأشخاص المتعلقة بالجنس وباختطاف النساء والفتيات (لجنة مساواة الفرص بين النساء والرجال)
– الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب بين جورجيا وروسيا (لجنة الهجرة، اللاجئين والسكان)
– النساء في السجون (لجنة القضايا الاجتماعية، الصحة والعائلة)

للعلم فقد تزامنت هذه الدورة مع الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ 06 لتأسيس مجلس أوروبا.

اجتماع المرحلة الثالثة من الدورة العادية للعام 2009

شارك وفد برلماني مشترك من الغرفتين في إجتماع المرحلة الثالثة من الدورة العادية 2009 للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا ما بين 22 و26 جوان 2009 تكون من السادة :

– برشيش علي ، عضو مجلس الأمة رئيس الوفد
– محند أكلي بن يونس، عضو مجلس الأمة
– سليني محمد ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– حساني بن عبد الله ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– شيبانة مرزوق ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– بهلول عبد العزيز ،إطار بمجلس الأمة

وتدارس برلمانيو الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا خلال هذا الاجتماع العديد من المواضيع أهمها:

– الطاقات المتجددة والبيئة
– الطاقة النووية والتنمية المستدامة
– استعجالية مواجهة ما يسمى بجرائم الشرف
– مسألة تمويل الإذاعة العمومية.

اجتماعات الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية الدورة الخامسة للجمعية

شارك السادة أعضاء مجلس الأمة بن جديدي محمد، وطرياقو أحمد، وخضرة براهمة جلولو، ومحمد مخلوفي، في الدورة العلنية الخامسة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية APEM، المنعقدة يومي 16 و17 مارس 2009 بمقر البرلمان الأوروبي بروكسل (بلجيكا).

وقد تم خلال هذه الدورة انتقال رئاسة الجمعية إلى السيد عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب الأردني للفترة من مارس 2009 إلى مارس 2010.

كما اجتمعت اللجان الأربعة الدائمة واللجنة الخاصة حول الطاقة والبيئة يومي 15 و16 مارس 2009 حيث تمت مناقشة التوصيات والتصويت عليها.

اجتماع لجنة الطاقة والبيئة

شارك السيد عبد الله بن تومي، عضو مجلس الأمة وعضو الجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية APEM في لجنة خاصة حول الطاقة والبيئة المنعقدة يومي 18 و19 ماي 2009 بمقر البرلمان النمساوي.

تناول المشاركون العديد من المسائل والمواضيع ذات الصلة بمواضيع الطاقة والبيئة كالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة (الطاقات النقية).

للعلم فإن الجنة الخاصة بموضوع "الطاقة والبيئة" استحدثت مؤخرا ضمن هياكل الجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية APEM مهمتها معالجة المواضيع المتعلقة بالطاقة والبيئة.

اجتماعات البرلمان العربي الإنتقالي
الدورة العادية الأولى للعام 2009

شارك السيدان عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، الثقافية المرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، والسيد محمد الطيب سناني، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي، في أشغال الدورة العادية الأولى للعام 2009 للبرلمان العربي الانتقالي المنعقد خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 23 مارس 2009 بمقر مجلس الشعب السوري(دمشق).

تناول المجتمعون الموضوعات المحالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعدة موضوعات تتعلق بالأوضاع السياسية والتنمية الاقتصادية والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والبشرية في الوطن العربي، وموضوعات تتعلق بالنواحي التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، إضافة إلى مواضيع تتعلق بتنظيم عمل البرلمان العربي.

اجتماع مكتب البرلمان

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، والثقافية ، والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، في اجتماع مكتب البرلمان العربي الانتقالي المنعقد يومي 08 و09 ماي 2009 بدمشق (سوريا).

مراجعة النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم..

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، والثقافية، والمرأة والشباب، بالبرلمان العربي الانتقالي بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من الفاتح جوان إلى 07 جوان 2009 في الاجتماعات التالية :

– اجتماع اللجنة الخاصة بمراجعة النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم (02 و03 جوان 2009)

– الاجتماع المشترك بين أعضاء مكتب البرلمان وأعضاء اللجنة (04 جوان 2009)

– الاجتماع الخامس لمكتب البرلمان العربي (05 و06 جوان 2009)

وفد عن البرلمان العربي إلى الجمهورية الموريتانية

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، في الفترة الممتدة ما بين 26 و 30 جوان 2009. في الزيارة التي قام بها وفد عن البرلمان العربي إلى الجمهورية الموريتانية، للتعرف على الحقيقة الأوضاع والعمل على تشجيع جهود المصالحة بموريتانيا.

للعلم، فإن إيفاد وفد عن البرلمان العربي للجمهورية الموريتانية اتخذ خلال اجتماع مكتب البرلمان العربي الانتقالي بالعاصمة الليبية (طرابلس)، يومي 05 و 06 جوان 2009.

الحلقة العلمية الثانية للبرلمانيين العرب

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، والثقافية، والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، والسيد محمد الطيب سناني، عضو مجلس الأمة، وعضو البرلمان العربي الانتقالي، في الحلقة العلمية الثانية للبرلمانيين العرب، بالعاصمة التونسية، في الفترة ما بين 13 و15 جويلية 2009، حيث درست قضايا اللجوء والنزوح والهجرة في العالم العربي.

للعلم تنظم هذه الدورة بالتعاون فيما بين البرلمان العربي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حلقة عمل للبرلمانيين العرب حول اتفاقية منظمة التجارة الدولية

شارك عضو مجلس الأمة السيد بومسلات توهامي، في حلقة عمل للبرلمانيين العرب حول" اتفاقية منظمة التجارة الدولية" المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25 مارس 2009 بأبوظبي (الإمارات العربية المتحدة).

للعلم فإن الاجتماع نظم من طرف معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي ومنظمة التجارة العالمية.

المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثاني عشر

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) ضم السادة :

– محمد خوجة، رئيس لجنة الثقافة، والإعلام، والشبيبة، والسياحة، بمجلس الأمة، رئيسا للوفد

– بابا أحمد، عضو مجلس الأمة

– زكريا أحمد، عضو مجلس الأمة

– مصطفى بن عطاء الله، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– بوجمعة طرشي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– محمد جلاد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– سليمان سعداوي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في أشغال المؤتمر البرلماني العربي الثاني عشر المنعقد بالعاصمة النيجيرية أبوجا خلال الفترة المنعقدة ما بين 21 و23 أفريل 2009.

وقد ناقش المشاركون :

– تقرير لجنة المتابعة المنعقدة بالخرطوم (السودان) في شهر جانفي 2009.

– تقييم مسيرة خمسة وعشرون عاما من الحوار البرلماني العربي الإفريقي.

– الوضع الاجتماعي والسياسي في العالم وتأثيره على التعاون الإفريقي العربي.

– دور البرلمانات العربية والإفريقية في حماية اقتصاديات دولها من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

– الندوة البرلمانية العربية الإفريقية حول تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في إفريقيا والعالم العربي.

كما تدارس المجتمعون بعض القضايا التنظيمية والتقنية منها إنشاء لجنة المتابعة الجديدة وتاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الثالث عشر.

اجتماع هياكل البرلمان الإفريقي

شارك السيد مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة، ورئيس اللجنة الدائمة للنقل، الصناعة، والاتصال، والطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، بالبرلمان الإفريقي في أشغال الاجتماع المشترك لأعضاء مكاتب اللجان المشتركة، التجمعات الجهوية ومكتب البرلمان الإفريقي المنعقد يومي 14 و15 ماي 2009 بميدراند (جنوب إفريقيا) .

كما شارك في نفس الفترة (14 و15 ماي 2009) السيد أحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة، وعضو البرلمان الإفريقي، بصفته عضو في اللجنة الدائمة للاقتصاد الريفي، والفلاحة، والموارد الطبيعية والبيئة، في اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي.

وقد عكف المشاركون في هذه الاجتماعات على التحضير للدورة العادية للدورة الحادية عشر للبرلمان الإفريقي المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 29 ماي 2009 بمقر البرلمان الإفريقي بميدراند (جنوب إفريقيا).

اجتماع برلماني حول الأزمة المالية العالمية

شارك وفد عن البرلمان (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في الاجتماع البرلماني حول الأزمة المالية العالمية المنظم من طرف الإتحاد البرلماني الدولي (UIP) المنعقد يومي 07 و08 ماي 2009 بجنيف (سويسرا) .

وقد تكون الوفد من السادة:

– أحمد بلعاليا، عضو مجلس الأمة ورئيس الوفد

– عدلي محمد، عضو مجلس الأمة

– حد مسعود عمار، عضو مجلس الأمة

– موسى بن عياش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– تمامري سيد أحمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– بن غالم لحسن، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تناول المشاركون خلال اليومين المواضيع التالية:

– ثغرات النظام المالي الدولي من أكبر أسباب الأزمة

– السياسات الماكرو– اقتصادية الواجب انتهاجها لإعادة الإقلاع الاقتصادي العالمي (الشغل، الحلول المقترحة خلال القمة الأخيرة لـ 20G بلندن، تداعيات الأزمة المالية العالمية على برامج التنمية الوطنية).

– الإصلاحات المرتقبة لإقامة نظام مالي دولي قادر على مواجهة مثل هذه الأزمات (الاستقرار المالي ومبادئ الإصلاح للمؤسسات المالية لبريتون وودس.

الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) تشكل من السادة :

– مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيسا للوفد.

– رشيد عساس، نائب رئيس مجلس الأمة

– مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني

– محمد مباركي، عضو مجلس الأمة

– عبد الكريم حرشاوي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– أحمد إسعد، رئيس الكتلة البرلمانية لحركة (حمس) بالمجلس الشعبي الوطني

في الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المنعقد خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 ماي 2009 بالنرويج (أوسلو).

تناول المشاركون المواضيع التالية :

– التصاعد المخيف للقرصنة وتداعياتها على الأمن العالمي والجهوي

– تحديات التعاون في آسيا الوسطى

– أفغانستان في مفترق الطرق

– الأزمة المالية والتجارية العالمية وتداعياتها على منظومة الأطلسي

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على صفة العضو الشريك بالعاصمة السلوفينية (لوبيانا).

اللجنة الاقتصادية للاتحاد البرلماني العربي

شارك وفد برلماني جزائري من الغرفتين يتكون من السادة:

ظ شخاب لخميسي رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة رئيسا للوفد

ظ نبو المجدوب عضو مجلس الأمة

ظ بلقاسم بركات ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

ظ الجيلالي قاسم ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية للبرلمانات العربية الذي احتضنته العاصمة السورية دمشق في الفترة ما بين 02 و04 جوان 2009 ويأتي انعقاد هذا المؤتمر تنفيذا لتوصيات وقرارات المؤتمر الخامس عشر(15) للاتحاد البرلماني العربي المنعقد بمسقط (سلطنة عمان) شهر مارس 2009. وحاول المشاركون في الاجتماع الذي شارك فيه خبراء اقتصاديين عرب لإيجاد الآليات الضرورية، وإصدار التوصيات التي من شأنها مواجهة الأزمة المالية العالمية والتحدي لآثارها على اقتصاديات البلدان العربية.

المؤتمر البرلماني العربي الثاني حول الطفولة

شارك وفد برلماني جزائري (من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني)، تكون من السادة:

– السيد شنيني عبد القادر،عضو مجلس الأمة،رئيس الوفد

– السيد سعدي حمة علي، عضو مجلس الأمة

– السيدة غربي يمينة المولودة بوناب نائب بالمجلس الشعبي الوطني

– السيدة بن يخلف زرقة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في اشغال المؤتمر البرلماني العربي الثاني حول الطفولة في الفترة ما بين 21 و23 جوان 2009 بالعاصمة المصرية القاهرة.

وخصص هذا الاجتماع لمناقشة إسهامات البرلمانيين العرب للارتقاء بأوضاع الأطفال في الدول العربية وحمايتهم من كل أشكال العنف وضمان تمتعهم بحقوقهم وتطوير القوانين المتعلقة بهم.

واشرف على تنظيم هذا المؤتمر ،الذي جرت أشغاله بمقر جامعة الدول العربية كل من:

– الاتحاد البرلماني العربي

– منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

– جامعة الدول العربية

الاجتماعات الرابعة للجان الدائمة للجمعية البرلمانية للمتوسط

شارك السيدان صالح تازدايت، عضو مجلس الأمة، وسليمان جيلالي، عضو مجلس الأمة، في الاجتماعات الرابعة للجان الدائمة للجمعية البرلمانية للمتوسط وذلك بالعاصمة البرتغالية لشبونة في الفترة ما بين 24 و26 جوان 2009.

حيث تدارس برلمانيو الجمعية البرلمانية للمتوسط العديد من المواضيع كما ناقشوا تقارير اللجان الخاصة حول مواضيع :

– الجريمة المنظمة

– الشرق الأوسط

– الإرهاب

– التقليل من مخاطر الكوارث

كما صادق المجتمعون على برامج عمل اللجان لسنة 2010.

اجتماعات الدورة الـ 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا

شارك وفد برلماني متكون من السادة عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد، والسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني بمجلس الامة، والسيد عبد العزيز بلقايد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، في اجتماعات الدورة ال81 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا وذلك بالعاصمة الليتوانية فلنيوس في الفترة ما بين 92 جوان و30 جويلية 9002.

للعلم فإن الدورة السنوية ال81 للجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون في أوربا تعقد دورتها السنوية لسنة 9002 تحت شعار منظمة الأمن والتعاون في أوربا في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

جدير بالذكر ان الجزائر تحوز على صفة العضو الشريك في التعاون مع منظمة الامن والتعاون في اوربا.

الدورة الـ 53 للجمعية البرلمانية الفرانكوفونية

شارك البروفيسور مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة في فعاليات الدورة ال35 للجمعية البرلمانية الفرانكفونية في باريس في الفترة ما بين 02 و06 جويلية 2009. مجلس الأمة يشارك بصفة مدعو في أشغال واجتماعات الجمعية البرلمانية للفرانكفونية APF.

اللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك السيد بدر الدين سالمي، عضو مجلس الأمة، وعضو في أشغال الدورة الـ 54 للجنة التنفيذية، التي انعقدت بالعاصمة البينينة كوتونو يومي 15 و16 جويلية 2009

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة النقاط التالية :

– العضوية وإعادة العضوية

– بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر

– دراسة الحساب المالي الختامي للمراجع العام المالي 2008

– إعادة مشروع جدول أعمال المؤتمر الثاني والثلاثين

– مشروع جدول لأعمال الدورة 55 للجنة التنفيذية

– تاريخ ومكان انعقاد الدورة 55 للجنة التنفيذية

للتذكير فإن البرلمان الجزائري يمثله في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي السيد بدر الدين سالمي عن مجلس الأمة والسيدة صخرية جفال صليحة، السيد لوحايدية عن المجلس الشعبي الوطني للعهدة 2008 – 2010.

الدورة 126 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الدورة 126 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وذلك بمقر الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف في الفترة ما بين 28 جوان و01 جويلية 2009.

للعلم فإن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين هي أحد لجان الاتحاد البرلماني الدولي تأسست منذ أكثر من ثلاثين سنة وتهتم بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين.

إستقبالات الرئيس

وفدا عن البرلمان الأوروبي المكلّف بالعلاقات مع بلدان المغرب العربي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 24 فيفري 2009 ، وفدا عن البرلمان الأوروبي المكلّف بالعلاقات مع بلدان المغرب العربي بقيادة النائب كارلوس خوسي إيتوغقاييث أنغولو .

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة في شطره البرلماني كما تم استعراض شامل للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه الجزائر وهي على أبواب استحقاقات وطنية حاسمة.

العلاقات الأورومتوسطية والأمن والاستقرار والتنمية في محيط البحر الأبيض المتوسط كانت من بين النقاط الأساسية التي أثيرت في هذا اللقاء التأكيد على أهمية تبادل الوفود الزيارات لتعميق الحوار والتقارب بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط خاصة بلدان المغرب العربي التي تعد همزة وصل بين القارة الإفريقية والبلدان الأوروبية.

كما كان للوفد الأوروبي لقاء مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الأمة ورؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في المجلس.

وزير السياحة والرياضة والثقافة لجمهورية كوريا

واستقبل يوم ثلاثاء 07 أفريل 2009 ، السيد يوإنُغ شون، وزير السياحة والرياضة والثقافة لجمهورية كوريا الذي حلّ بالجزائر كمبعوث خاص حامل رسالة من رئيس جمهورية كوريا إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وكان اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات الجزائرية الكورية التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة .

حضر اللقاء السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية، مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية..

عضوا البرلمان الجيبوتي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأحد 12 أفريل 2009. السادة مبيرِ علي سليمان ومحمد عبد القادر محمد ، عضوا البرلمان الجيبوتي حيث سلما له رسالة خطية من رئيس المجلس الوطني لجمهورية جيبوتي السيد إدريس أرناوود علي.

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة في المجال البرلماني.

للتذكير فإن عضوي البرلمان الجيبوتي كانا متواجدين بالجزائر ضمن وفد ملاحظي الاتحاد الإفريقي للانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 09 أفريل 2009.

رئيس جمعية الصداقة الصينية - الإفريقية

واستقبل يوم الأحد 26 أفريل 2009 ، السيد عبد الأحد عبد الركسيت، رئيس جمعية الصداقة الصينية الإفريقية ونائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني.

اللقاء كان فرصة تم فيها استعراض العلاقات الجزائرية الصينية التي وصفت بالجيّدة والتي تمتد جذورها إلى أيام الثورة التحريرية وقد تمحورت المحادثات حول سبل دعم وتطوير العلاقات الثنائية ورفعها إلى مستويات أفضل خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية وأن الجزائر مقبلة على مرحلة جديدة ببرامج اقتصادية واجتماعية طموحة يمكن للصين أن يكون لها دور في إنجاز هذه المشاريع في إطار الشراكة والتعاون. كما تم استعراض العلاقات البرلمانية بين البلدين ودور البرلمانيين في التقارب بين الشعبين الصيني والجزائري.

المراجع العام للديوان الوطني للرقابة بجمهورية أندونيسيا

واستقبل يوم الإثنين 27 أفريل 2009 ، الدكتور أنور ناسوشين، المراجع العام للديوان الوطني للرقابة بجمهورية أندونيسيا .

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الإندونيسية وبحث سبل تدعيمها والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات القائمة بين الشعبين الشقيقين. كما كانت فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين البلدين خاصة في ميادين الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية وكذا تداعيات الأزمة المالية العالمية وسبل التصدي لها.

حضر اللقاء السيد عبد القادر بن معروف ، رئيس مجلس المحاسبة وكذا سفيرة إندونيسيا بالجزائر..

رئيس المجلس الشوري الإسلامي الإيراني

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 30 جوان 2009 ، بمقر المجلس ، رئيس المجلس الشوري الإسلامي الإيراني السيد علي اردشير لاريجاني الذي يوجد بالجزائر بغرض المشاركة في إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي. وكذا بغرض إجراء لقاءات ومباحثات مع المسؤولين الجزائريين.

خلال هذا اللقاء تم التركيز على ضرورة تدعيم وتقوية العلاقات البرلمانية بين الجزائر وإيران خاصة بعد التطورات الإيجابية التي عرفتها علاقات البلدين في السنوات الأخيرة والعمل على الإرتقاء بالعلاقات الإقتصادية والتجارية إلى مستوى العلاقات السياسية. وتمت الإشادة من جهة أخرى خلال هذه المحادثات بتنامي الاتصالات والمشاورات بين البلدين وعلى أعلى المستويات وتطابق وجهات نظرهما حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة منها التحديات التي تواجه العالم الإسلامي..

الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 30 جوان 2009 ، بمقر المجلس ، الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج.

اللقاء كان فرصة للسيد بوشكوج لتقديم عرض عن نشاطات هياكل الإتحاد وآفاق عمله لتعزيز المساعي الدائمة إلى تفعيل وتقوية نشاط الهيئة البرلمانية العربية خدمة لأهداف التقدم والنمو في الوطن العربي.

عضو البرلمان الغاني

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 08 جويلية 2009 ، بمقر المجلس ، السيدة يابا سامية نكرومة، عضو البرلمان الغاني وابنة الزعيم الإفريقي الراحل.

خلال هذه المقابلة تم التطرق للعلاقات بين الجزائر وغانا خاصة في شقها البرلماني وسبل تدعيمها لتكون ركيزة للعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

السيدة نكرومة توجد بالجزائر لحضور فعاليات المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني والمشاركة في الملتقى الذي نظم على هامش هذا المهرجان والمخصص لفرانس فانون.

وزيرة الشؤون الخارجية المكسيكية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم السبت 11 جويلية 2009 ، بمقر المجلس وزيرة الشؤون الخارجية المكسيكية السيدة باتريسيا إسبينوزا التي توجد حاليا بالجزائر في زيارة رسمية.

خلال هذه المحادثات تم التطرق إلي العلاقات الثنائية و سبل تطويرها إلى مستويات أفضل خاصة في الميدان الاقتصادي وقد تم التركيز على دور البرلمانيين والعلاقات البرلمانية و دفع و تعزيز التعاون بين المكسيك و الجزائر خاصة و أن العلاقات بين البلدين عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

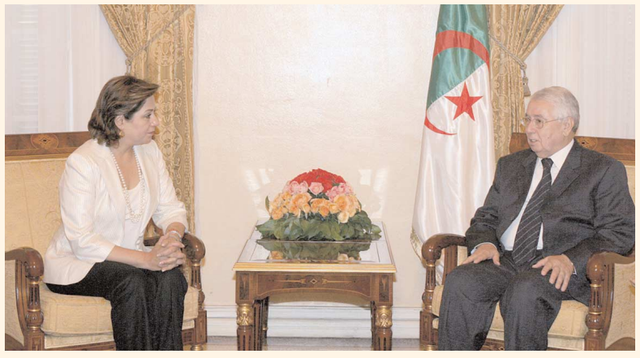

السفراء

سفير اليونان

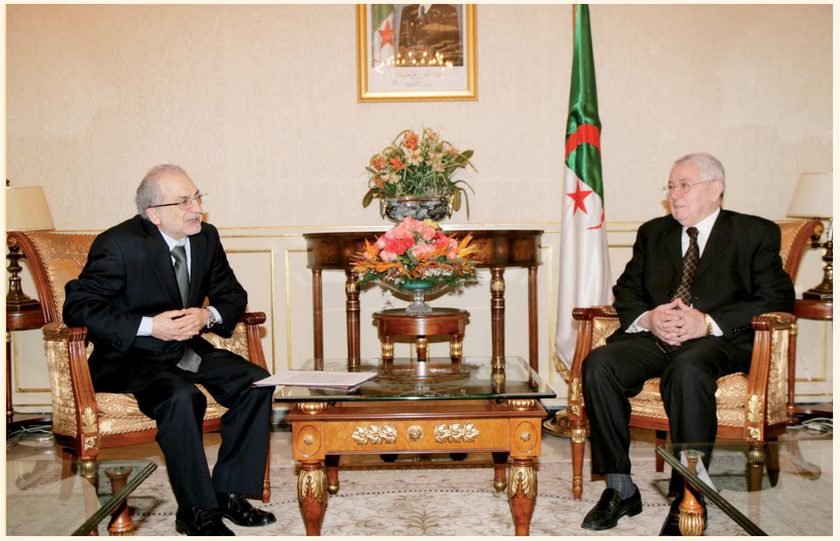

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 03 مـــارس 2009 السيد فاسيليوس موتسوغولو، سفير اليونان في الجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وسـبـل دعـمـهـا وكـانـت فـرصـة لاسـتـعـراض الخصوصيات الثقافية والجغرافية التي تعد عوامل تقارب محفزة على المزيد من التعاون. كما تم خـلال الـلـقـاء الـتـطـرق لـلـعـلاقـات البرلمانـيـة وطـرح بـعـض الأفـكـار والـتـصـورات لـتـفـعـيـلـهـا مـن خـلال الزيارات المتبادلة وجمعية الصداقة البرلمانية المشتركة بين البلدين.

سفيرة السويد

واستقبل يوم الاثنين 20 أفريل 2009 السيدة إيفـا امـنـوس، سفيرة السويد بالجزائر، التي أدت له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق إلى العلاقات الثنائية وإمـكـانـيـة دعمها لاسيما في المجال الاقـتـصـادي .. الـلـقـاء كـان فـرصـة لاستعراض فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر.. وأهمية تعزيز العلاقات البرلمانية من خلال استشراف زيارات لبرلمانيي البلدين.

سفير جمهورية السودان

واستقبل يوم الأربعاء 22 أفريل 2009، السيد أحمد حامد الفكي، سفير جمهورية السودان .

خلال هذا اللقاء قدّم السفير السوداني عرضاً عن الوضع العام في السودان والمساعي المبذولة وطنيا وإقليميا ودوليا من أجل معالجة قضية دارفور في ظل وحدة وسيادة السودان.. كما تم التطرق للتداعيات والمواقف على إثر قرار محكمة الجنايات الدولية الموصوف بالانتقائية والكيل بمكيالين.. والجهود المبذولة دوليا للتصدي له .. وضرورة إيلاء الأولوية والتركيز على قضية التنمية وتجاوز الأوضاع الإنسانية الصعبة في دارفور..

سفير جمهورية كوريا

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 20 ماي 2009 بمقر المجلس، السيد شوا سونغ جو سفير جمهورية كوريا بالجزائر.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية بين الجزائر وجمهورية كوريا وسبل إعطائها دفعا جديدا في إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وذلك بتدعيم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي وكذلك تطوير العلاقات البرلمانية بين الجزائر وجمهورية كوريا.

سفير جمهورية الفيتنام الإشتراكية

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 03 جوان 2009 بمقر المجلس ، السفير الجديد لجمهورية الفيتنام الإشتراكية السيد ثزدخا صدخا ، الذي أدى لرئيس مجلس الأمة زيارة مجاملة بعد تعيينه مؤخرا سفيرا لبلاده بالجزائر.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الوثيقة للبلدين والتي تمتد جذورها التاريخية إلى كفاح الشعبين ضد الهيمنة والاستعمار وضرورة العمل اليوم على ترقية العلاقات الإقتصادية والتجارية إلى مستوى العلاقات السياسية المميزة بين الفيتنام والجزائر.

سفير اليمن

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 09 جوان 2009 سفير اليمن السيد أحمد عبد الله عبد الإله .

اللقاء كان فرصة قدم خلالها السفير عرصا حول الوضع في اليمن على ضوء التطورات في هذا البلد الشقيق وتداعياتها والتعاطي معها محليا.. واحتمالات ارتباطها بتأثيرات خارجية. كما تم بالمناسبة التطرق إلى نشاطات ومواعيد برلمانية خاصة برابطة مجالس الشيوخ ،المجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربيالتي يوجد مقرها بالعاصمة اليمنية صنعاء.

سفير الكامرون

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 10 جوان 2009 كود جوزيف مبافو، سفير الكاميرون بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها واستعرضت مسار تطور التجربة البرلمانية في البلدين حيث أبدى السفير الكاموني اهتمام بلاده بالتجربة البرلمانية في الجزائر للاستلهام منها في الحياة البرلمانية بعد اعتماد الكامرون نظام ازدواجية غرفتي البرلمان. كما تم خلال هذا اللقاء تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام.

استقبالات نواب الرئيس

وفد برلماني يمني

استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 10 مارس 2009 ، وفدا برلمانيا يمنيا بقيادة السيد محمد عبد الله القاضي، رئيس لجنة التنمية والنفط بمجلس النواب اليمني. الوفد البرلماني اليمني كان مرفوقا بإطارات من وزارة النفط والمعادن اليمني.

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الجزائرية واليمنية ودور البرلمانيين في دفعها إلى مستويات أفضل خاصة في الميدان الاقتصادي حيث تم العرض إلى تجربة الجزائر خاصة في مجال المحروقات في ميدان التنقيب والتسيير والتسويق.

الوفد البرلماني اليمني كانت له أيضا محادثات مع أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة.

وفد من الملاحظين لمنظمة الأمم المتحدة

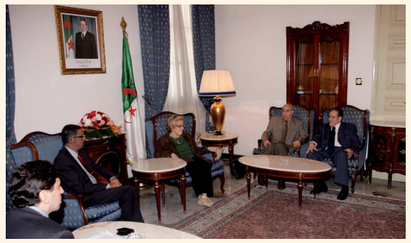

استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 18 مارس 2009، وفدا من الملاحظين لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) برئاسة السيد محمد افران عبد الرحمان .

هذا الوفد يزور الجزائر في إطار الانتخابات الرئاسية المقررة ليوم الخميس 09 أفريل 2009.

رئيسا المجموعتين البرلمانيتين للصداقة

استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة ، يوم السبت 13 جوان 2009 بمقر المجلس ، السيدين دوميزل كلود وبرنار دوروسي، رئيسي المجموعتين البرلمانيتين للصداقة (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ).

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات البرلمانية الجزائرية الفرنسية.

ويذكر أن السيدان دوميزل كلود و برنار دوروسي قد شاركا في الملتقى الجهوي الخامس للموظفين البرلمانيين الذي جرت أشغاله بالجزائر من 13 إلى 15 جوان 2009.

وبنفس المناسبة قام وفد من الموظفين البرلمانيين المشاركين في هذا ملتقى بزيارة لمقر مجلس الأمة يوم 14 جوان 2009

استقبالات رؤساء اللجان

مسؤولة الأمانة التقنية للجنة إفريقيا بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة المكسيكية

استقبل أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة برئاسة السيد صويلح بوجمعة، رئيس اللجنة وحضور السيد محمد خوجة، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، يوم الأحد 22 فيفري 2009 ، السيدة ارسوليا فلوريس، مسؤولة الأمانة التقنية للجنة إفريقيا بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة المكسيكية، مرفوقة بمساعدين.

اللقاء تمحور حول تبادل الخبرات في مجال إسناد العمل التشريعي والبرلماني و تناول إمكانيات تطوير التعاون التقني والإداري بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ المكسيكي.

وفد برلماني نيجيري

التقى يوم الثلاثاء 14 جويلية 2009 بمقر مجلس الأمة السيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس وفدا برلمانيا نيجيريا قام بزيارة للجزائر تهدف إلى التعرف على التجربة البرلمانية الجزائرية ومن ثم تبادل الخبرات والتجارب.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى دور ومكانة مجلس الأمة الغرفة العليا للبرلمان الجزائري في النسيج المؤسساتي الجزائري. وكان لأعضاء الوفد البرلماني النيجيري لقاءات مع مختلف مسؤولي الهياكل الإدارية والتشريعية والتقنية لمجلس الأمة.

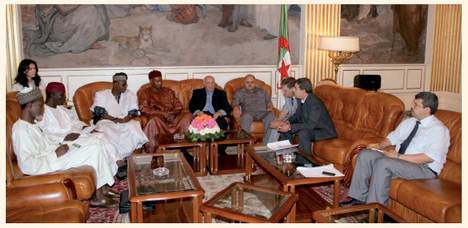

في زيارة رسمية للجزائر
السيد "لويس ماريا دي بويق" رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

الجزائر حاضرة استراتيجيا في النقاش الأوروبي

بدعوة من البرلمان الجزائري قام السيد لويس ماريا دي بويق ، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا بزيارة رسمية إلى الجزائر دامت ثلاثة أيام ابتداء من 22 ماي 2009 .

الزيارة تميزت بمحادثات أجراها رئيس الجمعية البرلمانية مع السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وذلك بمقر المجلس يوم السبت 23 ماي 2009.

اللقاء كان فرصة لاستعراض واقع العلاقات البرلمانية القائمة بين الجزائر والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا وسبل تطويرها.

كما تم التطرق إلى المكانة الإستراتيجية التي تزخر بها الجزائر على المستوى الإفريقي وكذا العربي والإسلامي مما أهلها وسمح لها بان تكون طرفا هاما في معظم النقاشات المطروحة سواء السياسية أو الاقتصادية والتي تكون لها علاقة بمجلس أوربا.

كما أستعرض الجانبان أهم التطورات التي تشهدها الجزائر حاليا في مجالات التنمية وتدعيم المؤسسات الدستورية بغية تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

وكانت قضايا السلم والاستقرار والحق في تقرير مصير الشعوب من أهم محاور هذا اللقاء.

وقد كان السيد لويس ماريا دي بويق رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد استقبل من قبل السيد عبر العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية يوم 24 ماي 2009.

ويحاضر بمقر المجلس

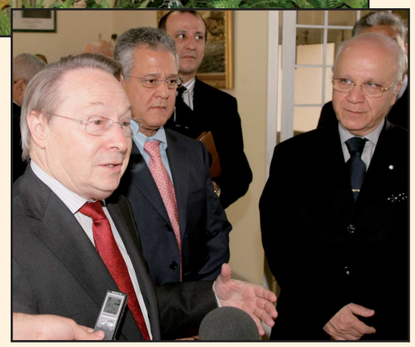

لـ : اسبانيا.. مسؤولية في قضية الصحراء الغربية

لم تقتصر الزيارة الرسمية التي أجراها السيد لويس ماريا دي بويق رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا على اللقاءات السياسية فحسب فلقد نشط ضيف البرلمان الجزائري يوم السبت 23 ماي 2009 محاضرة بمقر مجلس الأمة تدخل في إطار اللقاءات الفكرية التي ينظمها المجلس دوريا.

موضوع المحاضرة التي حضرها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وعدد من أعضاء المجلس إلى جانب عدد هام من الشخصيات السياسية الوطنية بالإضافة إلى باحثين وأساتذة جامعيين ، كان بعنوان "الطرق المشتركة بين أوربا والمغرب العربي".

نشط هذه الندوة من الجانب الجزائري السيد صويلح بوجمعة عضو مجلس الأمة و رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج الذي رحب بالمشاركين مشيرا إلى أهمية موضوع اللقاء بالنظر إلى تاريخ العلاقات بين الجزائر وأوربا والمصالح المشتركة التي تجمع الطرفين محيلا الكلمة فيما بعد للسيد لويس ماريا دي بويق الذي تحدث عن الأهمية التي توليها أوربا ككل لمسألة تعزيز التعاون مع دول المغرب العربي بحكم الخبرة والمصالح المشتركة، وفي هذا الإطار أشار رئيس جمعية برلمان أوربا إلى المبادرة التي حملها معه في زيارته للجزائر والمتمثلة في منحها (أي الجزائر) صفة العضوية الدائمة في مجلس أوربا، معتبرا ذلك في صالح تعزيز التعاون والشراكة بين المجموعتين البرلمانيتين لكلا الطرفين.

كما أبرز الممثل البرلماني الأوربي خلال محاضرته نقاط هامة ومشتركة بين أوربا والضفة الجنوبية للمتوسط ، موضحا أنه يحاول دائما وبصفة شخصية من خلال الجمعية البرلمانية توضيح حقيقة الوجود الإسلامي العربي في اسبانيا ثمانية قرون في وقت لا يملك فيه الأوربيون أدنى فكرة عن ظروف تلك الحقبة من التاريخ الاسباني.

محادثات مع مسؤولين في الدولة

وقد كانت للسيد لويس ماريا دي بويق ، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا عدة لقاءات مع عدة مسؤولين هامين في الدولة الجزائرية.

فقد تم استقباله من قبل السيد أحمد أويحي الوزير الأول .

كما حضي باستقبال السيد عبد العزيز زياري ، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

واستقبل كذلك من قبل السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية،

كما استقبل من قبل السيد فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان.

عروري نظيرة

السيد لويس ماريا دي بويق أكد أن أوربا اليوم تنتظر فقط من المغرب العربي أن يبدي إشارة إيجابية من أجل فتح المنطقة أمام التبادل الاقتصادي الحر.

كما اعتبر رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا قضية الهجرة غير الشرعية مأساة تعيشها أوربا مبرزا الجهود التي تبذلها العديد من الدول الأوربية في هذا المجال لاسيما الاسبانية منها حيث قامت اسبانيا مؤخرا بتسوية وضعية 800 ألف مهاجر العام الماضي رغم معارضة العديد من الدول الأوربية لذلك وحتى بعض الأطراف الاسبانية متسائلا في الوقت ذاته عن ما يمكن أن تقدمه السلطات الاسبانية لهؤلاء المهاجرين في وقت يعاني فيه الأسبان نفسهم من مشكل البطالة في ظل الأزمة العالمية الاقتصادية الراهنة، مشددا على ضرورة التحاور مع البلدان الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين بغرض إيجاد حلول للمشاكل التي تدعوهم إلى الهجرة.

وعن بعض القضايا الراهنة تحدث السيد دي بويق عن قضية الصحراء الغربية معتبرا أن ما يحدث اليوم في هذه المنطقة من المغرب العربي أمر تتحمل مسؤوليته إسبانيا التي لم تقم حسب رأيه بدورها في تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية حيث كان بإمكانها منح سكان إقليم الصحراء الغربية حقهم في تسيير شؤونهم.

أما عن الوضع في فلسطين فقد اعترف البرلماني الاسباني الأصل بأن البرلمان الأوربي لم يقدم للفلسطينيين نفس الفرص التي قدمها لإسرائيل بمنحه إياه صفة الملاحظ في حين لم يمنح هذا الامتياز للفلسطينيين مقترحا في هذا السياق تشكيل لجنة مصغرة على مستوى البرلمان الأوربي لدراسة هذا الإشكال كما اعترف أيضا بفشل سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية ككل.

لويس ماريا دي بويق في سطور

مؤرخ ورجل سياسي اسباني مولود في باسكارا باسبانيا في ال 29 جويلية 1945.

دراسته

درس في جيرون وبرشلونة وبجامعة السربون بباريس.

أستاذ تاريخ بجامعة برشلونة وجامعة جيرون

مسيرته السياسية :

ساهم في انتقال اسبانيا نحو الديمقراطية بصفته رئيسا للحزب الاشتراكي وبصفته برلمانيا منذ سنة 1979.

ومنذ ذلك التاريخ تقلد عدة مناصب برلمانية في اسبانيا وعلى المستوى الأوربي آخرها رئيس للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا منذ جانفي 2008.

كتاباته :

صاحب 15 كتابا في التاريخ والسياسة المعاصرة.

نبذة عن مجلس أوربا

يعود تاريخ تأسيس مجلس أوربا الذي يقع بمدينة ستراسبورغ الفرنسية إلى تاريخ 05 ماي 1949 أي غداة الحرب العالمية الثانية وهو يضم حاليا 47 دولة.

أهدافه :

يعمل مجلس أوربا على تكريس مبادئ الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأفراد وكذا البحث عن الحلول المشتركة للقضايا المطروحة والعمل على الإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي وقد تم الاتفاق على هذه المبادئ منذ انعقاد القمة الثالثة للمجلس.

مؤسسات مجلس أوربا :

تنحدر عن مجلس أوربا عدة مؤسسات سياسية تتمثل في :

- مجلس الوزراء
- الجمعية البرلمانية
- مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية
- محكمة حقوق الإنسان
- محافظية حقوق الإنسان،
- ندوة المنظمات الدولية غير الحكومية

الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

مؤسسة تنحدر عن مجلس أوربا تضم 318 ممثل دائم و318 عضو مناوب تعينهم البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء.

رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الأندونيسي في زيارة رسمية إلى الجزائر

جرت يوم السبت 30 ماي 2009, بمقر مجلس الأمة، محادثات رسمية جمعت أعضاء من مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس، ووفد المجلس الشعبي الاستشاري الاندونيسي برئاسة الدكتور هيديات نور وحيد، رئيس المجلس الذي قام بزيارة للجزائر دامت إلى غاية الفاتح جوان .

خلال هذه المحادثات تم استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الاندونيسية التي تمتد جذورها في عمق التاريخ وتميزها روابط روحية تقرب البلدين والشعبين رغم بعد المسافة الجغرافية. علاقات البلدين في تحسن مستمر ويجب أن تواكبها علاقات اقتصادية وبرلمانية لإعطاء هذه العلاقات بعدها العملي، وفي هذا المجال أكدا الجانبان على ضرورة أن تكون لاندونيسيا ومؤسساتها الاقتصادية والتجارية دور ومكانة في الورشات الكبرى التي فتحتها الجزائر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما تم أيضا خلال هذه المحادثات استعراض القضايا الدولية والإقليمية والجهوية ذات الاهتمام المشترك .

حظي السيد هديات نور وحيد، خلال زيارته، باستقبال من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وكانت له محادثات مع الوزير الأول السيد أحمد أويحيى ووزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي .

الإسلام والديمقراطية: "اندونيسيا نموذجا"

في إطار نشاطاته الفكرية والثقافية، نظم مجلس الأمة، يوم السبت 30 ماي 2009 ، بمقر المجلس، ندوة فكرية تحت عنوان «الإسلام والديمقراطية : نموذج أندونيسيا» نشطها السيد هيديات نور وحيد، رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الأندونيسي، تعرض من خلالها إلى تجربة بلاده في تطبيق الديمقراطية المتلازمة ومبادئ الإسلام الحقيقية . وذلك بحضور كلا من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وعدد من البرلمانيين من الغرفتين و بعض الشخصيات السياسية الوطنية وأساتذة جامعيين وطلبة .

في مستهل عرضه، أوضح السيد هيديات نور وحيد، رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الأندونيسي، أن هناك علاقة وطيدة بين الإسلام الصحيح والديمقراطية الحقيقية . وأن ليس هناك حاجة للتفريق بينهما، لأن كليهما مبني على الأخلاق الصحيحة وعلى قيم العدالة والحرية الحقة . مشيرا أن في اندونيسيا وبالرغم من أن غالبية السكان مسلمين يتم رفض التفرقة بين ما هو ديني ودنيوي .

وتحدث المحاضر عن التجربة التعددية الخاصة في بلاده، حيث يبلغ عدد سكان أندونيسيا أكثر من 200 مليون نسمة غالبيتهم مسلمة، لكن فيهم أيضا مسيحيون وهندوس، وأصحاب ديانات مختلفة، وتتميز أندونيسيا بتنوع ثقافاتها وأعراقها ودياناتها، ويشكل العرق الجاوي فيها نحو نصف عدد السكان، وفتحت التجربة التعددية الجديدة آفاق الممارسة الحقيقية للديمقراطية، كما قال، تلك التي تنص على العدالة الاجتماعية وحرية التعبير والتقسيم المنصف لثروات البلاد .

وأضاف المسؤول الاندونيسي في محاضرته، أن اندونيسيا مرت بمد وجزر في فترات سياسية من تاريخها، ولكن بفضل الاحتكام إلى المحكمة الدستورية في فهم وتطبيق العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، تم تحقيق تعايش داخل المجتمع الأندونيسي بشكل خلق تحالفات حتى بين الأحزاب الدينية الإسلامية

والنصرانية، وتحالفات بين الأحزاب الدينية وأخرى لائكية وبين الأحزاب الوطنية بناءا على المفهوم الصحيح للإسلام والديمقراطية الحقيقية التي تعني الرفاهية والعدالة الاجتماعية للمجتمع الأندونيسي .

وبعد أن استعرض المشهد السياسي في أندونيسيا، المتسم بوجود العديد من الأحزاب على اختلاف تياراتها ومعتقداتها، أوضح السيد هيديات، أن الممارسة الديمقراطية في بلده تعززت بفضل الاسلام، مستدلا على ذلك بالصلاحيات الموكلة للمحكمة الدستورية التي وافقت، كما قال، على إصدار قانون يقضي بتخصيص 20 بالمائة من ميزانية الدولة لقطاع التعليم، وهذا بناء على طلب تقدم به مواطنون أندونيسيون .

وفي نفس السياق، أكد ذات المتحدث بأن اندونيسيون أصبحوا اليوم يؤمنون بأنه لا يمكن الفصل بين العمل السياسي والديني طالما أنهم استفادوا من التجارب السابقة وتمكنوا من تحقيق الوحدة الوطنية بفضل الدين الإسلامي .

وفي رده على تساؤلات المثقفين ومفكرين جزائريين، أوضح رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الاندونيسي، أن بلاده لا تؤمن بالديمقراطية التي يؤتى بها على ظهر الدبابة، لا تؤمن بأن الديمقراطية تطبق بين ليلة وضحاها، مثلما أشارت إلى ذلك الوزيرة السابقة وعضو مجلس الأمة زهور ونيسي، واعترف المسؤول بتقصير اندونيسيا في نقل تجربتها الديمقراطية القائمة على العلاقة الوطيدة بين الإسلام والديمقراطية، إلى العالمين العربي والإسلامي، لأنه كما قال القليل من الإندونيسيين فقط ممن يتكلمون اللغة العربية، فغالبيتهم تتكلم الأندونيسية والانجليزية وتم التقصير في نقل أفكار اندونيسيا إلى اللغة العربية .

وخلص الى القول أن التجربة الاندونيسية في مجال العلاقة بين الاسلام والديمقراطية تبقى رائدة، لكنها بحاجة الى دعم وتعزيز أكثر حتى تصبح نموذجا يحتذى به في بقية البلدان الاسلامية .

الدكتور محمد هداية نور واحد في سطور . .

الإسم: محمد هداية نور واحد .

المنصب الحالي: رئيس مجلس الشورى الشعبي الاندونيسي لعام 2004/2009م .

السيرة الدراسية:

جامعة سونان كاليجوجو الإسلامية الحكومية، يوكياكارتا (كلية الشريعة 1979) .

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– كلية الدعوة وأصول الدين (1983) . برسالة "موقف اليهود من الأنصار" .

الدراسة العليا أو الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة قسم العقيدة (1987م) برسالة "الباطنيون في إندونيسيا، العرض والدراسة".

الدراسة العليا لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة قسم العقيدة (1992م) برسالة "النواقض للروافض، تحقيقاً ودراسة" .

سيرة العمل والوظيفة:

1 – محاضر في مرحلة الماجستير

2 – العضو الاستشاري للرابطة الإندونيسية للدعاة المركزي بجاكرتا .

3 – العضو الاستشاري لهيئة الهلال الأحمر الإندونيسية بجاكرتا

الخبرات السياسية:

1 – رئيس المجلس الاستشاري لحزب العدالة والرفاهية (1998–2000م). (جناح الإخوان المسلمين في إندونيسيا)

2 – رئيس حزب العدالة والرفاهية (2000–2003م) .

3 – الرئيس العام لحزب العدالة والرفاهية (2003–2004) .

المؤلفات :

صاحب أكثر من تسع مؤلفات في الدين والسياسة

تجسيدا لمبدأ المجلس الشعبي الاستشاري

يمثل الهيئة البرلمانية لأندونسيا "المجلس الشعبي الاستشاري". وهي هيئة تشريعية تلعب دورا أساسيا في دعم وتعديل الدستور، وترسيم رئيس الدولة إلى جانب إضفاء الطابع الرسمي على الخطوط العريضة للسياسة الوطنية الأندونسية .

تشكل المجلس الشعبي الاستشاري الأندونيسي عام 1971, عوضا عن المجلس الشعبي الاستشاري المؤقت المؤسس عن طريق مرسوم رئاسي صدر في الـ05 جويلية من عام 1959 من قبل الرئيس الأندونيسي سوهارتو .

وتحول المجلس الشعبي الإستشاري الأندونيسي منذ 2004 إلى برلمان مشكل من غرفتين :

– المجلس التمثيلي للشعب الأندونيسي ويضم 550 عضو يتم انتخابهم عبر الاقتراع المباشر.

– المجلس التمثيلي للمناطق ، والمتشكل من 128 عضو يمثلون 32 مقاطعة أي بمعدل أربعة ممثلين عن كل مقاطعة.

وفد من مجلس الشيوخ بالمملكة الإسبانية برئاسة السيد فرانسيسكو خافيير روخو، رئيس المجلس، في زيارة رسمية إلى الجزائر

بدعوة من رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، قام وفد من مجلس الشيوخ بالمملكة الإسبانية برئاسة السيد فرانسيسكو خافيير روخو، رئيس المجلس بزيارة للجزائر دامت أربعة أيام من 14 إلى17 جوان 2009.

تعزيز التقارب بين البلدين

جرت صباح يوم الإثنين 15 جوان 2009 بمقر مجلس الأمة ، محادثات رسمية جمعت وفدا عن مجلس الأمة بوفد من مجلس الشيوخ بالمملكة الإسبانية برئاسة السيد فرانسيسكو خافيير روخو، رئيس المجلس.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الإسبانية والآفاق الواسعة للتعاون الجزائري الاسباني ودورهما في محيط البحر الأبيض المتوسط و علاقات الجزائر بالمجموعة الأوروبية التي ستتولى إسبانيا رئاستها السنة المقبلة وتعد إسبانيا شريكا مهماً في محيط البحر الأبيض المتوسط ويسمح التقارب الجغرافي بتعزيز التقارب الاقتصادي و السياسي والبرلماني الذي من شأنه أن يدعم الديناميكية التي ميّزت علاقات البلدين في السنوات الأخيرة .

كما كانت قضايا السلم والأمن في المنطقة والعالم في صلب هذه المحادثات حيث تم التأكيد على ضرورة بعث عملية السلام في الشرق الأوسط على أسس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وبخصوص قضية الصحراء الغربية أجمع الطرفان بأن المشكلة دامت طويلا ولابد من مضاعفة الجهود لإيجاد حل لهذه القضية يرتكز على لوائح الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

لقـــــــاءات

كان للوفد البرلماني الإسباني برئاسة السيد فرانسيسكو خافيير روخو عدة لقاءات ومحادثات مع كل من:

– السيد أحمد أويحيى، رئيس الحكومة

– السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني

– السيد شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم

– السيد عبد القادر مساحل، وزير المنتدب المكلف بالشؤون لمغاربية والإفريقية

كما حظي السيد فرانسيسكو خافيير روخو، رئيس مجلس الشيوخ بالمملكة الإسبانية باستقبال من قبل رئيس الجمهورية، حضره السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تعريف مجلس الشيوخ الاسباني

الغرفة العليا للبرلمان الاسباني :

الرئيس الحالي :

فرانسيسكو خافيير روخو

عدد الاعضاء 264 عضوا

عدد النساء 79 عضوة أي ما يمثل 30,04

208ينتخبون عن طريق الاقتراع المباشر

56 عن طريق الاقتراع غير المباشر

ينتخبهم 17 اقليم مستقل

مدة العهدة البرلمانية 04 سنوات

الاحزاب السياسية الأكثر تمثيلا في مجل الشيوخ الاسباني :

الحزب الشعبي ب 101 عضو

الحزب الاشتراكي الاسباني للعمال بـ 89 عضوا

أخر تجديد : 09 مارس 2008

الديمقراطية وحقوق الإنسان...
التلازم والتطبيـــــــقات

نظم البرلمان الجزائري بالتنسيق مع الإتحاد البرلماني الدولي، يوم 14 سبتمبر 2009، تزامنا مع الاحتفالات باليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف سنويا يوم 15 سبتمبر، ندوة فكرية حول موضوع "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، شارك فيها أعضاء البرلمان من الغرفتين وممثلين هن الهيئات والمؤسسات الوطنية.

وقد أبرزت الندوة إجماع المتدخلين على أهمية الترابط الكبير بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتلازم الحاصل بين المفهومين، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب احترام وحماية حقوق الإنسان في أي نظام سياسي.

وفي هذا السياق، أوضح السيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، أن الديمقراطية قيمة عالمية لا تنتمي إلى أي بلد أو إقليم بعينه، مشيرا إلى أنه ليس هناك نموذج مثالي للديمقراطية وإطار جاهز لتطبيقها حتى في الديمقراطيات الغربية. مؤكدا أن مستقبل التحول الديمقراطي يتوقف على مدى ممارسة الأحزاب والحركة الجمعوية للديمقراطية داخلها وفيما بينها. كما تطرق المتحدث إلى التلازم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان مذاكرا بالمساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق مشيرا إلى أن المؤسس الدستوري الجزائري خطا خطوة مهمة في الاتجاه الديمقراطي. ونوه بالاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لترقية حقوق الإنسان وحمايتها وتكريسها بموجب الدستور.

من جانبه، أفاد السيد فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان وحمايتها، بأن موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة مشيرا إلى جهود اللجنة المبذولة في هذا المجال.

أما السيد عبد الرزاق بارة مستشار لدى رئاسة الجمهورية، فقد اعتبر أن كل البيئات قابلة لاستقطاب الديمقراطية وليس هناك بيئة مفضلة لممارسة هذا المفهوم. وأشار على أنه ليس هناك نظام آخر لضمان حقوق الإنسان وصونها وحمايتها إلا النظام الديمقراطي. وفي عبارة واحدة لخص عضو مجلس الأمة السيد بوزيد لزهاري الديمقراطية باعتبارها الوجه الآخر.. الوجه الناصع للديمقراطية.

يوم برلماني حول:

"حماية الاقتصاد الوطني: مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود"

احتضن النادي الوطني للجيش ببني مسوس بالعاصمة، يوم 2 جوان 2009، يوما برلمانيا بادرت إلى تنظيمه لجنة الدفاع بالمجلس الشعبي الوطني، وذلك تحت عنوان "حماية الإقتصاد الوطني - مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود"، شارك فيه خبراء أمنيون وأكاديميون ومدراء في عدة قطاعات وزارية مكلفون بملف محاربة مختلف أشكال الجريمة.

وبحضور أعضاء من البرلمان بغرفتيه تطرق ممثلو المديرية العامة للأمن، والدرك الوطني، والجمارك، والضرائب، وخلية الاستعلام المالي من خلال اثنى عشرة محاضرة إلى مختلف أشكال الجريمة المنظمة والآليات المعتمدة في الجزائر للحد منها، على وجه الخصوص تبيض الأموال والتهريب والهجرة غير الشرعية وتزوير الوثائق والعملة باعتبارها عوامل يتغذى منها الإرهاب.

فحول ظاهرة الهجرة الغير شرعية، أوضح العقيد جمال عبد السلام زغيدة، رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني، في محاضرة تحت عنوان "مراقبة تدفق الهجرة على الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية" أن الجزائر أصبحت بلد استقرار لـ 70 بالمائة من المهاجرين غير الشرعين مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والصحة العموميين.

وأشار ذات المتدخل، أنه تم توقيف 900 مهاجر غير شرعي سنة 1996 وارتفع العدد إلى 8 آلاف السنة الماضية وهو مرشح هذه السنة لتجاوز 10 آلاف. مضيف أن الجزائر بعدما كانت بلد عبور أصبحت اليوم بلد الاستقرار نتيجة لغلق حدود البلدان الأوربية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية فيها.

وحسب معطيات مصالح الدرك الوطني فان المهاجرين غير الشرعيين الذين يأتون إلى الجزائر ليسوا فقط من جنسية افريقية بل ان الجزائر أصبحت قبلة لجنسيات عديدة منها على وجه الخصوص رعايا يحملون جنسيات هندية وافغانية وباكستانية وصينية.

وأشار العقيد زغيدة فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أن 53 بالمائة من الحراقة تقل أعمارهم عن 26 سنة وأن 80 بالمائة منهم هم دون عمل. يتقاسمون مبلغ شراء القوارب ويحددون مسار الرحلة عن طريق الانترنت.

وفي نفس السياق، أشار السيد مهدي شريف، محافظ الشرطة بمديرية شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني، إلى أن تشديد إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأوربية ساهم في ارتفاع حالة الحرقة فقد تمكنت شرطة الحدود سنة 2007 من توقيف 1858 حراقا وارتفع عدد الموقفين سنة 2008 إلى 2215 حراقا.

وحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الوطن، أكد محافظ الشرطة أن طول الحدود البرية التي تتجاوز 7 آلاف كيلومتر سهلت من دخول المهاجرين غير الشرعيين، وأن 99 بالمائة من الرعايا الصنيين يدخلون التراب الجزائري بطريقة غير قانونية في إطار عقود عمل، ليبقى حوالي 26 بالمائة منهم داخل ربوع الوطن بعد انتهاء صلاحية ذلك العقد.

من جانبه، أكد السيد عبد القادر مصطفاوي، محافظ الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، في إطار مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أنه تم حجز حوالي 985كلغ من القنب الهندي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

ومن بين الجرائم الأخرى المعالجة ذكر المتحدث عمليات تهريب الوقود و تهريب السجائر الأجنبية والأنعام كما تطرق إلى أنواع أخرى من الجرائم كسرقة السيارات وتهريب التحف الأثرية والمتاجرة بها والجرائم الالكترونية. وشدد على أن من أهم العناصر المساعدة على استفحال الجريمة المنظمة عولمة الاقتصاد وزوال عائق الحدود والمسافات وتعميم الانترنيت على الحياة اليومية.

وعن آثار الجريمة المنظمة على الاقتصاد الوطني، أكد المتدخل أنه من بين أهمها تبييض الأموال حيث تلجأ المنظمات الإجرامية إلى إيجاد سبل لغسل الأموال المتأتية من النشاطات الإجرامية المختلفة مضيفا أن غسيل الأموال في حد ذاته إجراما منظما يستوجب الانخراط في مخططات إجرامية لا تقل تنظيما وتعقيدا عن الجريمة الأصلية.

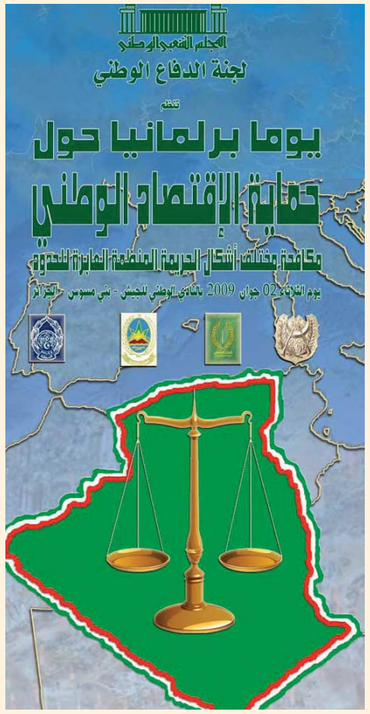

وتناول المحاضر الوسائل التي تلجأ إليها الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة من أدوات قانونية من خلال الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وقوانينها الوطنية متطرقا أيضا للوسائل العملياتية للمديرية العامة للأمن الوطني في هذا المجال من خلال التكوين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وتعزيز التعاون الدولي والتفتح على المجتمع.

أما السيد بن مجبر بوعنان، مدير مكافحة الغش الجمركي بالمديرية العامة للجمارك، في سياق المحاور الخاصة بتبيض الأموال والتهريب عبر الموانئ والمطارات فقد ذكر أن استراتيجية هيئته الجديدة مكنتها من إيقاف 900 وكيل جمركي لتورطهم في عمليات التهريب كما تم توقيف 100 مستورد للاشتباه في تورطهم في عدة عمليات تم فتح تحقيق بشأنها.

وبخصوص خلية الاستعلام المالي التابعة لوزارة المالية، كشف رئيسها السيد عبد المجيد أمغار، أن عمليات السطو على مراكز البريد ومختلف المكاتب التابعة لهيئات مالية تعد المصدر الأول لتمويل الارهاب. مشيرا إلى أن عمليات حجز الأسلحة في الجزائر تبقى ضئيلة جدا بسبب وجود قوانين صارمة في هذا الشأن فيما يخص حركتها.

يوم برلماني حول:

"الإلتهاب الكبد الفيروسي"

شدد أطباء وأخصائيون، خلال اليوم الدراسي البرلماني الذي نظمته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لمرضى الالتهاب الفيروسي، يوم 3 جوان 2009، حول موضوع "التهاب الكبد الفيروسي وآثاره في الجزائر ووسائل الوقاية منه وما يمكن للمشرع فعله"، على ضرورة وضع مخطط وطني للتكفل الجيد والكافي بمرضى التهاب الكبد الفيروسي سب" و"س" الذي يسجل سنويا آلاف الإصابات الجديدة بالجزائر.

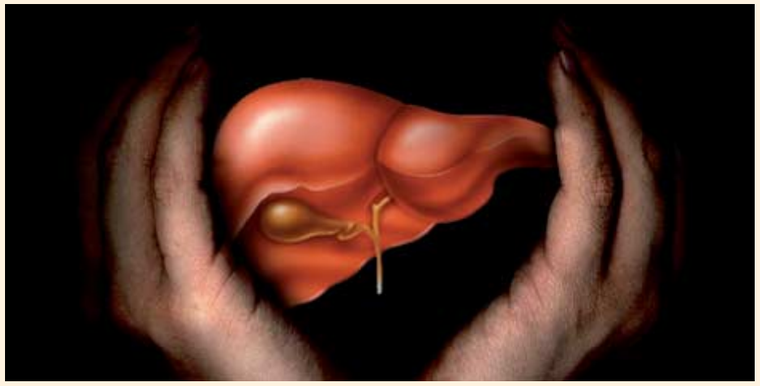

وأكد أصحاب الاختصاص من أطباء وباحثين أن قهر المرض لا يمكن أن يكون إلا بتجنيد واسع للقطاعات المعنية منها الصحة والضمان الاجتماعي في إطار مخطط وطني شامل يضمن تكفلا مناسبا بهذه الشريحة التي تعاني في صمت.

وفي هذا الصدد، أكد السيد مصطفى عزة، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، على ضرورة توحيد الجهود ومراجعة كل ما يتم عمله لمكافحة هذا المرض مشيرا إلى قهر المرض أمر ممكن إذا ما بذلت الجهود في الاتجاه المناسب، فالكثير من المصابين غير قادرين على شراء الأدوية ويستمرون بالتالي في نقل العدوى إلى المحيط والمجتمع.

بينما أشار السيد كمال رزقي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، إلى دور البرلماني الهام جدا من حيث تحيين التشريعات بالتكفل بهذا المرض الذي يوصف بالقاتل الصامت، خاصة، إذا علمنا أن تكلفة العلاج باهضة وتبلغ حسب نفس المتحدث 140 مليون سنتيم، تتمثل في تزاوج نوعين من الأدوية غير معوضة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي.

وأكد ذات المتدخل، على ضرورة قيام الوزارة الوصية بتعزيز الوسائل البشرية وتكثيف تكوين الأطباء ومستخدمي الصحة حول الممارسات الجيدة الوقائية لتفادي تنقل العدوى، والتحسيس بخطورة الإصابة التي يمثلها مرض التهاب الكبد الفيروسي بشتى أنواعه.

من جانبه، دق السيد بوعلاق، رئيس جمعية الوطنية لمرضى الالتهاب الفيروسي، ناقوس الخطر فيما يتعلق بتوفير الأدوية وتدهور حالات المصابين الذين يجدون صعوبة كبيرة للعلاج لقدراتهم المالية المحدودة.

وأضاف قائلا أن الغلاف المالي الذي رصدته الدولة للتكفل بالتهاب الكبد الفيروسي بالجزائر والمقدر ب 35 مليار دج لا يكفي لوحده دون مرافقة هذه الموارد المالية بإستراتيجية وقائية لحماية المواطنين من انتشار هذا الداء.

في حين، أكد الأستاذ نبيل دبزي، رئيس وحدة الكبد بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا، في حديثه عن واقع مرض التهاب الكبد الفيروسي سب" على أهمية الوقاية من هذا المرض مشيرا أن العدوى انتقلت إلى معظم المصابين عن طريق نقل الدم أو لدى معالجتهم عند طبيب

ورشة تكوينية حول

موضوع: "عمل البرلماني على مستوى دائرته الانتخابية" كيف و بأي طرق يمكن للمنتخب التقرب من المواطنين

في إطار برنامج واسع للتبادلات التشريعية بين الجزائر والولايات المتحدة، نظم البرلمان الجزائري بغرفتيه، وبالتنسيق مع مؤتمر المجالس التشريعية للولايات الأمريكية، من 02 إلى 22 جوان 2009، ورشة تكوينية حول موضوع : " عمل البرلماني على مستوى دائرته المحلية / كيف وبأي طريقة يمكن للمنتخب التقرب من المواطنين". وهذا بحضور أعضاء وموظفي البرلمان، إلى جانب إطارات من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذا إطارات من وزارة العلاقات مع البرلمان.

نشط هذه الورشة التكوينية ثمانية برلمانيين ومختصين أمريكيين جاءوا من مختلف المؤسسات التشريعية. وجرت الأشغال في شكل دورة تفاعلية أتبعت فيها العروض المقدمة بمناقشات في موائد مستديرة وبتقنيات هدفها نسج علاقات جوارية محلية، ترمي إلى تكوين علاقات ثقة مبنية على الاستماع والتفهم الضروريين للاندماج التساهمي لأعضاء المجموعات المحلية في إطار الأهداف التي تتوخاها الدولة.

وقد جاء تنظيم هذه الورشة بهدف تقوية الإمكانيات المؤسساتية الجزائرية عن طريق دعم منوع للهيئات التشريعية من خلال زيادة احترافية أعضاء غرفتي البرلمان والطواقم الإدارية المرافقة لهم خلال مدة ولايتهم الانتخابية.

أما السيد محمد وحدي، فقد فضل الحديث على الموجهودات التي قامت بها الوزارة من أجل التكفل بهذا المرض، خاصة، في مجال الكشف المبكر. مشيرا إلى أن ما لا يقل عن 60 مركزا للكشف المسبق عن مرض السيدا على المستوى الوطني ستقوم بالكشف أيضا على مرض التهاب الفيروسي "ب" و"س"، إضافة إلى 19 ملحقة لمعهد باستور. فيما ستشرع 5 ملحقات جديدة لذات المعهد في نفس المهمة قريبا.

للإشارة اغتنمت الجمعية المنظمة لهذا اللقاء الفرصة لتكريم مجموعة من الصحفيين من الصحافة المكتوبة والمسموعة ممن تناولوا مواضيع تتعلق بمرض التهاب الكبد الفيروسي.

البرلمان الجزائري يحتضن أشغال الاجتماع الحادي والعشرين (21) للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

استضاف البرلمان الجزائري بغرفتيه يومي 28 و 29 جوان 2009، أشغال الاجتماع الحادي والعشرين (12) للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي نظم بإقامة الميثاق، بحضور تسع دول من بين العشرة الأعضاء.

وعكف أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد خلال أشغال هذا الاجتماع الذي جرت مراسيم افتتاحه بحضور كل من السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والدكتور علي لاريجاني، رئيس مجلس الشوري الإسلامي الإيراني، ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد، على بحث المسائل التي تستأثر باهتمام العالم الإسلامي في الوقت الراهن وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، تناول الاجتماع عددا من القضايا التنظيمية، منها على وجه الخصوص إعداد مشروع جدول أعمال الدورة الثانية عشرة لمجلس الاتحاد المقرر عقدها بكامبالا بجمهورية " أوغندا س وتحديد موعد لها.

كما اعتمد أعضاء اللجنة، في اختتام الأشغال، سإعلان الجزائر" الذي أكدوا من خلاله على موقف اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة مؤتمر الإسلامي من القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية.

وجاء في مستهله تنديدا بالتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية الإيرانية بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة. ودعوة الشعب الإيراني إلى التوحد وراء حكومته. كما أعرب إعلان الجزائر عن قلقه من جراء الضغوط التي تمارس ضد إيران والتي تهدف إلى منعها من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، منددا بسياسة التغافل عن الترسانة النووية الإسرائيلية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وذلك في غياب أي رقابة دولية.

وفي الشأن الفلسطيني، أكد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة مؤتمر الإسلامي، أنه يتابع باهتمام آثار الغزو الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، داعيا إلى تحركات واسعة من أجل إنهاء هذا الحصار وفتح المنافذ.

كما أوضحت اللجنة التنفيذية للإتحاد أنها تتابع أيضا تعنت الكيان الصهيوني وعرقلته لحوار السلام في المنطقة، راجية من جميع الفصائل الفلسطينية إلى العمل على إنجاح الحوار الدائر بينها.

كما أكدت على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتصميمه على مواجهة العدوان الإسرائيلي لاسترجاع جميع أراضيه المحتلة بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس.

وعكف أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد خلال أشغال هذا الاجتماع الذي جرت مراسيم افتتاحه بحضور كل من السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والدكتور علي لاريجاني، رئيس مجلس الشوري الإسلامي الإيراني، ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد، على بحث المسائل التي تستأثر باهتمام العالم الإسلامي في الوقت الراهن وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، تناول الاجتماع عددا من القضايا التنظيمية، منها على وجه الخصوص إعداد مشروع جدول أعمال الدورة الثانية عشرة لمجلس الاتحاد المقرر عقدها بكامبالا بجمهورية " أوغندا س وتحديد موعد لها.

كما اعتمد أعضاء اللجنة، في اختتام الأشغال، سإعلان الجزائر" الذي أكدوا من خلاله على موقف اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة مؤتمر الإسلامي من القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية.

وجاء في مستهله تنديدا بالتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية الإيرانية بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة. ودعوة الشعب الإيراني إلى التوحد وراء حكومته. كما أعرب إعلان الجزائر عن قلقه من جراء الضغوط التي تمارس ضد إيران والتي تهدف إلى منعها من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، منددا بسياسة التغافل عن الترسانة النووية الإسرائيلية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وذلك في غياب أي رقابة دولية.

وفي الشأن الفلسطيني، أكد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة مؤتمر الإسلامي، أنه يتابع باهتمام آثار الغزو الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، داعيا إلى تحركات واسعة من أجل إنهاء هذا الحصار وفتح المنافذ.

كما أوضحت اللجنة التنفيذية للإتحاد أنها تتابع أيضا تعنت الكيان الصهيوني وعرقلته لحوار السلام في المنطقة، راجية من جميع الفصائل الفلسطينية إلى العمل على إنجاح الحوار الدائر بينها.

كما أكدت على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتصميمه على مواجهة العدوان الإسرائيلي لاسترجاع جميع أراضيه المحتلة بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس.

وشدد الإعلان على رفضه الكامل للتصرفات اليهودية في مدينة القدس التي تستهدف

ما هو اتحاد مجلس الدول الأعضاء؟

في 17 جوان 1999 م قرر المؤتمر التأسيسي للاتحاد إنشاء هذه المنظمة باسم "إتحاد مجلس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و مقرها في طهران عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية . و في 24 أبريل 2001 م تم رسميا افتتاح مقر الاتحاد علي يد سماحة الشيخ مهدي كروبي، رئيس مجلس الشوري الإسلامي الإيراني وقتئذ بصفته رئيس المؤتمر التأسيسي، و بحضور عدد كبير من رؤساء المجالس الأعضاء والبرلمانيين ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في طهران .

و لا تحول عضوية الاتحاد دون العضوية في أي مجموعة برلمانية إقليمية أو دولية أخري. ويمكن للمنظمات الإقليمية أو الدولية حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة المراقب وذلك بتوصية من لجنته التنفيذية وموافقة المؤتمر. و يحق للمراقبين التعبير عن وجهات نظرهم ولكن بدون الإدلاء بأصواتهم .

ويبلغ عدد أعضاء الاتحاد حاليا خمسين مجلساً عضوا .

إن صفة المراقب لدي الاتحاد مفتوحة بطلب أي من مجالس منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك من المنظمات الإقليمية والدولية التي تبدي رغبتها في تقديم إسهامات عملية قيمة لصالح عمل الاتحاد. و يجوز لمؤتمر الاتحاد منح صفة المراقب أو تعليقها أو إنهائها بمقتضي أحكام لائحة الإجراءات الخاصة بذلك . و يوجد في الوقت الراهن عشر منظمات تتمتع بصفة المراقب لدي الاتحاد.

كان أول أمين عام للاتحاد هو سعادة السيد إبراهيم أحمد عوف و هو دبلوماسي مصري تم انتخابه بواسطة دورة استثنائية عقدها المجلس بمدينه طهران . و قد تولي مقاليد منصبه هذا لفترتين متتاليتين و ذلك من اليوم الأول من شهر مارس عام 2000 م وحتي اليوم الثلاثين من شهر أبريل 2008 م .

و في الدورة الاستثنائية الثانية للمجلس التي عقدت بمدينه اسطنبول التركية في 24 مارس 2008 م تم انتخاب سعادة البروفسور محمود ايرول قليج ، من تركيا ، أمينا عاما جديدا للاتحاد و قد تولي سعادته مسؤولية منصبه في اليوم الأول من شهر مايو 2008 م . و كان سعادة السفير محمد بيروي قد تولي منصب أول أمين عام مساعد للاتحاد . وباشر مهامه لفترتين متتاليتين من شهر مارس 2001 م وحتي 31 مارس 2008 م . كما تم في الدورة الاستثنائية الثانية للاتحاد التي عقدت باسطنبول في 24 مارس 2008 م انتخاب سعادة السفير علي أصغر محمدي سيجاني أمينا عاما مساعدا للاتحاد. وتولى مهام منصبه اعتبارا من أول أبريل 2008 م .

يتوخى الاتحاد تحقيق الأهداف الآتية :

- التعريف بالتعاليم الإسلامية السامية ونشرها مع التأكيد على شتى جوانب الحضارة الإسلامية .
- تعزيز ودعم تطبيق مبدأ "الشورى" الإسلامي في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع مراعاة دستور كل دولة عضو وظروفها.
- توفير إطار لتحقيق تعاون وتنسيق شاملين مثمرين فيما بين مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، في المحافل والمنظمات الدولية.
- تعزيز اللقاءات والحوار فيما بين مجالس دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وفيما بين أعضاء هذه المجالس، وتبادل الخبرات البرلمانية، ومناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تهم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها ، والحد من محاولات فرض الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية عليها ، واتخاذ التوصيات والمقررات الملائمة بشأن مثل هذه القضايا.
- تدعيم الاتصال والتعاون والتنسيق مع سائر المنظمات البرلمانية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، بغية بلوغ الغايات المشتركة.
- تعزيز التنسيق فيما بين شعوب العالم بقصد احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والدفاع عنها ، وإرساء أركان السلم القائم على العدل .

آفاق النقل بالسكك الحديدية في الجزائر

بالتنسيق بين لجنة التجهيز لمجلس الأمة ووزارة النقل نظم يوم السبت 29 جوان 2009 بمقر المجلس يوم دراسي حول النقل بالسكك الحديدية (انظر موضوع الأسئلة الشفهية 18 جوان 2009) .

قدم السيد عمار تو وزير النقل خلال مداخلته أرقام وإحصائيات وتوقعات حول مؤسسة النقل بالسكك الحديدية التي أوضح بأنها تعتبر قانونيا في مرحلة تصفية في حين قررت الدولة أن تقدم له دعما ماليا بهدف تجنيبها الإفلاس

حيث قررت الدولة كإجراء أولي تجميد ديون هذه المؤسسة المقدرة ب 14 مليار دينار جزائري كما صودق مؤخرا وإثر مجلس وزاري مصغر على تنفيذ مخطط تقويم تقدمت به إدارة الشركة .

وحول برنامج عصرنة السكك الحديدية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1999 ليمتد إلى غاية 2014 فقد تطلب تخصيص 5580 مليار دينار جزائري أي 80 مليار دولار ويهدف هذا البرنامج إلى تهيئة الراحة والسرعة للمسافرين بحيث ينتظر أن تتقلص مدة السفر بين الجزائر ووهران إلى 3 ساعات و20 دقيقة في سنة 2011 مثلا وبين الجزائر وقسنطينة 3 ساعات و50 دقيقة .

وقد اضاف السيد عمار تو بأنه قد تم إطلاق برنامج واسع لتطوير الهياكل القاعدية في إطار المخطط الخماسيين 2005 – 2009 و2010 – 2014 من خلال مشاريع هيكلية تنوي الحكومة إنجازها ومن هذه المشاريع عصرنة وتكثيف شبكة السكك الحديدية وإنجاز خطوط ربط مع الموانئ كما سيتم في مجال آخر تعزيز شبكة السكك الحديدية لتبلغ مسافة 6000 كلم أي ما يساوي ضعف المسافة الحالية وذلك بالموازاة مع عملية اقتناء معدات لصالح الشركة ستخص 17 قطارا ذاتي الدفع و30 قاطرة ديزل و64 عربة ذاتية الدفع.

أما السيد مراد بن عامر المدير العام للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية فقد صرح خلال تدخله، بأن شركته تمر حاليا بظروف مالية خطيرة بعد العجز الذي سجلته سنة 2008 والمقدر ب 6,5 مليار دينار في حين بلغت ديونها لنفس السنة 1,4 مليار دينار جزائري أما أعباءها فقد قدرت ب 50مليار دينار جزائري وديون المساعدة على الاستثمار ب34 مليار دينار جزائري وهذا مقابل رقم أعمال بلغ 4,4 مليار دينار جزائري.

ولهذا فعلى الشركة اليوم أن تبلغ نسبة تشغيل 85 بالمائة من قاطراتها مقابل 36 بالمائة حاليا.

كما أضاف السيد بن عامر بان الشركة تسعى حاليا إلى إنعاش نشاطها وإلى رفع حصصها على مستوى السوق الوطنية وذلك بمضاعفة حجم نقل البضائع ونقل المسافرين بثلاثة أضعاف مؤكدا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحسين نوعية الخدمات لضمان الراحة والأمان والتسيير البشري النوعي وفي هذا الإطار تعمل المؤسسة على رفع المستوى التقني لمستخدميها وتسعى على تكوين 600 عون بآفاق 2013 فضلا عن ذلك تعمل الشركة على أن تصبح أحد اكبر ناقلي الفوسفات لترفع بذلك رقم أعمالها إلى 7 ملاييردج ما بين 2009 و2013.

وفي سياق آخر تحدث السيد بن عامر عن العدد الكبير من الحوادث الذي يعرفه قطاع النقل بالسكك الحديدية والذي يكبد الشركة خسائر فادحة إلى جانب الخسائر البشرية بالطبع فخلال سنة 2008 سجل عدد من الحوادث منها ما يتعلق بالمرور عبر ممرات السكك الحديدية المحروسة منها وغير المحروسة ب 15 وفاة و48 جريح ومنها ما يتعلق برمي الأحجار على القاطرات والذي تسببت في جرح 51 شخص وإتلاف 157 .

يوم برلماني حول :

الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

شدد المتدخلون، خلال اليوم البرلماني، الذي نظمته لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والتجارة والصناعة والتخطيط بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 30 جوان 2009، حول الأزمة العالمية وانعكاساتها على الجزائر، على أهمية تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة ترمي إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا أمام تراجع أسعار النفط في السوق العالمي.

وأشار السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في افتتاح اللقاء، إلى التدابير التي اتخذتها الدولة والتي مكنت الجزائر من تجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية وسمحت بتوفير الموارد المالية لتنفيذ المشاريع المسطرة.

كما نوه السيد زياري، في كلمة تلاها نيابة عنه نائب رئيس المجلس السيد صديق شيهاب، بجهود السلطات العمومية، خلال العشرية الماضية، لتكريس الإصلاحات في مؤسسات الدولة لترسيخ الحكم الراشد، وتحسين المنظومة المصرفية والمالية، وتعزيز مسار التنمية من خلال البرامج والمشاريع المسطرة للحفاظ على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني.

من جهته، دعا الباحث في الاقتصاد فؤاد شحات، السلطات العمومية إلى دفع وتشجيع الاستثمار في الفلاحة واستغلال كل الفرص التي يتيحها القطاع وتحسين آليات ضبط سوق المنتجات الفلاحية بشكل يسمح بضمان مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

كما اقترح ذات المتحدث، أيضا، رفع الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج ومشاريع البحث والتطوير في المجال الفلاحي وتحسين الإرشاد الفلاحي لضمان الأمن الغذائي.

وأشار السيد شحات إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ما هي إلا امتداد للأزمة الغذائية التي عرفها العالم بدءا من سنة 2000 وتميزت بارتفاع غير مسبوق لأسعار المنتجات الفلاحية الأساسية في السوق الدولية، ما أدى إلى تزايد كبير في قيمة واردات الجزائر من القمح والحليب منذ سنة 2000.

وقال أن ارتفاع الأسعار مس خاصة القمح بالإضافة إلى السكر والحليب واللحوم موضحا أن أسعار هذه المنتجات تضاعفت من 2 إلى 4 مرات إلى سنة 2007 بالمقارنة مع مستواها في 2000.

ومن جانبه، أكد الباحث في الاقتصاد احمين شفيق، أنه ومن أجل تقوية مناعة الاقتصاد الوطني أمام الأزمة الاقتصادية الحالية فإنه من الضروري على السلطات العمومية تجنيد المزيد من الإمكانيات المالية لتطوير الإنتاج الصناعي وهو ما من شأنه الدفع بالتشغيل والحد من البطالة.

كما أبرز أهمية تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة تشمل كل القطاعات بهدف ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتم خلال اليوم البرلماني التطرق إلى التشغيل في الجزائر في سياق الأزمة العالمية، حيث أشار الباحث في الاقتصاد السيد بوجمعة بشير، إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر في العشرية الأخيرة حيث انتقلت من 25,9 بالمائة سنة 2000 على 11,3 في السنة الماضية

أبواب مفتوحة على مجلس الأمة

في إطار الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة دوريا قصد التعريف بتركيبته وسير أعماله، قام مجموعة من إطارات البرلمان النيجيري وفوج الكشافة الإسلامية إلى جانب تلاميذ متوسطة العقيد عثمان بحيدرة وطلبة ثانوية الشهيد زروق بوشريط بالمدية بزيارة لمقر المجلس. وقد تضمنت الزيارات البرنامج التالي: – زيارة المكتبة للإطلاع على محتوياتها – زيارة مصلحة البث التلفزيوني – التعرف والتجول بين مختلف قاعات اللجان الموجودة بالمجلس– حفل استقبال نظم على شرف كل فوج.

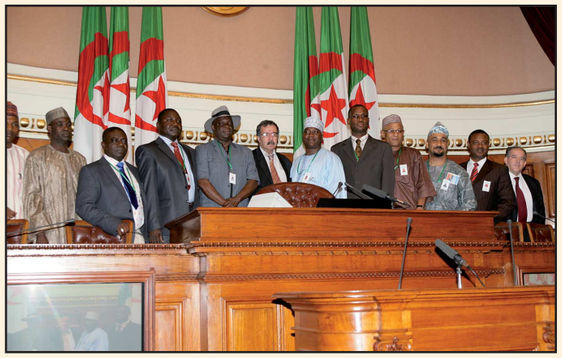

إطارات البرلمان النيجيري

فوج الكشافة الإسلامية

تلاميذ متوسطة العقيد عثمان بحيدرة

طلبة ثانوية الشهيد زروق بوشريط بالمدية

فوج آخر من أبناء عمال مجلس الأمة في ضيافة لجنة الخدمات الاجتماعية

استفاد أبناء عمال وعاملات مجلس الأمة من يوم تثقيفي ترفيهي نظمته لصالحهم لجنة الخدمات الاجتماعية للمجلس التي اختارت لهم هذه المرة وجهة بحرية وقد قام الأطفال بجولة في شاطئ سيدي فرج السياحي على متن زورق تابع لمصالح الحماية المدنية.

وقد كان الأطفال قد استمتعوا واستنفعوا في بداية يومهم بمشاهدة عرض مسرحي بقاعة الموقار.

وهكذا وكما جرت العادة اختتمت الزيارة بجولة في صالح مجلس الأمة وحفل استقبال نظم لصالحهم.

جنوب أفريقيا

المؤتمر الوطني الأفريقي يحقق الأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة

فاز المؤتمر الوطني الإفريقي بالأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة في جنوب إفريقيا والتي جرت في 22 أفريل 2008 مما يسمح لزعيم هذا الحزب جاكوب زوما بتولي رئاسة بلد ما زال يعاني من الفقر بعد 15 عاما من سقوط نظام الفصل العنصري.

وأعلنت اللجنة الانتخابية بعد فرز 99 ٪ من الأصوات أن المؤتمر الوطني الإفريقي حصل على 11,6 مليون صوت أي أكثر من نصف الناخبين المسجلين البالغ عددهم 23 مليونا. وحصل التحالف الديمقراطي (معارضة سابقة في نظام الفصل العنصري) على 16,54٪ من الأصوات ومؤتمر الشعب الذي أسسه في ديسمبر منشقون عن المؤتمر الوطني الإفريقي على 7,42 من الأصوات. وتقاسمت الأحزاب الأخرى الأصوات المتبقية. وبذلك يصبح زوما الرئيس الأسود الرابع لجنوب إفريقيا.

وقال الناطق باسم الحزب الفائز جيسي دوارتي سحصلنا على تفويض من الشعب بدون شك". لكن المؤتمر الوطني الإفريقي سجل تراجعا عن النتيجة التي حققها في الانتخابات السابقة التي جرت في 2004 حيث فاز بـ 69,7٪ من الأصوات. و قد انتخب البرلمان رئيس الجمهورية في جلسة استثنائية عقدت في السادس من مايو وأدّى زوما اليمين في التاسع من الشهر نفسه في بريتوريا. ورحبت الصحف الجنوب افريقية بالإجماع بفوز المؤتمر الوطني الإفريقي. وكتبت صحيفة "ذي تايمز" أن الحزب "أكد حجم التأييد الذي يتمتع به على الرغم من التحديات الكبيرة للحملة". والى جانب الانشقاق الذي حدث فيه، اضطر الحزب للدفاع عن نفسه في مواجهة التشكيك في نزاهة زوما الذي تخلى القضاء عن ملاحقته بتهمة الفساد في اللحظة الأخيرة. من جهتها، كتبت الصحيفة الأسبوعية "ميل اند غارديان" أن "جاكوب زوما والمؤتمر الوطني الإفريقي خاضا حملة موفقة ونجحا في اجتياز انتخابات 2009 عبر معركة بين البيض والسود من جهة وغالبية السود الكبرى من جهة أخرى". وأشارت إلى قدرة زوما الذي كان يتيم الأب وأمه تعمل خادمة على "التطابق مع تهميش الفقراء"، لكنها حذرت من أنهم "قد ينقلبون عليه إذا فشل في تحقيق تطلعاتهم". وتابعت أن زوما "لم يشعر بعد بالخوف من حجم البطالة والفقر والجريمة ولا من ضعف نظامي التعليم والصحة، لكنه سيشعر بذلك قريبا". وجنوب إفريقيا هي الاقتصاد الأول في القارة السوداء لكن أكثر من 43 من سكانها يعيشون تحت عتبة الفقر بينما تبلغ نسبة البطالة نحو أربعين بالمائة. وهذه الأرقام يمكن أن ترتفع بينما تستعد البلاد لمواجهة انكماش للمرة الأولى منذ 17 عاما. ومنذ 1994, أقيم أكثر من مليوني مسكن ومدت شبكات للمياه والكهرباء والصرف الصحي إلى عدد كبير من الأحياء.

إسرائيل

أعضاء من البرلمان الأوروبي يعارضون رفع مستوى العلاقات الأوروبية مع إسرائيل

أكد أعضاء في البرلمان الأوروبي من جديد معارضتهم لرفع مستوى العلاقات الأوروبية مع إسرائيل. جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها يوم 29 أفريل 2009 لجنة العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني في البرلمان الأوروبي.

وانتقدت عضو البرلمان الأوروبي البلجيكية فيرونيك دو كيسير مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي حيال قراره برفع مستوى العلاقات مع إسرائيل قائلة أن الهجوم الإسرائيلي على غزة تحول إلى "مجزرة واضحة ومع ذلك فالمجلس الوزاري الأوروبي يريد الاستمرار برفع مستوى العلاقات مع إسرائيل". من جهتها أعربت عضو البرلمان الأوروبي والنائبة السابقة لوزير الخارجية البلجيكية آنمي نايتس عن سخطها لموقف المجلس الوزاري قائلة انه اتخذ قراره "وكأن لا وجود للبرلمان الأوروبي وكأنه ليس بحاجة لموافقة البرلمان على قراره". أما عضو البرلمان الأوروبي الايطالية لويزا مركانتيني فقد أعلنت معارضتها لرفع مستوى العلاقات الأوروبية مع إسرائيل ودعت إلى وضع حد لسياسة الاستيطان الإسرائيلية ووضع حد لحصار غزة واستعادة سكان غزة لحرية حركتهم.

وينشط عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي في العمل على تحسين صورته ومواقفه من عملية السلام في الشرق الأوسط خصوصا قبل عملية انتخاب البرلمان الأوروبي المحددة في شهر جوان.

ويقول أعضاء في البرلمان الأوروبي أنهم يريدون مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وهم يدعون الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الالتزام بالعهود التي قدموها في مؤتمر أنابوليس في نوفمبر 2007 لإجراء مفاوضات تستهدف التوصل إلى معاهدة سلام.

الولايات المتحدة الأمريكية

اعضاء الكونغرس يدعون أوباما إلى دعم الصحراويين في تقرير مصيرهم

دعا 33 عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأشار أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في رسالة وجهوها إلى الرئيس باراك أوباما "إننا نشجع بقوة إدارتكم على التعبير عن دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره".

بعد أن عبر 33 سيناتورا عن "قلقهم العميق" أمام تدهور حقوق الإنسان في الصحراء الغربية طلبوا من الرئيس أوباما دعوة الأمم المتحدة للتحقق من وضعية حقوق الإنسان و إعداد تقرير في هذا الشأن، كما أكدوا أن حق الشعوب في تقرير مصيرها "معترف به بصفة واضحة" في القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة مذكرين باعتراف محكمة العدل الدولية في 1975 بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، مذكرين بان الأمم المتحدة تبنت أكثر من 60 لائحة تؤكد حق الصحراويين في تقرير مصيرهم و نشرت بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية سالمينورسو" قصد السماح للشعب الصحراوي باختيار بصفة ديمقراطية إما الاستقلال أو الاندماج في المغرب.

كما حذروا من أن "تقرير المصير مبدأ أنشئت حوله أمتنا و أن كل محاولة تهدف إلى إنكار حق الشعب الصحراوي هذا يكون مخالفا لقيمنا و التزاماتنا الدولية"، قائلين "إننا نطلب منكم بكل احترام ضمان احترام الولايات المتحدة لمبدأ تقرير المصير وأن تعمل على تمكين الشعب الصحراوي من إقرار مستقبله من خلال استفتاء ديمقراطي يحتوي على خيارات الاندماج و الاستقلال الذاتي والاستقلال".

الكويت

المرأة تدخل مجلس الأمة للمرة الأولى في تاريخ الكويت

حققت أربع نساء فوزا تاريخيا في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 16 ماي 2009 لتدخل بذلك المرأة مجلس الأمة للمرة الأولى في هذا البلد المحافظ منذ إطلاق الحياة البرلمانية في 1962 ومنذ إعطاء النساء حقوقهن السياسية في 2005.

وأظهرت النتائج الرسمية للانتخابات المبكرة فوز كل من اسيل العوضي ورولا دشتي وسلوى الجسار اضافة إلى معصومة المبارك التي حلت أولى في دائرتها الانتخابية بين عشرة فائزين.

وقالت اسيل العوضي(40 عاما) بعيد الإعلان عن فوزها سانه انتصار للمرأة الكويتية وللديمقراطية الكويتية". وأضافت العوضي (40 عاما) التي تدرس مادة الفلسفة السياسية في جامعة الكويت والتي تابعت دروسها في جامعة تكساس "أنها خطوة جبارة إلى الأمام".

وتمثل النساء حوالي 54,3 من الناخبين البالغ عددهم حوالي 385 ألف شخص، وقد شاركن في الانتخابات مرتين في السابق (2006 و2008) بعد أن منحن حقوقهن السياسية في 2005, إلا أن أيا منهن لم تفلح في دخول مجلس الأمة في الدورتين السابقتين، وخاضت 16 امرأة الانتخابات من أصل 210 مرشحين. وفضلا عن تشكيلهن أكثر من نصف الناخبين ، تمثل النساء 44 من القوة العاملة الكويتية، وهي أعلى نسبة بين دول الخليج.

والعوضي التي كان يتوقع فوزها وإنما ليس حلولها في هذه المرتبة المتقدمة في دائرتها، قالت انها ستركز على الاقتصاد والصحة والتربية وعلى التشريعات التي تنظم حقوق النساء الاجتماعية. من جهتها قالت الجسار، وهي أستاذة جامعية، أن الانتخابات "لحظة تاريخية"، مضيفة أن الانتصار تاريخي خصوصا لأن المرأة فازت عبر الانتخابات. أما دشتي التي تحمل دكتوراه في الاقتصاد من جامعة جوت هوبكينز الامريكية، فهي رئيسة الجمعية الاقتصادية الكويتية، وكانت من ابرز الوجوه التي ناضلت من اجل حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية.

إسرائيل

ستة منتخبين في البرلمان الأوروبي من أصول جزائرية

تمكن ستة مرشحين للانتخابات الأوروبية في فرنسا من أصول جزائرية، من بينهم خمس نساء، من الفوز في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت يوم 07 جوان بفرنسا.

المرشحون هم تقية صايفي (من الاتحاد من أجل أغلبية شعبية، الحزب الحاكم)، عن شمال غرب فرنسا، وقادر عريف عن الحزب الاشتراكي من الجنوب الغربي، ومليكة بن أعراب عتو عن حزب الخضر بالجنوب الشرقي، وكريمة دلي من الخضر عن إيل دو فرانس، ونورة بري من الحزب الحاكم عن الجنوب الغربي، وأخيرا رشيدة داتي عن الحزب الحاكم أيضا.

ومعلوم أن عدد المنتخبين من أصول جزائرية في فرنسا، وصل إلى أكثر من 2000 منتخب في مختلف المستويات. وهم متواجدون بشكل أكبر لدى أحزاب اليسار وخاصة لدى الحزب الشيوعي. وقد حاول شيراك في فترة أخيرة وبعده ساركوزي، تجاوز "الخطأ" فعيّنوا بعضهم في مناصب حكومية، وهو ما لم يقم به الحزب الاشتراكي عندما كان في الحكم.

لبنان

الانتخابات النيابية اللبنانية تعيد إنتاج المجلس السابق

استطاعت "قوى 14 آذار" وعلى رأسها تيار المستقبل، الذي يتزعمه سعد الحريري ، الفوز بـ 71 مقعداً نيابياً من أصل 128 مقعد ، متقدمة بذلك على "قوى 8 آذار" التي يقودها حزب الله وتيار العماد ميشال عون بـ57 مقعداً نيابيا. وبلغت نسبة المشاركة حوالي 55٪ .

نتائج الانتخابات أعادت إنتاج المجلس القديم ولكن بوجوه جديدة. فقد حافظت معظم القوى السياسية على أحجامها ، بحيث بقيت المقاعد النيابية في نفس المستوى الذي كانت عليه عند الفريقين، إنما تبدلت الوجوه لا سيما في صفوف تيار العماد عون (14 مقعدا). بينما حافظ حزب الله وحركة أمل على المقاعد النيابية التي كانت بحوزتهما.

الخاسر الأكبر في العملية الانتخابية كان المستقلون الذين كانوا محسوبين على رئيس الجمهورية ، والذين لم يفز أي منهم، وربما هذا ما يكرّس زعامة عون مسيحيا، رغم خسارته لمقاعد زحلة ، وكذلك خسارته لمقاعد بيروت الأولى التي كان يتمنى الفوز بها.

ينتظر أن تعيد هذه النتائج إنتاج الأزمة السياسية في البلد ، خاصة وأن كل فريق له رؤيته الخاصة للبنان حيث تريد "قوى 14 آذار" النأي بلبنان عن أن يكون ساحة مفتوحة لمشاريع الآخرين. ويرى "فريق 8 آذار"، وعلى رأسه حزب الله، أن الموضوع في لبنان يستهدف سلاح المقاومة قبل كل شيء، لذا طالب رئيس كتلة حزب الله، محمد رعد، بأن يكون سلاح المقاومة خارج إطار أي بحث.

النائب سعد الحريري، وفور صدور النتائج غير الرسمية للانتخابات في ساعات الفجر الأولى ، أعلن أنه يمد يده للقوى السياسية الأخرى في البلد للتعاون ونسيان الماضي. ودعمه في هذه الدعوة شريكه في ائتلاف "14 آذار" النائب وليد جنبلاط الذي دعا إلى فتح حوار جاد بين القوى السياسية في أعقاب الفوز، كما دعا إلى ضرورة مشاركة القوى السياسية المنضوية في إطار 8 آذار بالحكم، من خلال صيغ تؤمّن الاستقرار في البلد دون إعطاء الثلث الضامن أو المعطل.

حزب الله بدوره تقبّل النتائج، وقال على لسان أحد نوابه، حسن فضل الله، نخضع لإرادة الشعب اللبناني، إلا أنه طالب الطرف الآخر الفائز بقبول الوفاق والمشاركة في الحكم وفقاً للصيغ الدستورية والميثاقية.

الهند

حزب المؤتمر الوطني يحتفل بالفوز في الانتخابات العامة

أفادت بيانات مفوضية الانتخابات الهندية والتلفزيون الحكومي أن التحالف الذي يقوده رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ حقق فوزا كبيرا وأبلى بلاء أفضل مما كان متوقعا.

وأوضح التلفزيون الحكومي أن عمليات فرز أصوات الانتخابات كشفت أن التحالف الذي يقوده سينغ فاز بـ261 مقعدا في "لوك سابها" (مجلس النواب) الذي يضم 545 مقعدا، أي أقل بقليل من تحقيق الأغلبية وهي 272 مقعدا. وكان التحالف يشغل نحو 240 مقعدا عقب انتخابات عام 2004.

وجاء في المرتبة الثانية التحالف الديمقراطي الوطني الذي يقوده حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي المعارض بالتقدم في 159 مقعدا.

وقال سينغ للصحفيين "إن شعب الهند قال كلمته، وقال كلمته بوضوح شديد"، أما رئيسة حزب المؤتمر سونيا غاندي فقالت "في النهاية، شعب الهند يعلم ما هو طيب بالنسبة له، وهو دائما ما يختار الاختيار الصائب".

ورفع أنصار حزب المؤتمر صور راهول وبريانكا غاندي وكبار المرشحين وأشعلوا الألعاب النارية احتفالا بعودة الحزب إلى السلطة.

ويحتاج أي حزب أو ائتلاف إلى 272 مقعدا في مجلس النواب الهندي لتشكيل الحكومة ويعني الفوز أن حزب المؤتمر الوطني الذي يشكل يسار الوسط ربما لا يلاقي صعوبة كبيرة في تشكيل تحالف مستقر مع الأحزاب الأصغر، وربما يكون أقل ضعفا إزاء الضغوط في قضايا مثل الإصلاح الاقتصادي.

واعترف حزب بهاراتيا جاناتا بالهزيمة وقال إن الائتلاف الذي يقوده حزب المؤتمر الحاكم حصل على التفويض الأكبر. وقال الأمين العام للحزب القومي الهندوسي أرون جايتلي إن التحالف التقدمي المتحد بدا أكبر تحالف في البلاد بصورة واضحة، و"نكن خالص الاحترام لتفويض الشعب".

أما الجبهة الثالثة المشكلة من أحزاب يسارية وإقليمية والتي تتقدم في 57 مقعدا، فاعترفت هي الأخرى بفوز حزب المؤتمر، واصفة ذلك بأنه "انتكاسة" لها.

وأدلى نحو 60 من إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الهند والبالغ عددهم 714 مليون ناخب بأصواتهم في الانتخابات التي بدأت يوم 16 أفريل الماضي وانتهت يوم 13 ماي.

تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها.

التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في "آليه التنمية النظيفة"، والتي تعد إحدى أهم الآليات التي حددها اتفاق كيوتو. وتنص هذه الآلية على التزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كلاً من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتتمثل الفائدة التي تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من التزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمي للانبعاثات. ومن خلال إجراء مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن اتفاق كيوتو يضع مسؤولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تداهمها. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية والأقل نموًا بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقًا لجدول زمني معين.

ومن هنا فإن الدول النامية والأقل نموًا تنظر بعين الرضى والارتياح إلى اتفاق كيوتو نظرا لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخي وصيانة الغلاف الجوى للكرة الأرضية. فهذه الدول النامية والأقل نموًا تخشى من أن أي التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية، خاصة في هذه المرحلة المبكرة من مراحل النمو. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية والأقل نموًا لا شأن لها فيما يخص ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث أنها قد حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية والأقل نموًا ترى في نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرضتها لمصير مشئوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، إذ لا تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

وعلى العكس من ذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاق ظالم لها، وغير محقق لمصالحها. واستندت الولايات المتحدة في ذلك إلى وجود دول وإن كانت نامية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست كذلك في المستقبل القريب، خاصة الصين، والهند، حيث ستتحول هذه الدول الأخيرة لتصبح من بين الدول المسؤولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة. فهذه الدول تنفذ برامج ضخمة للتصنيع دون أن تقدم أي التزامات في مجال تخفيض الانبعاثات. ورأت الإدارة الأمريكية التي تزعمها الرئيس السابق جورج بوش الابن أن هذا الاتفاق لن يحقق الهدف منه طالما بقيت هذه القوى الاقتصادية الجديدة خارج نطاق الالتزامات. فما تفعله دول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تخفيض لانبعاثات الغازات الدفيئة سوف تضيعه جهود الصين والهند في مجالات التنمية الصناعية.

واستنادًا إلى وجهة النظر الأمريكية لحالة عدم التوازن في الالتزامات التي يتضمنها اتفاق كيوتو، دعا الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إلى معارضة تصديق الولايات المتحدة على الاتفاق. فالإدارة الأمريكية المحافظة دفاعًا عن مصالح رجال الأعمال رأت أن التزام الولايات المتحدة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبه 7% أقل من المستوى الذى كانت عليه 1990 خلال الفترة 2008–2012 لن يتم إلا بتكلفة عالية جدا. وأعابت هذه الإدارة على اتفاق كيوتو تركيزه الشديد على مصالح المدى القصير متجاهلاً الوضع الذي ستصبح عليه ظاهرة الانبعاثات في الأجل الطويل، ومن ثم هناك حاجة طبعًا لتقدير الإدارة الأمريكية إلى إعادة صياغة الاتفاق بطريقة تخلق التوازن المطلوب بين التزامات كافة القوى الاقتصادية القادمة (الصين، الهند،روسيا الاتحادية) دون تفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.